

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي و مالي
مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر موسومة بعنوان

دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي
في الجزائر
خلال الفترة: 2011-2023

تحت اشراف الدكتور:
زلاقي حنان

إعداد الطالبة :
بن قويدر صليحة

الصفة	الجامعة	الرتبة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	جامعة المسيلة	أستاذ التعليم العالي	د. حدباوي أسماء
مشرفا ومقررا	جامعة المسيلة	أستاذ التعليم العالي	د. زلاقي حنان
مناقشا	جامعة المسيلة	أستاذ التعليم العالي	د. ناجم زينب

السنة الجامعية: 2024-2025.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



شكر وتقدير

"ربي اوزعني ان اشكر نعمتك التي انعمت علي وعلى والدي"

النمل الآية: 19

الحمد لله الذي اسكن عباده هذه الدار..

وجعلنا لهم منزلية سفر من الاسعار

وجعل دار الآخرة دار القرار... نحمده على نعم الغزار... ونشكره وفضله على من شكر

مدار... انطلاقا من العرفان بالجميل.... فإنه يسرنا ان نتقدم بالشكر والامتنان

الى استاذتي ومشرفتي الدكتورة : زلاقي حنان

التي مدتني من متابع علمنا بالكثير وما توانت لحظة عن توجيهي فحمدا لله بأن يسرها

في دربي ويسر بها امري فجزاها الله عني عن كل خير

كما اتقدم بجزيل الشكر الى الاساتذة:

اعضاء لجنة المناقشة على ما بذلوه من جهد مشكورين على قراءة هذه المذكرة واغنائها

بمقترحاتهم القيمة





إهداء

الى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب
الى من كلت انامله لي قدم لي لحظة سعادة
الى حصد الاشواك عن دري ليمهد لي طريق العلم
الى القلب الكبير (والدي العزيز)
الى من ارضعتني الحب والحنان
الى رمز الحب وبلسم الشقاء
الى القلب الناصع بالبياض (والدي الحبيبة)
الى القلوب الرقيقة والنفوس البريئة الى رياحين حياتي (اخوتي: بلقاسم، طاهر، عيشة، نسيم)
الى الذين رفعوا راية العلم و التعليم وأحمدوا راية الجهل والتجهيل
الى استاذتي الافاضل: اعضاء لجنة المناقشة



فهرس المحتويات

	البسمة
	شكر وتقدير
	اهداء
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول والاشكال
	الملخص باللغة العربية
	الملخص باللغة الانجليزية
أ . ج	مقدمة عامة
الفصل الأول : الإطار النظري للتكنولوجيا المالية والشمول المالي	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: ماهية التكنولوجيا المالية
03	المطلب الأول: مفهوم التكنولوجيا المالية مراحل تطورها وانواعها
06	المطلب الثاني: خصائص التكنولوجيا المالية واهدافها
16	المطلب الثالث: مجالات التكنولوجيا المالية، واهم تقنياتها
23	المبحث الثاني: أساسيات الشمول المالي
23	المطلب الأول: مفهوم الشمول المالي
27	المطلب الثاني: معوقات ومخاطر الشمول المالي
29	المطلب الثالث: ركائز الشمول المالي
33	المبحث الثالث: علاقة التكنولوجيا المالية بالشمول المالي
33	المطلب الأول: مزايا وصعوبات الابتكارات المالية في البنوك
34	المطلب الثاني: أثر التكنولوجيا المالية على الخدمات المالية
36	المطلب الثالث: العوامل المساعدة على تفعيل التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي

39	خلاص الفصل
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للتكنولوجيا المالية و الشمول المالي	
41	تمهيد
42	المبحث الأول: القوانين و التشريعات المنظمة للتكنولوجيا المالية و الشمول المالي في الجزائر
42	المطلب الأول: تنظيم التكنولوجيا المالية في الجزائر
47	المطلب الثاني : شركات التكنولوجيا المالية في الجزائر
49	المطلب الثالث: تنظيم الشمول المالي في الجزائر
51	المبحث الثاني: مؤشرات الشمول المالي في العالم العربي
52	المطلب الأول: تعريف المؤشر المالي في العالم العربي
61	المطلب الثاني: الجهود الوطنية المبذولة التي تعيق توسع الشمول المالي في الجزائر
66	المطلب الثالث: التحديات التي تعيق توسع الشمول المالي في الجزائر
68	المبحث الثالث: دور التكنولوجيا المالية في تسريع الشمول المالي في الجزائر
69	المطلب الأول: خدمات التكنولوجيا المالية لتسريع الشمول المالي
70	المطلب الثاني: علاقة التكنولوجيا المالية بالشمول المالي في الجزائر
78	المطلب الثالث: التحديات التي تعيق توسع التكنولوجيا المالية في الجزائر
82	خلاص الفصل
83	خاتمة
86	قائمة المراجع

وَاللَّهُ

قائمة الجداول

الرقم	اسم الجدول	الصفحة
01	مصفوفة swat لاستخدام البنوك ابتكارات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي	33
02	برنامج تحدي الشركات الناشئة في الجزائر بالارقام خلال سنة 2018-2023	45
03	التكنولوجيا المالية في الجزائر بالارقام خلال سنة 2018-2023	46
04	الشمول المالي في الدول العربية ،ملكية الحسابات فوق سن 15سنة	59
05	الشمول المالي في الدول العربية ،ملكية الحسابات نسبة البالغين فوق 15سنة -ذكور ،اناث	60
06	تطور القطاع البنكي الجزائري ،عدد البنوك ،الانشطة ،عدد الوكالات(2014-2021)	62
07	تطور مكاتب البريد خلال 2014-2022	63
08	مساهمة الوكالة البنكية لتسيير القرض المصغر للمرأة 2022-2023	65
09	الانتشار البنكي والكثافة في الجزائر 016-2021	66
10	تطور نشاط الانترنت خلال الفترة 2016-2023	73
11	تطور نشاط السحب عبر الموزع الآلي 2016-2023	74
12	تطور نشاط الدفع عبر جهاز الدفع الالكتروني 2016-2023	75
13	تطور نشاط الدفع عبر الهاتف النقال 2022-2023	75
14	أبعاد الشمول المالي ،ومؤشراته	77

قائمة الإشكال

الرقم	اسم الشكل	الصفحة
01	النظام البيئي لمختبر FinLab الجزائري	44
02	مؤشرات الشمول المالي من قبل بنك الجزائر	50
03	ملكية الحسابات في مؤسسة رسمية كنسبة من البالغين فوق 15 سنة	53
04	الفجوة بين الحنسين في الدول العربية مقارنة مع دول العالم 2017	53
05	نسبة المواطنين المدخرين في الدول العربية خلال عامي 2014-2017	54
06	نسبة المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية او الذين قامو باستخدام البطاقات الائتمانية ممن تزيد اعمارهم عن 15 سنة	55
07	القنوات المستخدمة في التحويلات ودفع الفواتير لدى الدول العربية خلال 2014-2017	55
08	اسواق التكنولوجيا المالية الاكثر جذبا من حيث حجم السوق و عدد شركاته في الشرق الأوسط وشمال افريقيا 2022	70
09	نموذج عمل نظام الدفع الالكتروني في الجزائر	71

الملخص

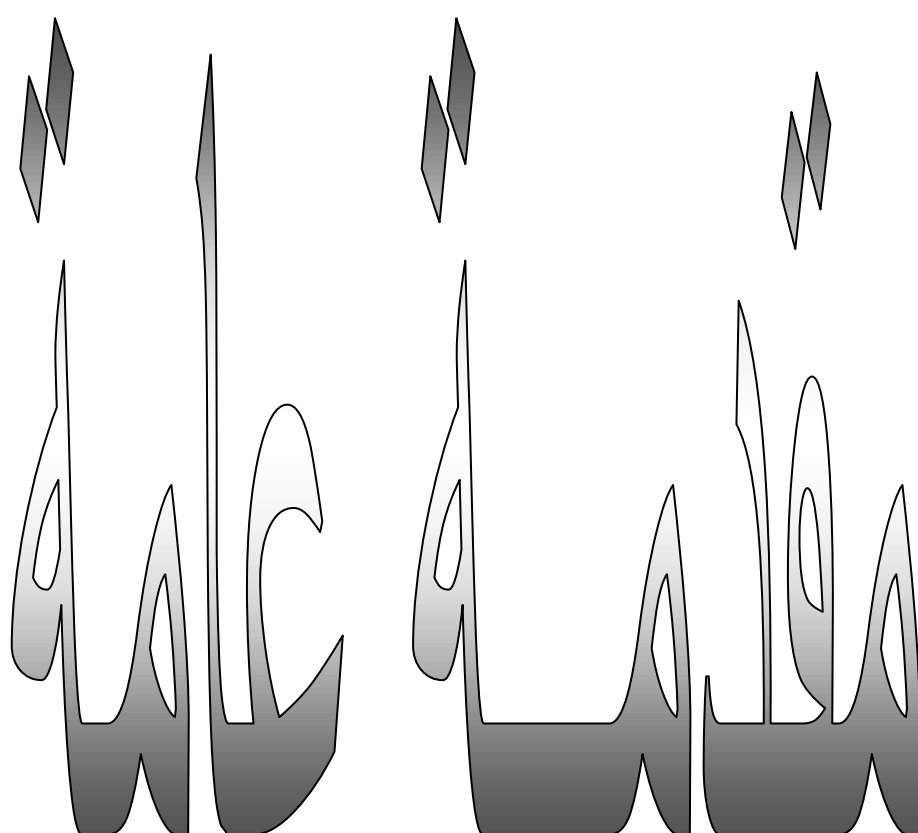
تسعى هذه الدراسة للتعرف على أثر التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، حيث تم تناول بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بكل من التكنولوجيا المالية والشمول المالي، ومختلف مخاطر التكنولوجيا المالية، اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي الذي ينسجم مع طبيعة موضوع الدراسة، توصلت الدراسة الى ان الجزائر من خلال مؤشرات الشمول المالي تحقق مستويات متدنية من حيث تكنولوجياتها المالية وشمولها المالي، كما توصلت الى ان التكنولوجيا المالية تلعب دورا هاما في تعزيز الشمول المالي من خلال الابتكارات التي تساعد على تقديم وتسهيل وصول الخدمات المالية للمجتمع بحيث تعمل على المصلحة العامة، وخلق فرص عمل بطرق سهلة وبتكلفة أقل، الافرار بوضع أطر تنظيمية تحقق الإدماج بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي، اضافة الى ضرورة التدخل في نشر الوعي بين أفراد المجتمع لتحقيق مستوى احسن من الشمول المالي.

الكلمات المفتاحية : التكنولوجيا المالية، الشمول المالي، الخدمات المالية .

Abstract

This study seeks to identify the impact of Financial technology in enhancing Financial inclusion, as some concepts related to both Financial technology and Financial inclusion, and various Financial technology risks were addressed. In this study we relied on the descriptive approach that is consistent with the nature of the study topic. The study concluded that Algeria, through Financial inclusion indicators, achieves low levels in terms of its Financial technologies and Financial inclusion. The study also concluded that Financial technology plays an important rôle in enhancing Financial inclusion through innovations that help provide and facilitate access to Financial services to society, thus working in the public interest, create job opportunities in easy ways and at a lower cost, and acknowledge the establishment of regulatory frameworks that achieve integration between Financial technology and Financial inclusion, in spreading awareness among members of society to achieve a better level of Financial inclusion.

Keywords: Financial Technologie, Financial Inclusion, Financial Services.





أ. مقدمة :

في ظل التطورات الحاصلة في العالم من تكنولوجيا المالية أدى لنشوب منافسة قوية في سوق الخدمات المالية للأفراد ،فالتكنولوجيا المالية فتحت مجالا لدمج الابتكارات المالية و المهارات التكنولوجية في تقديم الخدمات المالية للأفراد و المؤسسات المالية ،ولقد زاد الاهتمام بالتكنولوجيا المالية و الاستثمار فيها بعد ظهور العملات الافتراضية ،مما توجه الشركات و المؤسسات المالية للاستثمار فيها ر،ومن هنا ظهر مصطلح الشمول المالي التي تبنته العديد من دول العالم ونجحت في تحقيقه مما جعلت الفئة المحرومة تستفيد من المنتجات المالية ،كما ان مجموعة العشرين اقرت بتعزيز الشمول المالي لجميع انحاء العالم وذلك بتنفيذ الشمول المالي الرقمي،اما واقع الجزائر من حيث الشمول المالي فما زالت بعيدة عن هذه الخدمات المالية اذ تسعى الى الانخراط ضمن فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية و المشاركة في الندوات و المؤتمرات الدولية من أجل الاستفادة من تجارب الدول لتتبنى إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي من خلال ما يجعلها تتخطى المعوقات و التحديات التي يواجه فيها الأفراد عراقل.

ومن خلال ما سبق ظهر الحاجة إلى ضرورة الكشف عن طبيعة تأثير التكنولوجيا المالية على الشمول المالي في الجزائر ،وعليه يمكن صياغة الاشكالية على النحو التالي :

ما مدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة

الممتدة من 2011الى 2023؟

ب .التساؤلات الفرعية:

ولمعالجة هذه الاشكالية والإحاطة بجوانبها عمدنا الى تقسيمها الى الاسئلة الفرعية :

1- ما المقصود بالتكنولوجيا المالية، وما أبرز مجالاتها وتقنياتها الحديثة؟

2- كيف تساهم التكنولوجيا المالية في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية وتعزيز الشمول

المالي؟

3- ما هي أهم القوانين والمؤسسات التي تنظم التكنولوجيا المالية والشمول المالي في الجزائر؟

4- ما واقع مؤشرات الشمول المالي في الجزائر مقارنة بالدول العربية؟

5- إلى أي مدى ساهمت تطبيقات التكنولوجيا المالية في تسريع وتوسيع الشمول المالي في الجزائر؟

ت. الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية، تمت صياغة جملة من الفرضيات كأساس تنطلق منه مناقشة موضوع البحث نذكر منها:

- 1- أن التكنولوجيا المالية تُعدّ منظومة حديثة تجمع بين الابتكار التكنولوجي والخدمات المالية، وتشمل مجالات متعددة مثل أنظمة الدفع الإلكتروني، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والتمويل الجماعي، والعملات الرقمية، مما يجعلها أداة فعالة لتطوير القطاع المالي.
- 2- يتوقع أن تؤدي التكنولوجيا المالية إلى تحسين الوصول إلى الخدمات المالية عبر تقليل التكاليف وتبسيط الإجراءات وتوسيع نطاق المستفيدين، مما يعزز من مستويات الشمول المالي خاصة لدى الفئات غير المتعاملة مع النظام المصرفي التقليدي.
- 3- إن الإطار التشريعي والتنظيمي الذي تبنته الجزائر مؤخرًا، بما في ذلك القوانين المنظمة لأنشطة الدفع الإلكتروني وشركات التكنولوجيا المالية، قد أسهم في توفير بيئة قانونية داعمة لتطوير الشمول المالي وتعزيز الابتكار المالي .
- 4- يفترض أن مؤشرات الشمول المالي في الجزائر لا تزال متوسطة مقارنة ببعض الدول العربية، نتيجة محدودية انتشار الخدمات المالية الرقمية وضعف الثقافة المالية لدى فئات واسعة من السكان.

- 5- من المحتمل أن تسهم تطبيقات التكنولوجيا المالية مثل المحافظ الإلكترونية والدفع عبر الهاتف النقال في تسريع وتوسيع نطاق الشمول المالي في الجزائر، من خلال تمكين فئات جديدة من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، رغم استمرار بعض التحديات التقنية والتنظيمية.

ج. أهمية الدراسة :

- 1- معرفة أهمية التكنولوجيا المالية .
- 2- الإلمام بالمفاهيم المرتبطة بالتكنولوجيا المالية و معرفة تأثيرها على القطاع المصرفي.
- 3- تحديد دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي و توضيح كيفية مساهمتها في توسيع نطاق الوصول الى الخدمات المالية للمجتمع.

د.اهداف الدراسة :

- 1- كيفية مساعدة التكنولوجيا المالية على الوصول الى الخدمات المالية.
- 2- تحديد تأثيرها على المجتمع وقياس تأثيرها على الفجوة المالية ،وتقديم حلول مبتكرة لتعزيز الشمول .
- 3- ابراز دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي.
- 4- تقديم حلول مبتكرة لتعزيز الشمول المالي.
- 5- تحليل تطور مؤشرات الشمول المالي.

هـ.منهج الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث واختبار فروضه تم الاعتماد على المنهج الوصفية التحليلي ،وذلك من خلال التعرض إلى مفاهيم التكنولوجيا المالية وأهميتها في تعزيز الشمول المالي ،إضافة الى تحليل واقعه في الجزائر ومدى مساهمة التكنولوجيا المالية في الرفع من مستويات الشمول المالي

و. حدود الدراسة:

الحدود المكانية: الجزائر وبعض الدول العربية

الحدود الزمانية: 2011-2023

ز.أسباب اختيار الموضوع:

- 1- الرغبة في التعرف على هذا الموضوع
- 2- دور التكنولوجيا المالية في تسهيل الوصول الى الخدمات المالية التقليدية و المبتكرة، مما يعزز من القدرة على الشمول المالي.
- 3- إتاحة الخدمات المالية الرقمية و خاصة للفقراء و المستبعدين، مما يوسع نطاق الوصول الى هذه الخدمات و يحسن من جودتها و كفاءتها.

ح.الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع التكنولوجيا المالية والشمول المالي ،ومن بين هذه الدراسات نذكر منها :

1-حسب دراسة صورية شنبى ،السعيد بن لخير ، تحت عنوان اهمية الشمول المالى فى تحقيق التنمية (تعزيز الشمول فى جمهورية مصر العربية)،مجلة مجلة للبحوث العلمية فى العلوم المالية والمحاسبة ،العدد 02،المجلد 02،سنة 2018، حيث عالج الباحثان الاشكالية التالية : هل استطاعت جمهورية مصر العربية تحقيق الشمول المالى من خلال إستراتيجياتها ؟ وإلى ابن وصلت فى ذلك؟ وقد توصل الباحثان الى ان الشمول المالى يوفر الخدمات المالية المختلفة بطريقة وطنية لتحقيق التقدم نحو الشمول المالى ، وشجعت الابتكار و المنافسة فى مجال الخدمات المالية والمصرفية.

2-حسب دراسة حنين بدر عجور ،دور الاستعمال المالى لدى المصارف الوطنية لتحقيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء ،دراسة حالة البنوك الاسلامية فى قطاع غزة ،رسالة ماجستير ، هدفت الدراسة الى التعرف على دور أبعاد الاشتمال المالى فى تحقيق المسؤولية الاجتماعية لعملاء البنوك الاسلامية فى قطاع غزة خلال 2016،وتوصلت هذه الدراسة فى نهايتها الى وجود علاقة طردية قوية بين بين أبعاد الشمول المالى و تحقيق المسؤولية الاجتماعية فى قطاع غزة.

3-حسب دراسة فضيل البشير ،واقع الشمول المالى فى الجزائر ،محلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية ،العدد 01، المجلد 06، سنة 2020، هذه الدراسة ربما كانت تختلف عن دراستنا حيث انها لم تتناول الدور الذى تلعبه التكنولوجيا المالية فى تعزيز عملية الوصول الى الخدمات المالية ،لهذا قمنا بهذه الدراسة التى حاولت تحليل واقع الشمول المالى ومكانة التكنولوجيا المالية.

و.هيكال الدراسة :

لدراسة موضوع دور التكنولوجيا المالية فى تعزيز الشمول المالى فى الجزائر قمنا بتقسيم بحثنا هذا الى فصلين ،حيث كان الفصل الاول تحت عنوان الإطار النظرى للتكنولوجيا المالية والشمول المالى والذى يندرج تحت ثلاث مباحث ،جاء المبحث الأول بعنوان ماهية التكنولوجيا المالية و المبحث الثانى بعنوان اساسيات الشمول المالى،اما المبحث الثالث فكان حول علاقة التكنولوجيا المالية بالشمول المالى .

اما فيما يخص الفصل الثانى الذى بدوره يندرج تحت عنوان الإطار التطبيقى للتكنولوجيا المالية والشمول المالى ،وتناولنا كذلك فيه ثلاث مباحث ،جاء المبحث الأول بعنوان : مؤشر الشمول

المالي في العالم العربي، اما المبحث الثاني فكان بعنوان :دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، اما المبحث الثالث كان حول دور التكنولوجيا المالية في تسريع الشمول المالي في الجزائر.

الفصل الأول

الإطار النظري للتكنولوجيا المالية والشمول المالي

تمهيد

ان الشمول المالي من القضايا المهمة التي تتضمنها السياسات الاقتصادية على مستوى العالم، خاصة وانها من شأنه ان يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الاستقرار المالي، ان بعض العوامل المادية والاقتصادية و التنظيمية و الثقافية تقف وراء عدم الحصول على الخدمات المالية من عدة شرائح من المجتمع، ولتخطي هذه الحواجز امام صناع السياسات في مختلف انحاء العالم مأكلة الصناعة المصرفية التطورات السريعة في التكنولوجيا الرقمية، خاصة وأنه توجد علاقة تكافلية بين التكنولوجيا والتمويل منذ امد بعيد، بالنظر الى امكانية حصول الأفراد و المؤسسات خاصة الناشئة و الصغيرة والمتوسطة بالتحديد، عنصرا مهما في التحديات التي تواجه العديد من البلدان في زيادة النمو الاقتصادي، تحقيق الاستقرار المالي، خلق فرص عمل تعزيز فعالية السياسات المالية العامة و النقدية، وعليه تم تخصيص في هذا الفصل معالجة الموضوع من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث :

المبحث الأول: ماهية التكنولوجيا المالية

المبحث الثاني: أساسيات الشمول المالي

المبحث الثالث: علاقة التكنولوجيا المالية بالشمول المالي

المبحث الأول: ماهية التكنولوجيا المالية

تعد التكنولوجيا المالية شكل من أشكال الابتكار المالي التي أحدثت في السنوات الأخيرة نقلة نوعية في مجال تقديم الخدمات المالية وساهمت في إعادة تشكيلة مشهدها فهي تمزج بين التكنولوجيا الحديثة والخدمات المالية وذلك بتحسين الخدمات المالية التقليدية وتقديمهم بصورة حديثة و تكنولوجيا عالية الجودة .

المطلب الأول : مفهوم التكنولوجيا المالية ،مراحل تطورها

يعتبر مفهوم التكنولوجيا المالية من المفاهيم التي ناقشها الكثير من الباحثين والمفكرين فقد عملت الأشكال المختلفة للتكنولوجيا من تقديم حلول كثيرة واختصرت المسافات وارشدت الإنسان إلى الكثير من الاختراعات والمعارف والعلوم ،كما سمحت له باستغلال الوقت والتكاليف وإنجاز المهام بسرعة فائقة ،ونظرا لتطور خصائص التكنولوجيا تعددت واختلقت مفاهيمها بتعدد التخصصات التي شكلها التكنولوجيا.

مصطلح "الفنتيك" هي اختصار لكلمة "التكنولوجيا المالية"، وقد ظهر مع بروز تكنولوجيا أولا: مفهوم التكنولوجيا المالية: إن مصطلح التكنولوجيا المالية يتكون من مصطلحين - مصطلح التكنولوجيا Technology و مصطلح التمويل Finance أو يعبر عنها بالمصطلح « Fin Tech » و لقد تعددت التعاريف المتعلقة بالتكنولوجيا المالية لتعدد مجالاتها و تطورها المستمر و عليه يعرفها:

1-معهد البحوث الرقمية في العاصمة البولندية دبلن بأنها: عبارة عن اختراعات و ابتكارات التكنولوجية الحديثة في مجال قطاع المالية، و تشمل هذه الاختراعات مجموعة من البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك و التي من ضمنها المعاملات مع الزبائن و الخدمات المالية مثل تحويل الأموال، تبديل العملات و حسابات نسب الفائدة و الأرباح و معرفة الأرباح المتوقعة للاستثمارات و غير ذلك من العمليات المصرفية.¹

2- كما تعرفها لجنة بازل المصرفية على أنها: أي تكنولوجيا أو ابتكار مالي ينتج عنه نموذج أعمال أو عملية أو منتج جديد له تأثير على الأسواق والمؤسسات المالية.²

¹ حمدي زينب، أوقاسم الزهرة، مفاهيم اساسية حول التكنولوجيا المالية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 01، المجلد 08، سنة 2019، ص 402.

² نورالدين كروش، مستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية في ظل تطورات التكنولوجيا المالية، مجلة الدراسات المحاسبية و المالية المقدمة، جامعة زيدان عاشور الخلافة، الجزائر، العدد 02، المجلد 04، سنة 2020، ص 118.

3- حسب مجلس الاستقرار المالي يعرف التكنولوجيا المالية على أنها الابتكارات المالية التي يمكن أن تنتج المجال أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة لها تأثير مادي مرتبط بالأسواق والمؤسسات المالية في تقديم الخدمات المالية.¹

من خلال التعاريف السابقة للتكنولوجيا المالية يمكن تعريفها على أنها: تلك التقنيات الحديثة التي تعمل على توظيف وتطوير العلم في جميع النواحي، وتعتبر بذلك الوسيلة و الغاية والاداة في نفس الوقت ، أي استخدام المعرفة العلمية وتطبيقها وتطويرها بإنتاج شيء معين يكون له فائدة معينة يستطيع من خلالها توفير الوقت والجهد

ثانيا: مراحل تطور التكنولوجيا المالية: التكنولوجيا المالية ليست ظاهرة جديدة وحديثة فالخدمات المصرفية ومؤسسات الخدمات المالية مصطلحين تم تداولهما منذ القرن الماضي ويمكن تقسيم مراحل تطور التكنولوجيا المالية إلى ثلاث مراحل:²

1-المرحلة الأولى (1866 - 1967):تزامنت هذه المرحلة مع فترة بروز العولمة المالية وبداية نهوض التكنولوجيا المالية بظهور التلغراف و الشيك،حيث ساهمت في النقل السريع للمعلومات المالية من بلد إلى آخر ودون قيود وقد كان إنشاء أول كابل اتصالات عبر المحيط الأطلسي لربط الولايات المتحدة بأوروبا عام 2018 لقد لعب دورا مهما في عمليات التحويل الإلكتروني للأموال في عام 1956 ظهرت بطاقات الائتمان بديلة عن النقود في المعاملات التجارية لتبسيط المعاملات اليومية للأفراد.

2-المرحلة الثانية (1967 - 2008): تميزت هذه المرحلة. بهيمنة الخدمات المالية التقليدية على تلك التكنولوجيا المالية مع تطوير كبير في الرقمنة وظهرت الآلات الحاسبة وأجهزة المحمول وأجهزة الصراف الآلي كما ظهرت خلال تلك المرحلة البورصات الرقمية بورصة ناسداك Nasdaq، أول بورصة رقمية في العالم عام 1973، وتعرف بنظام السويفت ((SWIFT من طرق جديدة الاتصالات المالية العالمية بين البنوك وهي اختصار ل The Society for World Wide Interbank Financial Télécommunication، وهي لازالت الى يومنا هذا الأكثر استخداما بين البنوك والمؤسسات المالية بين دول العالم وقد كانت نهاية تلك الفترة بظهور الأزمة المالية العالمية عام 2008.

¹ حجبوة الهام، دور التكنولوجيا المالية في تطوير الأعداء المصرفية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراء،،الطور الثالث ل م د في الاقتصاد النقدي و البنكي، جامعة غرداية. ص4.

² محمد عبد الكريم صابر،التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي ،مجلة اسكندرية للبحوث الإدارية ونظم المعلومات ، ص99.

3-المرحلة الثالثة (2008 إلى يومنا هذا): بداية ظهور لاعبين جدد وهي الشركات الناشئة، المتخصصة في مجال التكنولوجيا المالية و ظهور عدد المؤسسات الغير مصرفية التي أصبحت تؤدي دور للبنوك في بعض الوظائف، أيضا ظهور العملات الرقمية عام 2009، و ذلك بهدف حلول الدفع عبر الهاتف والأترنت في عام 2011 ظهرت لأول مرة خدمات تحويل الأموال من فرد لآخر مباشرة، كذلك الدفع عن طريق الهاتف المحمول ويمكن تسمية تلك المرحلة بمرحلة الاستغلال الامثل لأهم موارد التكنولوجيا ،وهي الديانات واتسمت هذه المرحلة بالتطور الهائل في وسائل الدفع الالكترونية وسهولة وصول الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع والتكلفة المعقولة الخدمات التكنولوجيا المالية.

ثالثا :أهمية التكنولوجيا المالية:

تكتسي التكنولوجيا المالية في الوقت الحالي اهمية بالغة لما تمنحه من فوائد متعددة يمكن تلخيصها فيما يلي :¹

- 1-تعزيز الاحتواء المالي وتنويع النشاط الاقتصادي من خلال الابتكارات التي تساعد على تقديم الخدمات المالية لمن لا يتعامل مع الجهاز المصرفي.
- 2-تسهيل اتاحة مصادر التمويل البديلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- 3-تحقيق الاستقرار المالي من خلال استخدام التكنولوجيا في ضمان الامتثال للقواعد التنظيمية وإدارة المخاطر.
- 4-تيسير التجارة الخارجية وتحويلات العاملين في الخارج بتوفير آليات تتسم بالكفاءة وفعالية التكلفة.
- 5-يؤدي استخدام وسائل الدفع الالكترونية إلى رفع كفاءة عمليات الحكومة ،وهو مايستدعي القيام بمزيد من الاصلاحات لسد الفجوات في الأطر المعنية بالقواعد التنظيمية وحماية المستهلك والأمن المعلوماتي.

المطلب الثاني: خصائص التكنولوجيا المالية واهدافها

في هذا المطلب سنتطرق الى أهم خصائص التكنولوجيا المالية واهدافها

اولا :خصائص التكنولوجيا المالية يمكن تلخيص الخصائص فيما يلي:

¹-عبد الكريم مسعودي ،قريشي خير الدين،التكنولوجيا المالية كآلية لتحقيق جودة الاداء المصرفي ،مجلة الدراسات المالية والمحاسبية و الإدارية العدد01،المجلد10،جوان 2023،ص424-425.

1- **السرعة في انجاز المعاملات:** تسمح التحليلات القوية لشركات التكنولوجيا المالية بالحركة السريعة ، إذ يتم انجاز المعاملات في بضع دقائق فقط مستفيدة من البيانات الضخمة التي تتوفر لديها ، فعلى سبيل المثال تجد شركة تقدم خدمة تحويل الأموال دوليا بين المصاريف في خلال 20 ثانية و، مع العلم أن هذه العملية تستغرق في العادة من يومين إلى ستة أيام عمل.¹

2- **انخفاض تكاليف الخدمات المالية:** تقديم خدمات مالية بأسعار تنافسية ، فعلى سبيل المثال تقدم شركة خدمة تحويل الأموال دوليا والتي تعتبر أرخص بثمانية وأضعاف وأسرع بخمس مرات من البنوك.²

3- **إمكانية الوصول إلى كافة المستخدمين :** تعمل الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية استحداث كل الطبقات والفئات كما تقدم تعزيز ذلك من خلال قيامها بعقد شركات ومؤسسات مالية أخرى ، على عكس الخدمات المالية التقليدية التي جعلت تقتصر على طبقة خاصة من العملاء ، بسبب كون العميل يقيم على أساس ملكيتها لأصول كبيرة أو حصوله على دخل ضخم.³

4- **التركيز على العملاء:** يتم التركيز على العملاء من خلال:

- تقديم منتجات أو خدمات بسيطة وسهلة الاستخدام وعالية الراحة.
- اختراعات مصممة حول حالات استخدام مستهلك معين ونقاط ضعفه.
- درجة عالية من مشاركة العملاء.⁴

ثانيا: أهداف التكنولوجيا المالية

تمنح التكنولوجيا المالية العديد من الأهداف أهمها:⁵

1- تعزيز الاحتواء المالي وتنويع النشاط الاقتصادي من خلال الابتكارات التي تساعد على تقديم الخدمات المالية مع من لا يتعامل مع الجهاز المصرفي .

¹ - سامية شارفي ، دور صناعة تكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي للعالم العربي ، مجلة العلوم

الاجتماعية والانسانية ، جامعة باتنة ، العدد 01 ، جون 2020 ، ص 302

² - مرقوم كلثوم ، فوقة فاطمة ، انعكاس العملات الرقمية المشفرة على شركات التكنولوجيا المالية ، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث والدراسات ، جامعة البليدة ، العدد 01 ، سنة 2020 ، ص 130

³ - غنية مجاني ، التكنولوجيا المالية في دعم القطاع المصرفية ، مجلة المدير ، المدرسة العليا للتنمية و الإقتصاد الرقمي ، العدد 2 ، سنة 2020 ، ص 103.

⁴ Lydish kudurru and Edward Muugai, Equitybank : Repositionng as a fintech , c Emerld publishing Limited, N04, 2022, p20

⁵ مليكة بن علقمة ، دور التكنولوجيا المالية ودعم قطاع الخدمات المالية و المصرفية ، مجلة الاجتهاد والدراسات الثانوية والاقتصادية ، امين العقال ، الحاج موسى اق اخموك ، الجزائر ، العدد 03 ، ص 93

- 2- تسهيل إتاحة مصادر التمويل البديلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- 3- تحقيق الاستقرار المالي من خلال استخدام التكنولوجيا في ضمان الانتقال القواعد التنظيمية وإدارة المخاطر .
- 4- تسيير التجارة الخارجية وتحويلات العاملين في الخارج بتوفير آليات تتسم بالكفاءة وفعالية التكلفة المدفوعات العابرة للحدود.
- 5- يؤدي استخدام وسائل الدفع الالكترونية إلى رفع كفاءة الحكومة وهو ما يستدعي القيام بمزيد من الإصلاحات لسد الفجوات في إطار الأوامر المهنية بالقواعد التنظيمية لحماية المستهلك والأمن المعلوماتي.

ثالثاً: دوافع استخدام التكنولوجيا المالية: هناك العديد من الأسباب والدوافع التي جعلت اللجوء إلى التكنولوجيا المالية حتمية وليست اختيارية ونذكر منها:

1-عدم امتلاك شريحة كبيرة من الافراد للحسابات المصرفية: يعتبر العدد الكبير من المواطنين الذين لا يستخدمون الخدمات المصرفية عائقاً امام الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية ،التي تبحث على تحسين الخدمات لعملاء البنوك ،فمن دون حساب مصرفي لايمكن الحصول على سجل ائتماني ولا يمكن التحقيق من الشخصية ، وليكون هناك مشاركة من المؤسسات المالية القائمة.

2- انخفاض ولاء العملاء لبنوكهم: يرجع السبب جزئياً في ذلك إلى تفضيل العملاء خيار الدفع عند الاستلام حتى ولو كانوا لا يملكون بطاقات الائتمان وبطاقات الخصم .

3- مساهمة التكنولوجيا المالية في انتشار التجارة الالكترونية: تلعب التكنولوجيا دوراً أساسياً في تحسين التجارة الالكترونية والاستفادة من نموها ، والذي يتوقع أن يصل إلى أهداف ما هو عليه وفي سنة 2015 ليصبح 20 مليار دولار بحلول سنة 2020 ، كما أن نوعية الخدمات التي تقدمها الشركات الناشئة فيما يتعلق بالسرعة والأمان والسهولة، بما في ذلك خدمة التقسيط ،ستحث العملاء على الاعتماد على هذه الخدمات وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي الرقمي.

4- سعي الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية الى عقد شراكات مع الشركات الكبرى: تواجه التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا صعوبة في الإطلاق ، وذلك بسبب القوانين القديمة وعدم الكفاءات المتخصصة المساعدة لترك

وظائفها و الدخول في رحلة ريادية غير واضحة المعالم، ولكن بدأت الدفعة الأولى من الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية بالتوسع.¹

رابعا: **الركائز الرئيسية للتكنولوجيا المالية** : للتكنولوجيا المالية مجموعة من الركائز الرئيسية نذكر منها:

1- **التكنولوجيا الرقمية**: هي التكنولوجيا التي يتم بواسطتها نقل مختلف المعلومات سواء كانت معطيات او بيانات على شكل اشارات الكترونية بين قارات العالم، دون ان تتأثر هذه الاخيرة بطول المسافة، ومقارنتها للبتكوين، والتداخل بين موجات ذات المصادر المختلفة، كما انها تتضمن سلامة تلك المعلومات وسريتها، كذلك تحمل هذه الاشارات الالكترونية بيانات على شكل كتابات، نصوص ورسوم، صور لقطات فيديو واصوات، تتكفب بدمجها ونقلها من جهاز الى اخر كما ان الاشارات الالكترونية الرقمية في جميع خصائصها يمكن ايضا تحويلها الى اشارات رقمية والعكس.

2- **المفاهيم التقنية**:

أ- **سلاسل الكتل**: تعتبر تقنية البلوكتشين ثورة حديثة في عالم الائتمنة وتمثل سلسلة البلوكات المعروفة باسم سلسلة الثقة في تقنية رقمية، ابتكرت لتحل مشكلة انعدام الثقة عند اجراء المعاملات بين اطراف مجهولين بدون الحاجة الى طرف ثالث وسيط بينهم، وهي عبارة عن قاعدة بيانات تستخدم الية التشفير لبناء سجل دفترى الكتروني لامركزي مترابط من البيانات بشكل تراشيحي غير قابل للتعديل او التلاعب ويمتاز بالشفافية والسرعة والسهولة في اجراء العمليات، كنا يوفر امكانية مشاركة الاطراف المعنية به في بيئته والتأكد من صحته والحفاظ عليه بحسب الانظمة والتعليمات الذاتية في التشغيل المقننة الاستخدام.

ب- **الاتصال قريب المدى**: هي تقنية مدمجة في معظم الهواتف الحديثة والاجهزة الالكترونية الاستهلاكية، حيث يسمح بنقل البيانات مثل الستندات، الصور، بين الاجهزة القريبة فعليا من بعضها البعض دون الحاجة الى اتصال بالإنترنت.²

¹ حيزية بنية ، ابتسام عليوش قريوع، تكنولوجيا المعلومات ثورة اقتصادية جديدة ،مجلة الاجتهاد والدراسات الثانوية والاقتصادية ،أمين العقال ،الحاج موسى اق اخموك ،الجزائر ،العدد03 ،المجلد07،،سنة 2018، ،ص51-50

² لرابي محمد، عرياني عيسى الياس، التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز العمل المصرفي-تجربة البنوك الكويتية- ، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة ابن خلدون -تيارت- سنة 2021/2022،ص

ج- تقنية النذ للنذ: يمثل النموذج الاساليب بطريقة سير منصات الاقراض عبر الإنترنت تسمح فيه المنصة الربط المباشر بين المقرضين والمقرضين حيث تلقي للمقرض المحتمل القيام بتسجيل طلب القرض في المنصة بتقديم معلومات عن وضعه المالي وعن المشروع الذب يسعى للحصول على تمويل له، ثم يتم عرض هذه المعلومات بعد التحقق منها، وبمجرد ان يجد المقرض مستثمره يتم الاكتتاب في القرض المباشر بين الطرفين دون ان تكون المنصة طرفا في هاذ العقد، وبهذه الطريقة فان المستثمر وحده هو الذي يتحمل المخاطر الاي قد تنجم عن القرض.

د- تحليل البيانات الضخمة: فتحليلات البيانات تطلق على الاساليب والادوات والعمليات المستخدمة في معالجة البيانات وانشاء المعلومات المهنية وتكون اعمق واوسع بكثير بمقارنة بالاحراءات التحليلية التقليدية، كما ان تحليلات البيانات الخاصة بالتدقيق تحتاج الى تطبيقات وادوات وبرمجيات قوية معقدة.

تتم عنلية تحليلات البيانات الضخمة باستخدام تقنيات تعمل على الكشف على انماط والارتباطات المخفية والغير المعروفة لها وابرار العلاقات المثيرة للاهتمام التي تختويها من خلال فخص ومعالجة واكتشاف وعرض النتيجة كما يمكن من فهم الاتجاهات السوق وتفصيلات المستخدم وغيرها من المعلومات القيمة التيلم يكن ممكنا تحليلها باستخدام الادوات التقليدية مما يؤدي الى التقليل من التعقيد والتعامل مع الغبئ المعرفي في مجتمع قائم على المعرفة والسير نحو اكتساب مزايا تحليلات البيانات الضخمة فقد تم توقع زيادة معدل نمو السنوي العالمي لتقنيات وخدمات البيانات الضخمة نحو 36% بين عامي 2014 و2019، مع توقع زيادة الدخل العالمي للبيانات الضخمة وتحليلات الاعمال بأكثر من 60%.

د- عوامل التمكين التكنولوجي: تتمثل في:

أ- التطور التكنولوجي: ابرز ما ميز التكنولوجيا المالية هو عدم وجود قيود وضعية يمكن ان تعرقل تقدمها وفي ظل التطور التكنولوجي ساهم ذلك في زيادة وتيرة التقدم ولتقبل، فابرزت امكانات جديدة لها القدرة على التكيف كما ساهم انخفاض التكنولوجيا في تعزيز هذا النمو، حيث انخفضت بمقدار 31% على مدار 10 سنوات الماضية، فالتكنولوجيا الجديدة قادرة على تحسين مرونة عمل انظمة مؤسسات كابنوك مثلا.

ب-توافر التمويل : أصبحت هناك سهولة في الوصول للتمويل ما يمكن رواد الاعمال والمؤسسين من بدء مشاريع جديدة،حيث بلغت قيمة استثمارات راس المال المخاطر ماقيمته 13.6مليار دولار علة المستوى العالمي.

ج-تغير توقعات العملاء:وتغير طلباتهم على الخدمات الرقمية ما يدعو لايجاد حلول ابتكارية من طرف اللاعبين التقليديين، مثل شركات التكنولوجيا المالية، حوالي 63.1% من المستهلكين عبر العالم يقبلون على استخدام منتجات وخدمات التكنولوجيا المالية.¹

د-الدعم التنظيمي: فالحكومات والسلطات التنظيمية بدعمها لهذا النوع من التكنولوجيات تساهم في خفض الحواجز امام مستثميرها، فبعض الحكومات اعترفت بالدور الهام لشركات التكنولوجيا المالية في يب تسهيل واستكمال الادوار التقليدية لشركات الخدمات المالية، ففي 2016الحكومات من خلال خمس دول اعلنت عن تطوير برامج Sanboxمختبرات تنظيمية على مستواها.

خامسا: التكنولوجيا المالية-نماذج الاعمال-

1-تكنولوجيا التمويل: عملية الحصول على الاموال من البنوك التكنولوجيا لبعمل فب انشطة متعددة المصادر، وهي شكل من اشكال جمع الاموال عبر الإنترنت والتي تتيح للزبائن تعبئة الاموال من مختلف الناس والاصدقاء والعائلة من خلال مواقع لتواصل والشبكات الاجتماعية، مثل شراء حصص في مشاريع او شركات وتسويق منتجاتهم والحصول على ملاحظات وتجارب مقيدة حول المشروع في وقت واحد بسهولة وبتكلفة اقل من البنوك التقليدية ويشمل التمويل الجماعي والتمويل الشخصي، وتوفر التكنولوجيا المالية عملية التمويل والدفع عبر الهاتف المحمول.

2-تكنولوجيا الاستثمار: هي اجراءات الية تقدم النصائح والمشورات المالية الإلكترونية في محالات الارباح والتخطيط المالي وذلك لمساعدة المستفيدين في الاختيار السليم لاستثماراتهم ومدخراتهم ومحافظهم المالية ليها يتوافق مع تفضيلاتهم الاستثمارية الادخارية ودرجة المخاطرة الخاصة بهم وبأقل تكلفة من البنوك التقليدية واتاحتها لجميع افراد المجتمع.²

¹ لرابي محمد، عرياني عيسى الياس، مرجع سابق، ص 16-17.

² لرابي محمد، عرياني عيسى الياس، مرجع سابق، ص 17-18.

3-تكنولوجيا النقود (النقود الإلكترونية): يستخدم مصطلح النقود الإلكترونية لاشارة الى النظم الإلكترونية المؤمنة لتبادل المعلومات والوحدات النقدية الإلكترونية بشكل رقمي، ولقد استخدمت العديد من المصطلحات لاشاؤة الى مصطلح النقود الإلكترونية، مثل العملو الإلكترونية، او النقود الإلكترونية او نقو الإنترنت، او نقود الشبكة، فقد عرفت شركة يونستانديونغ النقود الإلكترونية لانها مجموعة من البروتوكولات والتوقيعات الرقمية التي تسمح للرسالة الإلكترونية ان تحل محل تبادل العملات التقليدية وبعبارة اخرى فان النقود الإلكترونية او الرقمية هي المكافئ الإلكتروني للنقود التقليدية التي اعتمدت تداولها.

4-تكنولوجيا المدفوعات: عملية حول الدفع الإلكتروني بدلا من الدفع التقليدي للتركيز على كيفية تحسين عملية الدفع من حيث الكفاءة والامان والسرعة وراحة المستفيدين، اطلقت التكنولوجيا المالية سلسلة من التطبيقات والخدمات النالية الإلكترونية للعديد من اشكال الدفع وفقا لاهداف واحتياجات المستهلكين ووفرت للزبائن احراء جميع مدفوعاتهم بشكل الإلكتروني وفي اي وقت ومكان وبأقل تكلفة مثل شركة MADFOO3A5 مقرها الاردن، تاسست سنة 2011لغاية 2016(4)الف عملة دفع للفواتير كل يوم.

5-تكنولوجيا التامين: مجموعة فرعية من السلوكيات المالية التي ترتبط باستخدام التكنولوجيا لتنشيط وتحسين كفاءة صناعة التامين ووجد التقرير عن طريق التشاور مع شركة عملاقة وهيئة صناعة التأسيس غير الهادفة للربح يناير 2017وسرمة التامين التقليدية التي تواجه ضغوطات تنافسية بين ظهور عدد من الشركات التنافسية العاملة في مجال التامين.

6-تكنولوجيا المشورة المالية: المشورة الالية التي يتم تقديمها باستخدام خورزميات حاسوبية او مستشارين آليين.¹

7- النظام البيئي للتكنولوجيا المالية: يعنف بانه عبارة عن مجموعة من لعناصر او المنظمات التي تعمل مع للوصول الى هدف مشترك يتمثل بتطوير واعتماد تقنيات التكنولوجيا المالية لارتقاء بالخدمات المالية والمصرفية، واي خلل في اي منها يؤثر سلبا في البيئة جزئيا او كليا، اول من قام بتنظيمها هيئة السلوك المالي فيالمملكة المتحدة عام 2016،حيث عرفتھا وحدة ابتكار المشروعات التابعة لها بانھا مساحة آمنة يمكن لشركات التكنولوجيا المالية الداخلة بها

¹ لرابي محمد، عرياني عيسى الياس، مرجع سابق، ص 18-19.

اختيار المنتجات والخدمات ونماذج الاعمال والاليات التسليم المبتكرة التي تعتمد عليها من دون تكبد جميع الاثار والتكاليف العادية التي تتعرض لها الشركات خارجها وتستهدف تحقيق ثلاث اهداف رئيسية هي: خفض الوقت اللازم للتمويل وتحسين الوصول الى التمويل وتشجيع الابتكار.

وبشكل عام يتكون النظام البيئي للتكنولوجيا المالية من مجموعة عناصر منها التقنيات والادوات الجديدة التي تمكن من الابتكارات والشركات الناشئة التي تبتكر نماذج اعمال مبتكرة وشركات الاتصالات والتكنولوجيا التي تنشئ البنية التحتية للتوزيع ومؤسسات الحكومة والهيئات التنظيمية التي تحدد قواعد نظم العمل مثل بنك المركزي والمؤسسات المالية التي تتعاون مع الشركات الناشئة والعملاء والمستخدمين الذين يستفيدون من الابتكارات والمستثمرين ومراكز الاحتضان والمسرعات التي تتيح كلا من المساعدات المالية والمقرات والدعم الوجيهيستيستي للمشاركين لكل من هذه العناصر يعمل بشكل مستقل وفقا لنظمه وتشريعاته واساليب ادارية، لكنهم كمحصلة تتفاعل فيما بينها لتوفر لشركات التكنولوجيا المالية بيئة ديناميكية حاضنة.¹

سادسا :شركات التكنولوجيا المالية:

تعتبر شركات التكنولوجيا المالية شركات ناشئة ،في العموم تتحدى الشركات التقليدية التي هي أقل اعتماداً على البرمجيات، إذ أن دور هذه الشركات هو تقديم خدمات أكثر جودة وقل تكلفة مما يسمح بوصولها لكافة الأفراد.

1- مفهوم شركات التكنولوجيا المالية:

شركات التكنولوجيا المالية هي شركات تعتمد على التكنولوجيا ،جاءت بهدف تطوير الخدمات المصرفية والمالية ، ويمكن تعريفها على أنها: شركات تعتمد على البرمجيات والتكنولوجيا لتقديم تشكيلة مميزة من الخدمات المالية ،متضمنة المدفوعات و العملات الرقمية وتحويل الأموال ، سوق الإقراض التمويل الجماعي إدارة الثروات ، إدارة المخاطر وحتى التأمين² .

2-أنواع شركات التكنولوجيا المالية:

أحدثت شركات التكنولوجيا المالية تحولا جذريا في صناعة الخدمات المالية من خلال تقديم حلول مالية مبتكرة تعزز تجربة العملاء من الدفع عبر الهاتف المحمول إلى البلوكتشين

¹ لرابي محمد، عرياني عيسى الياس، مرجع سابق، ص 19.

² لرابي محمد، عرياني عيسى الياس، مرجع نفسه، ص 24-27

والعملات المشفرة، فيما يلي سنقوم بعرض الأنواع الشائعة لشركات التكنولوجيا المالية التي برزت في السنوات الأخيرة:

أ- **شركات الدفع عبر الهاتف المحمول:** يقدم هذا النوع من الشركات حلولاً تمكن الأشخاص من اتمام الدفعات من خلال هواتفهم الذكية، حيث تتيح هذه الشركات للمستخدمين تحويل الأموال وإجراء عمليات الشراء وشديد الفواتير من خلال تطبيقات الهاتف المحمول، ومن أمثلة عن هذه الشركات نجد Venmo Apple Pay PayPal

ب- **شركات تكنولوجيا التأمين:** يستخدم هذا النوع من الشركات التكنولوجيا لتحسين صناعة التأمين من خلال توفير الحلول المبتكرة التي تبسط وتسهل العمليات وتحسن تجربة العملاء، حيث تقدم هذه الشركات منتجات تأمين مصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات والتفضيلات الفردية، ومن أمثلة هذه الشركات نجد Oscar Healthe Root Insurance Lemonade

ت- **منصات التمويل الجماعي:** تسمح هذه المنصات للأفراد والشركات بجمع الأموال لدعم مشروع ما أو مبادرات معينة ، من خلال التماس المساهمات من عدد كبير من الأفراد عبر الانترنت، حيث توفر هذه المنصات مجموعة من الفوائد، بدءاً من الوصول إلى رأس المال حتى التحقق من سعة السوق، ومن أمثلة على هذه المنصات نجد:

Crowdcube Kickstarter Indiegogo Gofundm

ج- **شركات تحويل الأموال الدولية:** تستخدم هذه الشركات التكنولوجيا المالية لتقديم حلول رقمية مريحة تمكن الأفراد من إرسال واستقبال الأموال عبر الحدود بسرعة وأمان، حيث توفر هذه المنصات طريقة مربحة وفعالة من حيث التكلفة التحويل الأموال، خاصة للأفراد والشركات التي تحتاج إلى إجراء دفعات دولية متكررة، ومن أمثلة على ذلك شركة :

Revolut Wise Western Union

د- **شركات البلوكتشين والعملات المشفرة:** توفر هذه الشركات حلولاً وخدمات متقدمة تتعلق بالعملات الرقمية اللامركزية وأنظمة المعاملات الآمنة حيث تستفيد هذه الشركات من تقنية البلوكتشين لتوفير منصات شفافة وفعالة ولا مركزية المختلف التطبيقات، بما في ذلك الخدمات المالية وإدارة سلسلة التوريد والتحقق من الهوية وغيرها، ومن أمثلة عن هذه الشركات نجد:

Binance Coinbase

هـ- شركات الإقراض: هي مؤسسات مالية متخصصة في تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية للأفراد والشركات من خلال اعتمادها على التكنولوجيا المالية لتسهيل العمليات، حيث توفر مجموعة من خدمات الإقراض بما في ذلك القروض الشخصية التجارية والرهن العقاري تلعب هذه الشركات دورا حيويا في الاقتصاد من خلال تمكين الأفراد والشركات من الوصول إلى الأموال التي يحتاجونها لأغراض مختلفة مثل تمويل التعليم أو بته عمل تجاري... وغيرها، مثل SoFi و Lending Club

و - شركات الخدمات البنكية للأفراد: هي شركات مالية تقدم مجموعة واسعة من الخدمات البنكية للمستهلكين الأفراد، حيث توفر العديد من المنتجات والخدمات بما في ذلك الحسابات الجارية وحسابات توفير بطاقات الخصم والائتمان القروض الرهن العقاري وخيارات الاستثمار تلعب هذه الشركات دورا حاسما في إدارة الشؤون المالية الشخصية للأفراد، وتسهيل المعاملات البنكية اليومية وتوفير حلول مالية مصممة خصيصًا لتلبية احتياجات المستهلكين ومن الأمثلة على ذلك: China Resolut بالإضافة إلى:¹

أ-شركات الاستشارة الآلية وتداول الأسهم : تستخدم هذه الشركات التكنولوجيا والخوارزميات لتقديم استشارات استثمارية آلية وتسهيل تداول الأسهم للأفراد، حيث تقدم هذه الشركات منصات عبر الإنترنت أو تطبيقات الهاتف المحمول تتيح للمستخدمين إنشاء محافظ استثمارية وتلقي توصيات مخصصة وتنفيذ الصفقات دون الحاجة إلى مستشارين ماليين تقليديين تهدف شركات الاستشارة الآلية وتداول الأسهم إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على الاستثمار من خلال جعله أكثر سهولة وفعالية من حيث التكلفة وسهولة الاستخدام، مثل شركة Robinhood و Wealthfront

تطبيقات الميزانية هي تطبيقات في الهاتف المحمول أو منصات عبر الإنترنت تساعد الأفراد في إدارة شؤونهم المالية الشخصية من خلال توفير أدوات لإنشاء الميزانيات وتتبع النفقات وتحديد الأهداف المالية، تهدف هذه التطبيقات إلى تبسيط عملية إعداد الميزانية ومساعدة المستخدمين

¹ خليفة ريان، دور التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمة المصرفية في الجزائر، مذكرة ماستر في الاقتصاد وتسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، السنة الجامعية 2024-

على التحكم بشكل أفضل في إتفاقهم ومدخراتهم ورفاههم المالي بشكل عام، مثل Personal Mint capital

ب- شركات التكنولوجيا المالية المبتكرة : تعتمد هذه الشركات على الأساليب الجديدة والمبتكرة لتحسين الخدمات والحلول المالية، حيث تستفيد من التكنولوجيا وتحليل البيانات و الذكاء الاصطناعي والأساليب التي تركز على المستخدم لتحويل العمليات المالية التقليدية وتعزيز تجربة العملاء، وهي تهدف إلى معالجة الفجوات في السوق وتوفير خدمات مالية فعالة ويمكن الوصول إليها، ورفع مستوى الابتكار في الصناعة المالية مثل: Square Stripe

المطلب الثالث: مجالات التكنولوجيا المالية وأهم تقنياتها

تصنف التكنولوجيا المالية إلى عدة مجالات، تهدف إلى تبسيط وابتكار الخدمات المالية باستخدام التكنولوجيا، مما يؤثر على كيفية تفاعل الأفراد والشركات مع النظام المالي .
أولاً: مجالات التكنولوجيا المالية

قطاعات التكنولوجيا المالية أو ما يطلق عليها خدمات التكنولوجيا المالية، وهي ما يسمح لقياس التكنولوجيا المالية وقد اختلف الباحثون والمنظمات في تحديدها سنذكر أهمها :¹
1. مجال المدفوعات: يعتبر قطاع المدفوعات من أكثر القطاعات استخداماً للتكنولوجيا المالية على أرض الواقع وخاصة في الخدمات المتعلقة بدفع الفواتير والمحافظ الإلكترونية والدفع عبر الإنترنت.

2. إدارة الأموال: ويشتمل هذا القطاع على جميع العمليات المختصة في ابداع الأموال، وإقراضها، واستثمارها، وزيادة رأس المال.

3. التمويل: يحتوي قطاع التمويل على التمويل الجماعي القائم على التبرع، والقائم على المكافأة والاستثمار الجماعية والإقراض الجماعي، والائتمان المصرفي.

4. التأمين: حيث يعتبر من الخدمات التي تقدمها شركات التكنولوجيا المالية، وهو يشتمل تبني وتقديم حلول مالية ابتكارية باستخدام تحليل البيانات وإنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي.¹

¹ طعمانة عبد الله حسن، التكنولوجيا المالية في الأعمال المصرفية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الأعمال بالتشارك مع عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، بعنوان: رقمنة الأعمال والبحث العلمي: رؤى مستقبلية، جامعة آل البيت، الأردن، ضمن محور التمويل، بدون سنة نشر محددة، ص8.

5-التكنولوجيا التنظيمية:¹هي إدارة العمليات التنظيمية داخل الصناعة المالية مع استخدام التكنولوجيا ،تشمل الوظائف الرئيسية للتكنولوجيا التنظيمية المراقبة وإعداد التقارير، والامتثال أي استخدام التقنيات والامتثال بشكل أكثر فعالية وكفاءة.

ثانيا: تقنيات التكنولوجيا المالية

وتتمثل في :

1- البلوك تشين:عرفه Salah Khan على أنه دفتر أستاذ لقاعدة بيانات لامركزية موزع و مشترك و غير قابل للتغيير يخزن سجل الأصول و المعاملات عبر شبكية من نظير إلى نظير. ويمكن تعريفه:هو نوع من قاعدة البيانات الالكترونية الموزعة ،والتي يمكن أن تحتوى على أي معلومات مثل السجلات والأحداث و المعاملات ويمكنها وضع قواعد حول كيفية تحديث هذه المعلومات.

2-العملات المشفرة:عرفها قانون المالية الجزائري لينة 2018 على أنها: العملة الافتراضية وهي تلك التي يستعملوها مستخدمو الشبكة العنكبوتية ، وهي تتميز بغياب الدعامة المادية كالقطع والأوراق النقدية و عمليات الدفع بالصك أو البطاقة البنكية.² أما البنك المركزي الأوروبي عرفها على أنها: مخزون الكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية تستخدم بصورة شائعة للقيام بمدفوعات لمتعهدين عبر من أصدرها ، دون الحاجة إلى وجود حساب بنكي ، وتستخدم كأداة محمولة مقدما.³

3-الحوسبة السحابية : حسب J.Kaplan عرفها: هي نظام واسع من الخدمات القائمة على الشبكة يهدف إلى تمكين المستخدمين من الحصول على نطاق واسع من القدرات الوظيفية على أساس الدفع القبلي، كانت من قبل تتطلب استثمارا هائلا في البرمجيات و الأجهزة و مهارات مهنية يجب اكتسابها.⁴

¹ محمد عبد الكريم صابر، مرجع سابق ص 100

²كردودي صبرينة،السبتي وسيلة،العملات الافتراضية: حقيقتها وأثارها الاقتصادية ،مجلة الاقتصاديات المالية و البنكية و ادارة الاعمال ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،العدد02 ،ص117

³أحمد هلال الشيخ ،العملات الرقمية المشفرة حقيقتها ،خصائصها ،حكمها،ندوة العملات المشفرة ، المنعقدة

في08/11/2021: منظمة التعاون الاسلامي ومجمع الفقه الاسلامي الدولي ،المملكة العربية السعودية ،ص3

⁴سعيداني جمال ،استخدامات الحوسبة السحابية في المؤسسات الاوروبية مع دراسة فروقاتها بين اوروبا الشرقية اوروبا الغربية ،مجلة الإدارة و التنمية للبحوث والدراسات ،، جامعة البليدة ،،العدد العدد01،سن2020 ،ص250

كما عرفت على أنها : تكنولوجيا تعتمد على نقل المعالجة ومساحة التخزين الخاصة بالحاسوب إلى ما يسمى بالسحابة، وهي جهاز خادم يتم الوصول إليه عن طريق الانترنت.¹

4- الذكاء الاصطناعي: يشير الذكاء الاصطناعي إلى قدرة الكمبيوتر أو الآلة على محاكاة كفاءات العقل البشري، والتي غالبا ما يتعلم من التجارب السابقة لفهم اللغة و القرارات و المشاكل والاستجابة لها، أصبحت قدرات الذكاء الاصطناعي هذه مثل رؤية الكمبيوتر والجهات المحادثة جزء لا يتجزأ من عمليات الأعمال القياسية للصناعات المختلفة ، تشمل ابراز للصناعات لتبني الذكاء الاصطناعي في المنظمات التكنولوجيا المالية و الاتصالات و الخدمات المالية و الرعاية الصحية والمستحضرات الصيدلانية.²

ثالثا: مزايا (إيجابيات) التكنولوجيا المالية :

تقدم منتجات التكنولوجيا المالية جملة من المزايا التي تجعل القطاع المالي والفاعلين فيه اكثر فاعلية وكفاءة ومن جهة اخرى فإن مستوى التقنية الذي يعتمد عليه في انجازها يطرح عديد المخاطر التي لا بد من ايجاد الحلول السيارة عليها :

ومن بين هذه المزايا نذكر منها:

1- مزايا التكنولوجيا المالية بالنسبة للعميل:

أ- **الشمول المالي** : مكنت رقمنة الخدمات المالية من تحسين وصول مختلف الفئات المهمشة ماليا الى قيام بالمعاملات المالية التي تحتاجها ، ما يوضح النطاق الواسع الذي يمكن أن تصل اليه هذه الخدمات من خلال الاجهزة المحمولة مقارنة بالاعتماد على العمليات البنكية عبر مختلف الفروع، كما ان هذه التقنيات مكنت من تخفيض تكلفة الوصول للمنفعة ، وبهذا فإن التكنولوجيا المالية سمحت بتقديم خدمة لفئة اوسع من الناس وكذلك بسرعة وكفاءة اكبر .

ب- **خدمات مصرفية افضل** : تقوم البنوك بتقديم خدماتها بطريقة تقليدية خاضعة لتنظيم كبير ومفيد ، الا ان شركات التكنولوجيا المالية بإمكانها مساعدة هذه المؤسسات التقليدية في تحسين وتحديث عروضها بالشكل الذي يجعل من تجربة العملاء أحسن .

¹ بودينار شاراز ، رمضان لطفى ، تحديات انتقال المؤسسات الاقتصادية الحوسبة السحابية في ظل الاقتصاد الرقمي،

مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة، العدد 02، سنة 2021 ، ص 195

² BerguThommdson,Artificiel Intelligence (AI) Word wid –statisticsFact ,statitas,available at [http://www.statition .com/Topics/3104,artificial-intelligence-word wide /topicowerview,date of publication :2/03/2023](http://www.statition.com/Topics/3104,artificial-intelligence-word wide /topicowerview,date of publication :2/03/2023)

ج- تكاليف معاملات أقل وخدمات مصرفية أسرع : تساهم التقنيات الحديثة المعتمد في تطوير منتجات التكنولوجيا المالية في تقديم الخدمة بشكل أسرع بكثير مما كانت تتم به تقليديا ،وكذا تقليل مختلف التكاليف التي كان العميل يتحملها لقاء الخدمة التي يتحصل عليها .

2- مزايا التكنولوجيا المالية بالنسبة القطاع المصرفي :

أ-عمليات مصرفية محسنة وأكثر كفاءة : سمحت ابتكارات التكنولوجيا المالية والتي تعتمد على مختلف التقنيات المعقدة كتقنيات التشفير والتشغيل البيئي وغيرها بإجراء العمليات المصرفية في بيئة أكثر أمانا وأقل فشلا.

ب-التأثير الإيجابي المحتمل على الاستقرار المالي بسبب زيادة المنافسة : يؤدي اقتحام شركات جديدة تقدم خدمات مالية أفضل الى تجزئة السوق التي تنتشط بها المؤسسات المصرفية التقليدية ما يسيؤدي في النهاية الى تقليل المخاطر النظامية .

ت-التكنولوجيا التنظيمية :، يمكن أن يساعد استخدام التكنولوجيا المالية في تحسين انتقال المؤسسات المالية للمتطلبات التنظيمية متطلبات الاحترافية ،حماية العملاء ،وكذا عمليات غسل الاموال ،وغیرها كما التقنيات المعتمدة في التكنولوجيا التنظيمية بإمكانها ان تفتح افاقا اكبر للبنوك سواء في ادارة تكاليفها ومخاطرها وقد تؤدي الى عمليات وخدمات وقنوات توزيع جديدة.¹

رابعا مخاطر التكنولوجيا المالية :

بالرغم من أن التكنولوجيا المالية لها كثير من المميزات والفوائد إلا ان لها مخاطر تتجم عنها منها:

1-الاستبعاد والإقصاء: الوصول غير المتكافئ إلى التكنولوجيا المالية تزيد من الفجوة الرقمية والمتمثلة في البنية التحتية.

2- حماية المستهلك: تشمل المخاطر المتعلقة بالشفافية والإفصاح الالكتروني ،خصوصية البيانات، سلامة أموال الأشخاص .

3-المخاطرة المتعلقة بحماية البيانات:احتمالية حدوث هذه المخاطر مثل المساس بالخصوصية والهوية مما يعترض صاحبها للسرقة، وان العملاء يعانون من مستويات منخفضة من الدخل و الرقمنة في ظل نقص البدائل.²

¹حجيرة الهام ،مرجع سابق،ص 30-31

²بوطالب عزيز،سفاري أسماء ،التكنولوجيا المالية مركزية تعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية،مجلة التمويل والاستثمار والانمية المستدامة ،جامعة ان الباقي ،الحزائر ،العدد 01 ،المجلد 08،جوان 2023،ص1

- 4- **مخاطر استراتيجية:** تتجم عن خسارة حصة سوقية في مجال الخدمات المالية.
- 5- **محدودية الدعم المؤسسي:** نظرا لعدم إنشاء حاضنات أعمال تساعد على زيادة الشركات الناشئة.
- 6- **لمخاطر التشغيلية (البعد النظامية):** تتجم عن سيطرة البنوك الكبيرة على السوق التي تستطيع استخدام التكنولوجيا المالية
- 7- **صعوبة الحصول على معلومات دقيقة بشأن عملاء نظرا لامتلاك العميل لأكثر من حساب مصرفي مثلا.**
- 8- **خطر استعمال العملات الرقمية في أنشطة إجرامية لتمويل الإرهاب وغسيل الأموال والاحتيال الضريبي.**¹
- 9- **مخاطر التكنولوجيا المالية على الاستقرار المالي:** تشير مخاطر التكنولوجيا المالية إلى مختلف المخاطر المرتبطة باستخدام أنظمة تكنولوجيا المعلومات والانترنت أو تطبيقات أو منصات الرقمية ، مما يتسبب في حدوث خسائر مالية أو اضطراب في الخدمات المالية ، كما تعبر عن ابتكار أو تقديم أو تسويق منتج أو خدمة مرتبطة بالتكنولوجيا المالية والتي تكون ذات أثر سلبي على الأداء المالي للبنوك و المؤسسات المالية لما يتعارض وأهدافها المسطرة.
- 10- **المخاطر الناتجة عن التمويل اللامركزية (اللامركزية):** المرتبطة بخطر الخداع أو اللامركزية الظاهرية الناتجة عن خضوع التمويل اللامركزي لقيود مركزية صارمة مرتبطة ببروتوكولاته التي تشكل في عديد الحالات في ضوء تدفقات مركزية من البيانات ، وقد تصبح عرضة لنفوذ الأشخاص الذين يمتلكون مفاهيم إدارة البروتوكول أو نسبة كبيرة من رموز الجريمة المركزية من جهة أخرى، مخاطر مرتبطة بعدم قابلية تعديل البنية التحتية اللامركزية مما يجعل حماية المستثمرين أكثر صعوبة إلى المخاطرة المتعلقة بأخطاء وبرمجة العقود الذكية ، فالمعاملات المركزية ونظم الرموز المغلقة التي تشبه عملية رهن الضمان تساهم في انتشار تداعيات الخدمات عبر النظام وقد تؤثر على الاقتصاد الحقيقي.
- 11- **تقلب قيمة العملات المشفرة وعدم استقرارها:** شهدت السنوات الأخيرة زيادة ملحوظة في استخدام الأصول المشفرة والمنتجات والخدمات المرتبطة بها، كما زادت الروابط فيما بينها وبين النظام المالي الخاضع للتنظيم، حيث ارتفع رأس المال السوقي للأصول المشفرة من أقل من 200 مليار دولار في أبريل عام 2020 أكثر من 2.5 تريليون دولار في أكتوبر 2021، لاسيما العملات المشفرة الشهيرة مثل: البيتكوين، الاثير ، كما أصبحت العملات المشفرة تهدد الاستقرار

¹سمير قاسم محمد قاسم، اثر تبني التكنولوجيا المالية على تعزيز العادة الشمول المالي ، مدرسة المحاسبة والمراجعة ،كلية التجارة ،جامعة دمنهور ، ص59-58

المالي العالمي ، وذلك بارتفاع حجم المعاملات المالية التي تتم بهذه المعاملات وعدم مراقبتها من طرف السلطات النقدية والتقلب الحاصل في قيمتها السوقية ومن ذلك عملة البتكوين التي تعد من أشهر العملات ، إذا تحققت قيمتها في نهاية 2022 بحوالي الثلثي من مستوى الذروة الذي بلغته أواخر 2021 كما أن حوالي ثلاثة أرباع المستثمرين قد خسروا أموال استثمروها فيها وقد تبينت التقلبات الحاصلة في قيمة العملات المشفرة في إخفاق السوق وصناديق التحوط التي تركز على الاستثمار وحماية المستثمرين ، وكذلك المخاوف المتعلقة بالمخاطر النظامية والاستقرار المالي على المدى القصير ، لاسيما في ظل تنامي الروابط وزيادة عملتها مع النظام المالي الأساسي.

خامسا: معوقات التكنولوجيا المالية

على الرغم من التطور الهائل في نسب تبني حلول وخدمات التكنولوجيا المالية والجهود التي تبذلها الدول ، إلا أننا نجد بعض المشاكل التي تقف كعقبة في تطورها في دول أخرى والتي يجب إيجاد الحلول الكافية لها من أجل النهوض بهذا النوع من الصناعة ، وفيما يلي عرض لأهم المعوقات:¹

1- **طبيعة بيئة الأعمال:** بيئة الأعمال الضعيفة الموجودة بشكل عام وبشكل خاص في الدول العربية بالإضافة إلى القيود المفروضة على دخل الكيانات الأجنبية إلى الأسواق ، مما يعرقل من إمكانية دخول شركات التكنولوجيا المالية الدولية العاملة بالفعل في الأسواق.

2- **غياب الدعم المؤسسي:** أصبحت العديد من الحكومات نشطة بشكل متزايد ، وتطلع إلى دعم الشركات الناشئة من خلال اللوائح والتراخيص وصناديق الرمل والجهود التنظيمية الأخرى ، في كثير من الحالات يعد تنسيق البلدان أمرا أساسيا لتنفيذ وتفعيل التكنولوجيا المالية على نطاق واسع ، فغياب الدعم المؤسسي يكمن في غياب إنشاء حاضنات مساعدة للشركات المبتدئة في هذا المجال ، بالإضافة إلى إنشاء مختبرات تنظيمية التي تسمح لشركات التكنولوجيا المالية باختبار ابتكاراتها في البيئة الفعلية وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، نجد عدد قليل من هذه الدول التي تبني إنشاء صناديق رمل RegLabs للشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية للاستفادة منها ، حيث كانت الإمارات العربية المرحلة في الصدارة ثم تليها المملكة العربية السعودية وبعض الدول الأخرى .

3- **جودة خدمة الإنترنت و الهواتف المحمولة:** سجلت العديد من البلدان في السنوات الأخيرة ارتفاع في معدلات تغلغل تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات ، لكن تبقى جودة خدمة الانترنت

¹ قميش خولة ، متطلبات تفعيل التكنولوجيا المالية في الصناعة المصرفية في الجزائر ، على ضوء تجارب بعض الدول ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية 2023-2024 ، جامعة فرحات عباس ، ص 10-

و الهواتف المحمولة وأسعارها من معوقات اعتماد التكنولوجيا المالية ،فمعدل تغلغل الانترنت لا يزال منخفض في العديد من الدول مع محدودية خدمة الانترنت عالية السرعة وارتفاع تكلفتها.

4-القوانين الصرامة:هناك قضية أخرى تقعد المنافسة بين شركات التكنولوجيا المالية والبنوك التجارية ، وعليه تصعب عملية التعاون بين الطرفين ، كما أنها تقف كعائق في بعض الأحيان أمام تبني المصاريف لهذا النوع من الاستثمارات ، وهي أن البنوك تخضع لأعباء تنظيمية تهدف إلى الحفاظ على استقرار النظم المصرفية ضد السلوكيات المفرطة في المخاطر والتقليل من مشاكل المخاطرة الاخلاقية.¹

المبحث الثاني: أساسيات الشمول المالي

احتل الشمول المالي أهمية كبيرة في الآونة الأخيرة خاصة بعد الأزمة العالمية سنة 2008، حيث ازداد التوجه العالمي نحو تحقيقه وذلك من خلال مجموعة من السياسات والإجراءات المتخذة من طرف الجهات النقدية للدول، بهدف تعزيز وتسهيل وصول الخدمات المالية لجل فئات المجتمع وتمكينهم من استخدام كافة المنتجات المالية وتوفيرها لهم بتكاليف منخفضة .

المطلب الأول: مفهوم الشمول المالي

يمثل الشمول المالي أداة أساسية للنهوض باقتصاديات الدول وتدعيم مؤسساتها المالية بصفة عامة وتحسين المستويات المعيشة الأفراد، الأمر الذي يجعلنا نسلط الضوء على هذا المصطلح من خلال التطرق إلى نشأته والتعاريف المختلفة له.

أولاً: نشأة الشمول المالي²

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة في عام 1993، في دراسة لـ"ليشون وثرثرت" عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناول فيها إثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا الخدمات المصرفية، وفي عام 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل واسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة وازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008، وتمثل ذلك بالتزام الحكومات المختلفة لتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع

¹ قميش خولة، مرجع سابق ، ص 12

²محمد وطلاعة وآخرون ،واقع الشمول المالي وتحدياته ،الأردن والجزائر نموذجان،مجلة اقتصاد المال والاعمال،العدد02،المجلد04،جوان 2020،معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،ميلة،الجزائر ،ص145.

إلى الخدمات المالية ، وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح ، وتبينت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية ، واعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من أجل محاربة الفقر المدقع و تعزيز الرخاء المشترك ، وفي عام 2013 أطلقت مجموعة البنك الدولي 'البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية' كما أطلقت العديد من المؤسسات العالمية مثل المجموعة الاستثمارية لمساعدة الفقراء و مؤسسة التمويل الدولية برامج تعمل على تحقيق الشمول المالي

ثانيا: مفهوم الشمول المالي

لاقى مصطلح الشمول المالي اهتمام كبيرا من قبل المؤسسات الدولية ومن قبل المختصين الماليين على حد سواء، مما أدى إلى ظهور عدة مفاهيم له تصب في مجملها في إطار واحد، ومن هذه التعارف:

يعرف الشمول المالي من قبل منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) بأنه: العملية التي يمكن من خلالها تعزيز النفاذ على مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية، المراقبة بالوقت والسرعة المعقولين بالشكل الكامل و المناسب مع توسيع نطاق استخدام هذه الخدمات المالية والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تضم التوعية والتثقيف المالي بهدف تعزيز الرفاه والاندماج الاجتماعي والاقتصادي.¹

عرفه البنك الدولي على أنه: القدرة على الاستفادة من منتجات و الخدمات المالية عند الحاجة كما ونوعا التي تتم عن طريق قنوات رسمية انطلاقا من فتح او امتلاك حساب مصرفي يمكن صاحبه من الوصول إلى هذه الخدمات.²

¹ أسيا سياسي، خضر دحو، حسين اسحاق، علاقة التكنولوجيا المالية الرقمية بالشمول المالي مجلة الدراسات الثانوية والاقتصادية، العدد 3، المجلد 5، سنة 2023، ص 996

² صورية شنبی، السعيد بن لخضر، اهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جهورية مصر العربية)، مجلة للبحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد 01، المجلد 04، سنة 2019، ص 106-107

كما عرفت اتحاد المصاريف العربية على أنه: تعميم المنتجات و الخدمات المالية و المصرفية على العدد الأكبر من الأفراد و المؤسسات خصوصا فئات المجتمع المهمشة من ذوي الدخل المحدود، وذلك من خلال القنوات الرسمية وابتكار خدمات مالية ملائمة و بتكاليف مناسبة لتفادي لجوء تلك الفئات إلى القنوات والوسائل غير الرسمية مرتفعة التكاليف والتي لا تخضع للرقابة والإشراف.¹

من التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف الشمول المالي: على أنه تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية على كل فئات المجتمع، خصوصا شرائح الدخل المنخفضة في المجتمع بطريقة سهلة وسريعة وبأسعار مناسبة دون اللجوء إلى طرف الادخار والاقتراض وغيرها من الخدمات المالية الغير الرسمية التي لا تخضع لأية رقابة وإشراف، وذلك من اجل الحد من الفقر مواجهة مواطن ضعفهم.

ثالثا: أهمية الشمول المالي

مع تزايد الاهتمام بتوسيع نطاق الشمول المالي، تتنامى المنافع عنه والتي تتحدد أساسا في:

- 1-دعم استقرار النظام المالي عن طريق تحسين الظروف المالية ورفع مستوى معيشة الفقراء.
- 2-تعزيز الثقة لدى الأفراد في التعاملات عبر المؤسسات المالية والنظام ككل.
- 3-يزيد الشمول المالي من القدرة على تطبيق قواعد حماية المستهلك، وذلك نظرا لأن معظم مستخدمي الخدمات المالية غير الرسمية لا يتمتعون بقدر كافي من الحماية.
- 4- يهتم الشمول المالي بالجانب الاجتماعي وهذا من حيث الاهتمام بالفقراء ومحدودي الدخل من خلال حصولهم على المنتجات المالية بشكل عادل وبأسعار منخفضة وبالتالي تنمية أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية.²
- 5-يسهم في زيادة الفرص التجارية، مما يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، لذا يعد وسيلة للنمو والتنمية.

¹ طالبي سميرة، سعد الله السبل تعزيز الشمول المالي في الجزائر، الملتقى الدولي الأمن بتقنية التخاطر عن بعد حول: التحويل الرقمي ودورها في تعزيز الشمول المالي لضمان تمويل مستدام (الواقع، الفرص، التحديات)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة طاهري، محمد بشار، يوم: 2021/11/25، ص3

² بن الذيب ايمن عبد الرحمان، علوان وليد، واقع وآفاق الشمول المالي في البنوك التجارية الجزائرية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، لتخصص مالية البنوك، جامعة محمد بوضياف، المسيلة 2022 - 2023، ص29-33.

6- تعزيز استقرار النظام المالي: إن إقبال الأفراد على الخدمات المالية المقدمة من طرف النظام المالي الرسمي يؤدي إلى تنويع محفظة الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية يعمل على تخفيض مستويات التركيز وتقليل المخاطر مما يعزز من استقرار النظام الاقتصادي، حيث أن المودعين الصغار، حيث أظهر دراسة للبنك الدولي أن الدول ذات مسؤوليات عالية من الشمول المالي أقل عرضة للقلبات.

ألمت النظام المالي عن طريق توسيع انتشار الخدمات المالية الإلكترونية وزيادة معدلات استخدامها الجذب المزيد من الزبائن خاصة فيما يتعلق بالمدفوعات التي يستفيد منها كل من المرسل والمستقبل والمؤسسات المالية التي تقدم هذه الخدمات بسرعة وبأقل تكلفة.¹

رابعا: أهداف الشمول المالي

يهتم الشمول المالي بجميع شرائح المجتمع، وخاصة الشرائح المهمشة ومحدودي الدخل، والفقراء لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودمجهم في القطاع المالي الرسمية من خلال استفادتهم من خدمات مالية مناسبة لاحتياجاتهم وظروفهم، ونظرا للاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الاشتغال المالي وخلق التحالفات بين الهيئات و المؤسسات المالية العالمية للتنسيق و العمل ضمن آليات مشتركة وموحدة تتنامى المنافع المتأتبة من الاشتغال المالي، ترى المجموعة الاستثمارية لمساعدة الفقراء البنك الدولي إن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل وذلك لتحقيق أهداف الشمول المالي التالية:

1- وفرت البلدان التي حققت اكبر قدر من التقدم نحو الشمول المالي بيئة تنظيمية وسياسية مواتية، شجعت المنافسة التي تسمح للبنوك غير المصرفية بالابتكار وتوسيع الوصول الى الخدمات المالية، ومع ذلك يجب ان يكون خلق هذا الفضاء المبتكر الذي يشجع على المنافسة مصحوبا بإجراءات ولوائح تنظيمية مناسبة لحماية المستهلك لضمان توفير الخدمات المالية بشكل يتسم بالمسؤولية.

2- ساعدت التكنولوجيا المالية الرقمية، ولاسيما انتشار الهواتف المحمولة على مستوى العالم في توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية بالنسبة للسكان الذين يصعب الوصول اليهم والمؤسسات الصغيرة بتكلفة ومخاطر منخفضة.

¹سي علي، مريم ودرامة، إيمان. أثر التكنولوجيا المالية على تعزيز الشمول المالي: دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي لوكالة عين تموشنت، مذكرة ماستر في مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عين تموشنت، السنة الجامعية 2023-2024، ص8.

- 3-الهويات الرقمية جعلت مسألة فتح حساب اسهل من اي وقت مضى.
- 4-رقمنة الممدفوعات النقدية هو ادخال المزيد من الناس على حساب المعاملات.
- 5-الخدمات المالية التي تعتمد على الهواتف المحمولة توفر وصولا مناسباً حتى للمناطق النائية.
- 6-زيادة اتاحة بيانات العملاء تسمح لمقدمي الخدمات بتصميم المنتجات المالية الرقمية التي تلائم على نحو أفضل احتياجات الافراد الذين لا يملكون حسابات مصرفية ¹.

خامسا: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي²

1- أبعاد الشمول المالي: هناك ثلاثة أبعاد للشمول المالي:

- أ- الوصول للخدمات المالية: ينظر هذا البعد في القدرة على استخدام الخدمات المالية من مقدمي الخدمات الرسمية، يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل الثعبان في سبيل الحصول على حساب بنكي واستخدامه، مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية.
- ب- استخدام الخدمات المصرفية: يهتم هذا البعد بمدى استخدام المستهلكين الماليين الخدمات المالية، ولهذا الغرض يستلزم جمع بيانات حول مدى انتظام واستمرارية استخدام تلك الخدمات المالية خلال فترة زمنية معينة.
- ج- جودة الخدمات المالية: هذا البعد ليس بعدا واضحا ومباشرا، ما يجعل عملية وضع مؤشرات لقياسه هو احد في حد ذاته خلال السنوات السابقة وضعت الدول النامية الشمول المالي على جدول أعمالها بالنظر إلى ضرورة تحسين الوصول إلى الخدمات المالية، تبقى الجهود متواصلة من اجل ضمان جودة الخدمات المالية، كونه يعتبر تحديا يتطلب من المهتمين به وذوي العلاقة بدراسة وقياس ومقارنة واتخاذ الإجراءات التي تقوم على أدلة واضحة فيما يخص الخدمات المالية المقدمة، هناك العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعيه الخدمات مثل: التكلفة، الوعي المالي، حماية المستهلك وغيرها.

¹بن قيدة مروان، رميدي عبد الوهاب، التكنولوجيا المالية الابتكارات والحلول الرقمية، دور التكنولوجيا المالية الاسلامية في تعزيز الشمول المالي، كتاب جماعي، جامعة جامعة يحي فارس بالمدينة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الاجتماعية وعلوم التسيير، مخبر التنمية المحلية المستدامة، فرقة بحث الاستثمار في التكنولوجيا المالية واثره على الخدمات المصرفية بالجزائر، الجزائر، ص 212-213.

²خلالفة محمد بدر، بولوط بلال واقع الشمول المالي في الجزائر واستراتيجية تعزيزه مجلة نماء الاقتصاد والتجارة، العدد 01، المجلد 01، جوان 2023 ص 17.

2- مؤشرات الشمول المالي: من أهم المؤشرات الرئيسية لقياس الشمول المالي تجد:

أ- مؤشرات قياس بعد الوصول الخدمات المالية: تكمن مؤشرات قياس هذا البعد فيما يلي:

- عدد نقاط الوصول لكل 10000 بالغ وطنيا مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية.
- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 متر مربع .
- حسابات النقود الالكترونية ومدى الرابطة بين نقاط تقديم الخدمة.
- النسبة المئوية للبالغين الذين لديهم نقطة وصول واحدة على الأقل حسب الوحدات الادارية.¹

ب- مؤشرات قياس بعد استخدام الخدمات المالية: يمكن تلخيصها في يلي:

- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل للحساب وديعة منتظم.
- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم.
- نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة.
- نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية دولية.
- نسبة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي لديها حسابات في مؤسسة مالية رسمية.

ج- مؤشرات قياس بعد جودة الخدمات المالية: يمكن تلخيصها في :

- القدرة على تحمل التكاليف .
- معرفة متوسط التكاليف الشهرية للحصول على حساب أساسي بناء على الحد الأدنى للأجور
- متوسط تكلفة تحويلات الائتمان.
- نسبة العملاء الذين أفادوا بأن رسوم المعاملات المالية غالية الثمن.
- الشفافية: نسبة العملاء الذين أفادوا أنهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية في بداية القرن الماضي.
- حماية المستهلك: مدى وجود إمكانية اللجوء إلى العدالة مثل: وجود أمين مظالم مالي لحل المشاكل والمتعلقة بالخدمات المالية من 03 إلى 02 شهور الأخيرة، وتم حلها فيخضعون شهرين على الأقل.

- نسبة العملاء الذين لديهم ودائع تم تغطيتها بواسطة صندوق تأمين الودائع .
- الراحة و الهدوء: يقيس هذا المؤشر نسبة العملاء حول سهولة الوصول .
- متوسط الذي يقضيه العملاء في الاصطيفاف في فروع المؤسسات المالية .

¹ حنين محمد بدر عجوز، دور الاشتغال المالي لدى المصاريف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء ، رسالة ماجستير، جامعة غزة 2017، ص12.

- **التثقيف المالي:** يقيس نسبة البالغين الذين لديهم معارف مالية وقدرتهم على التخطيط مثل: معدل المخاطرة والتضخم ، النسبة المئوية للبالغين الذين يستطيعون إعداد ميزانية لهم.¹

المطلب الثاني: معيقات ومخاطر الشمول المالي

توجد العديد من المعوقات والمخاطر المشتركة التي تحد من انتشار أو اتساع قاعدة الشمول المالي في العديد من الدول، وهي تكون على جانب العرض والطلب والخدمات المالية، وسيتم توضيح معوقات الشمول المالي في النقاط التالية:²

أولاً : معيقات الشمول المالي

1- مستوى الدخل: الوضع المالي دائماً له أهمية في الحصول على الخدمات المالية، وإن الفقراء يجدون صعوبة في الحصول على الخدمات المالية حتى في حال تصميم .

2- الخدمات المالية: خصيصاً لهم لأن حواجز الإدراك والتمييز في الدخل بين مجموعة برامج الإقراض يدفعهم إلى استبعاد شرائح المجتمع الأكثر فقداً والحصول إلى أصحاب الدخل المرتفع، وكذلك كثير من الناس الفقراء يواجهون مشكلة الدخل غير منتظم والتدفقات النقدية غير المنتظمة تكون من الأسباب الرئيسية في الاستبعاد المالي .

3- مستوى معرفة القراءة و الكتابة: عدم وجود الوعي المالي حول فوائد الخدمات المالية و المصرفية للأفراد المجتمع المستبعدين عن النظام المالي الرسمي أصبح من العقبات التي تعيق الشمول المالي وقلة هذا الوعي يكون أكثر خطورة أمام المصارف من أجل تحقيق الشمول المالي، قياساً بالزبائن الجدد التي يتم ضمهم القطاع المالي والمصرفي والمحافظة عليهم وفي عدد من الدول والأقاليم، وقد تم الانتقال السريع إلى اقتصاد السوق على مدى السنوات (20) الماضية ، إذ عمدت المدارس إدخال برامج التثقيف المالي ، إلا أن الذين يتجاوز سن الدراسة لن يستفيدوا من هذه المدارس ، مما أدى إلى قلة الخبرة في اتخاذ القرارات المالية الرشيدة ، كما أن الكثير من الشرائح السكان ليس لديهم تجربة تاريخية أو خبرة بالنظام المالي الرسمي.

4- انعدام كفاءة السوق: قد لا مرة المؤسسات المالية الرسمية ميزة تنافسية لجذب الشرائح المستبعدة في توفير سباق الوصول للخدمة أو قد تعوقها أعباء تنظيمية عن توسيع نطاق قاعدة عملائها وفي الوقت نفسه قد لا يسمح المؤسسات المالية غير الرسمية (المنظمات غير الحكومية، الجمعيات.... الخ)، الحصول على تراخيص أو الوصول إلى فوائد أخرى كالتي يتمتع بها القطاع

¹ مفتاح غزال مراد بركات، الثقافة والمالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، المركز الجماعي نور اليثير، جامعة الجزائر، ص48.

² نعم حسين نعمة الباحث- أحمد نوري حسن مطر، الشمول المالي، متطلبات التطبيق ومؤشرات القياس، جامعة المشهورين، كلية اقتصاديات الأعمال، سنة 2018، ص46.

المالي المصرفي الرسمي وغير الرسمي، من حيث التنظيم واللوائح والإجراءات وغيرها والتي تجعل السوق يفقد الكفاءة في جذب شرائح المجتمع المستبعدة اليا.

5- تعقيد المنتجات المالية: التطور السريع المنتجات المالية و المصرفية المتطورة والتسويق غير عادل للمنتجات المالية يؤدي لخلق عقبة إضافة لبعض شرائح المجتمع الذين هم بالفعل لم يعتادوا التعامل مع المنتجات المالية الأساسية (الحسابات المصرفية، برامج الادخار) وهذا ما يبعدهم طوعا عن استخدام الخدمات المالية و المصرفية.¹

6- التكاليف المالية: يمثل ارتفاع التكاليف المعاملات وانعدام الضمانات العينية (الضمانات العقارية الضمانات النقدية ووكالات بنكية) حاجزين هامين إمام حصول الفقراء على الخدمات المالية ،وقد حاولت بعض المؤسسات المتخصصة في التمويل المتناهي الصغر التي تخدم الفقراء التغلب على هذه المشاكل بطرق ابتكاريه مثل: خطط الإقراض الجماعي وإدماج القروض الكبيرة ،حيث يستمر العملاء في الاقتراض والسداد في موعد الاستخفاف ،وقد يرغب الناس في الانسحاب من التعامل مع القطاع المالي والمصرفي الرسمي ، إذ وجدوا أن القطاع المالي غير الرسمية يوفر الخدمات والمنتجات بتكاليف منخفضة وراحة وثقة عالية ،وفي الغالب ينظر لخدمات المالية غير الرسمية على أنها أقل تكلفة وتتطلب مستندات أقل وأكثر راحة من حيث التواجد بل أكثر ترحيبا لهذا القطاع من العملاء .

7- ضعف الانتشار المصرفي: إن عدم إتاحة الخدمة للعملاء في جميع المناطق فذلك يمنع عدم الوصول الفعلي لنقاط خدمة الناس من البحث عن الخدمات المالية الرسمية خاصة في المناطق الريفية أو الأماكن التي بها عدد قليل من الفروع أو ماكينات الصراف الآلي أو غير ذلك من طرق الوصول إلى حساب ما

8- القوانين والتشريعات المعقدة: تعاني بعض الدول من توفر مجموعة من القوانين والتشريعات التي تعمل على تعقيد الحياة بدل من تسهيلها، ودون وجود أية مبررات، مثلا لابد من حمل جنسية دولية للبلد بمشروع في نيجيريا .

9- بطء تطور المؤسسات المالية الغير المصرفية: وبوجه خاص مؤسسات الادخار التعاقدية وصناديق الاستثمار، ومحدودية أسواق المحلية وبالأخص أسواق السندات والصكوك، مما يؤدي إلى تزايد الاعتماد على الائتمان المصرفي والذي يوفر موارد قصيرة الأجل، بالأساس لا تكون ملائمة لمدة الاحتياجات التمويلية متوسطة الأجل للأفراد

10- الوصول إلى خدمات الائتمان البديلة: إمكانية الحصول الأفراد ذوي الدخل المنخفضة على كمية جيدة من الائتمان البديل المقدم من قبل قطاع غير رسمي مثل: الأهل، الأصدقاء لأصحاب

¹ نغم حسين نعمة الباحث- أحمد نوري حسن مطر ، مرجع سابق ، ص 47.

المحلات والمزارعين)، عادة ما يكون أكثر جاذبية وخال من المتاعب مقابل الحصول على قرض من أحد المصارف التجارية، وإن بعض الفقراء لا يمتلكون أصول فيجدون أنه من المستحيل الحصول على الائتمان من القطاع المالي الرسمي بدون ضمانات، وهذا ما يدفعهم إلى وضع ثقتهم في المقرضين الذين يوفران الائتمان البديل بسهولة دون الاعتماد على المصارف التجارية.¹

ثانيا : مخاطر الشمول المالي

الشمول المالي له عدة مخاطر على مستوى المؤسسات المالية منها:²

- 1-زيادة احتمالات الغش من جانب العملاء .
- 2-زيادة حدة المنافسة في سوق المال .
- الحاجة إلى التطوير المستمر للموظفين وزيادة مؤهلاتهم .
- 3-الحاجة إلى تخفيض أسعار المنتجات والخدمات المالية لكسب مزايا تنافسية .
- فضلا عن وجود مخاطر أخرى للشمول المالي تتمثل كالآتي :
- 4-يمكن أن يؤدي ضعف الرقابة على عمليات الشمول المالي إلى تحديد السلامة المالية .
- 5-تشكل الهجمات الإلكترونية خطرا نظاميا، ويمكن أن تؤدي إلى اضطرابات في التشغيل وتحقيق خسائر مالية والإضرار بالسمعة .

المطلب الثالث: ركائز الشمول المالي

أعلنت أزمة جائحة كورونا أهمية الشمول المالي للأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ، واستخدام التكنولوجيا الرقمية في القطاع المالي .
أولاً: ، ويعتمد مفهوم الشمول المالي على عدة ركائز نذكر منها :³

1- دعم البنية التحتية: يعد توفير بنية مالية تحتية قوية لتلبية متطلبات الشمول المالي أحد أهم الركائز الأساسية لتحقيق بنية ملائمة له، وهذا من خلال تحديد أولويات تجهيز البنية التحتية المتنقلة في:

- توفير بيئة تشريعية ملائمة بما يدعم مبدأ الشمول المالي من خلال إصدار وتعديل التعليمات واللوائح التي تنظم ما سلط من أولويات .

¹ نغم حسين نعمة الباحث- أحمد نوري حسن مطر ، مرجع سابق ، ص48.

² بيضاء مخيبرجاسم ، دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر تطبيق الشمول المالي في المصارف ، مجلة كلية المأمون ، جامعة الفراهيدي ، كلية الإدارة والاقتصاد ، 2023، ص361.

³ كمال معيوف، قدوري عبد القادر، التدقيق المالي، المدخل الاستراتيجي لتعزيز الشمول المالي في البلدان العربية، دراسة حالة مصر، بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العالمي الوطني حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدولة العربية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحب فارس، المدينة، الجزائر المنعقد في 2019/09/26ص12.

- تعزيز الاستثمار الجغرافي من خلال التوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية، والاهتمام النساء فروع أو مكاتب صغيرة لمقدمي الخدمات .
- العمل على تطوير و تحسين الاتصال و تبادل المعلومات من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية والرقمية، وكذلك الدفع عبر الهاتف المحمول.
- تطوير نظام الدفع والتسوية القومية لتسهيل العمليات المالية .
- 2- الحماية المالية للمستهلك:** يجب إتباع نهج شامل لحماية مستهلكي الخدمات المالية، والذي يوضح دور كل من الحكومة ومزودي الخدمات والمنتجات المالية للعملاء بشكل واضح، وذلك من خلال وضع أسس عادلة وشفافة لحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وهذا من خلال:
 - توفير تعليمات تعمل على تعزيز الشفافية في تسيير الخدمات المالية .
 - توفير آلية لمعالجة الشكاوى والنزاعات الخاصة بمستهلكي الخدمات والمنتجات المالية .
 - تحديد الجهة الإشرافية المسؤولة عن حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية .
- 3- تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع:** تعتبر أحد أهم ركائز تحقيق الشمول المالي من خلال تسيير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها، وتقديمها للأفراد والمنشآت متناهية الصغر و الصغيرة والمتوسطة آخذا بعين الاعتبار مايلي:
 - مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم الخدمات والمنتجات لهم، قبل طرحها والتسويق لها، بالإضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الإقراض و الادخار والتأمين ووسائل الدفع بالإضافة إلى التمويل.¹
- 4- التثقيف المالي:** يكون من خلال إعداد إستراتيجية وطنية لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي و العمل على تقييم وقياس مدى نجاحه مع التأكد من إشراك الجهات الحكومية و القطاع الخاص والأوراق ذات العلاقة بالتثقيف.

ثانيا: سياسات توسيع الشمول المالي

أوجدت المؤسسة الألمانية سياسات فعالية للشمول المالي وتشمل:

- 1- الوكيل البنكي:** أثبتت سياسات أعتقد البنوك مع نقاط البيع بالتجزئة غير المصرفية، كوكلاء الخدمات المالية نجاحا كبيرا في تحسين عجلة الشمول المالي، حيث أن فروع البنوك وحدها ليست مجدية اقتصاديا مثل هذه السياسات تعتبر نفوذا القنوات البيع بالتجزئة الموجودة حاليا، ولا تحول الصيدليات ومكاتب البريد ومحلات السوبرماكت إلى وكلاء للبنوك فحسب، بل وكلاء للشمول المالي، أن التعاون بين البنوك والوكلاء أصبح ممكنا حيث أن التكنولوجيا خفضت تكاليف ومخاطر

¹ صورية شنبى، السعيد لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، العدد01، المجلد 04، سنة 2019، ص111-112.

معلومات الصغر عن بعد لإجراء التحويلات المالية إلى جانب إجراءات فتح حسابات بسيطة وغيرها من الحوافز باستخدام هذه القناة مثل: التحويلات النقدية ،التوعية بالنظام المالي بالإضافة إلى زيادة أعداد المستخدمين بشكل كبير ،كما لوحّد مؤخرًا في البرازيل ،حيث أنها كانت الرائدة في وقت مبكر في وكلاء البنوك بواسطة المراسلات المصرفية بنطاق واسع لتوزيع المنح الاجتماعية للبرازيليين غير المتعاملين مع البنوك.

2- الدفع عبر وسائل الاتصال المحمول:انتشار الهواتف النقالة يفتح قناة أخرى لتوصيل الخدمات المالية للفقراء ، هذه التكنولوجيا الجديدة قالت بشكل كبير من تكلفة المعاملات، بالإضافة إلى أن التحويلات المالية أصبحت أكثر سهولة حيث يتم وصولها بنفس الوقت، وأيضاً عملت على توزيع نطاق نقاط الوصول الحاجة لعمل النقود بسبب وجود النقود الإلكترونية .

3- تنوع مقدمي الخدمات:اعتماد صناع القرار استراتيجيات تنظيمية ورقابية مختلفة للدار مخاطر تراخيص مجموعة واسعة من المؤسسات لتقديم خدمات تأمينية وإيداعيه، استراتيجيات التكيف مع الأنظمة المصرفية الأصغر تشمل: تراخيص متخصصة المؤسسات العاملة في مجال الإبداع الصغير تراخيص مؤسسات المالية غير المصرفية .

4- إصلاح البنوك الحكومية:في كثير من البلدان تلعب البنوك الحكومية دوراً هاماً في القطاع المصرفي، وفي تحسين توصيل الخدمات المالية للفقراء، تعتبر البنوك العمومية هي المؤسسات المالية الوحيدة في المناطق الريفية لفروعها الكبيرة خاصة وأن البنوك العمومية نستخدم وبشكل واسع لتشجيع الادخار والائتمان في مجالات ذات أهمية تجارية قليلة مثل: الزراعة، الإسكان لتنفيذ برامج اجتماعية .

5- حماية المستهلك :تباين المعلومات بين المستهلكين والبنوك فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات المالية بضع هؤلاء العملاء في دائرة سلبية، يتعاطف هذا الخلل عندما يكون العملاء لديهم خبرة قليلة في حين أن الخدمات المالية تكون أكثر تعقيداً.

6- سياسة الهوية المالية:في معظم البلدان يتم تقديم المعلومات الائتمانية فقط لبعض القروض ويتم إعفاء العملاء الفقراء من معلومات تقابل فوائد خفض التكاليف المقدم من سجلات الائتمان ، والأهم من ذلك أن بعض العملاء لا يوجد لديهم الوثيقة الشخصية المطلوبة لفتح حساب ،بدأ صناع القرار في معالجة الفوارق التي تحول دون وصول العملاء للخدمات المالية بواسطة تضيق الفجوة بين الوثائق المرتبطة بحسابات البنوك وليت جودة الوثائق المنتشرة بين العملاء دون الدخل المنخفض ،ونتيجة ذلك هذه السياسات تزود العملاء التاريخ المالي وتقوم بتحويل معاملاتهم المالية إلى الأصول المصرفية والائتمانية الأخرى الخاصة بالتمويل¹.

¹ صورية شنبى،السعيد لخضر، مرجع سابق ، ص 113-115.

ثالثاً: تحديات التي تعيق توسع الشمول المالي

مع ان عدة بلدان سارعت الى توفير الحسابات المصرفية الاساسية لمنزلاً يتعاملون مع البنوك، فإنه في بعض الحالات مزال ملايين من تلك الحسابات خاملاً وما يبعث على القلق بدرجة أكبر، انه في غياب منافسة سليمة ولوائح تنظيم فعالة، يتم تقديم الائتمان في اغلب الأحيان الى اناس غير مؤهلين للحصول عليه وان تعزيز الائتمان دون مراعاة التكلفة يؤدي في الواقع الى تفاقم عدم الاستقرار الاقتصادي.¹

من جهة اخرى اشار التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2012 الى وجود عدد من التحديات التي تواجه النظام المالي للدول العربية، وتعمل على الحد من فرص النفاذ للخدمات المالية وتتمثل أبرز التحديات فيما يلي:

1- عدم تطور البنية التحتية القطاعات المالية العربية بالقدر الذي يكفل زيادة فرص النفاذ التمويل، فرغم التحسن النسبية في مستويات البنية التحتية القطاعات المالية العربية في الآونة الاخيرة فلا مزال الكثير منها يفتقر بوجود نظن كفاه لاستعلام الائتماني والهونات و الاقراض المضمون وضمان حقوق الدائنين.

2- ضعف مستويات التنافسية بين المؤسسات المالية و المصرفية العربية وارتفاع نسب التركيز الائتماني، سواء على الصيد الائتمان المقدم لأفراد او الشركات.

3- غياب تصنيف مالي و قانوني محدد لمؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدول العربية، حيث تسجل كمنظمات غير حكومية، وبالتالي يصعب وضع إطار رقابي واشرافي على تنظيم التمويل الاصغر، سواء من قبل البنك المركزي او من جهة مالية اشرافية مستقلة، وقد ادت هذه العقبات الى تقليل الشفافية في نشاط قطاع التمويل الاصغر وتقييد قدرته على تعبئة الموارد المالية اللازمة لعملياته المختلفة من خلال استقطاب الودائع او الاقتراض.

4- بطء تطور المؤسسات المالية غير المصرفية وبوجه خاص مؤسسات الادخار التعاقدية، صناديق الاستثمار ومحدودي ادوات واسواق الدين المحلية، وبوجه خاص اسواق السندات والصكوك، مما يؤدي الى تزايد الاعتماد على الائتمان المصرفي والذي يوفر موارد قصيرة

الاجل.²

¹ حنين محمد بدر عجور، دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء، الجامعة الإسلامية، غزة شؤون البحث العلمي والدراسات العليا، كلية التجارة، ماجستير ادارة اعمال، مارس 2017 ص 25.

² حنين محمد بدر عجور، مرجع سابق، ص 26.

المبحث الثالث: علاقة التكنولوجيا المالية بالشمول المالي

يعتبر تأثير التكنولوجيا المالية على تحقيق الشمول المالي وتطوره من أهم الفوائد التي حققتها التكنولوجيا المالية، وزاد من أهميتها الكبيرة وسعي مختلف اقتصاديات العالم لتبنيها في القطاع المالي، خصوصا وأنها ساهمت في احداث طفرة كبيرة في الخدمات المالية، ومن ثم نمو وتطور القطاع المالي.

المطلب الأول: مزايا وصعوبات الابتكارات المالية في البنوك

إن تتبع أهمية ودور الابتكارات المالية في تحقيق الشمول المالي لا يجب أن ينحصر فقط في المزايا التي تجلبها، بل يتوجب أيضا البحث في تحديات والصعوبات التي تخلفها، والتي قد ينجر عنها مشاكل وتهديدات لسلامة البنوك من ثم استقرار القطاع المالي بما يهدد مستوى التحول نحو تحقيق الشمول المالي. ويظهر الجدول أدناه تحليل مصفوفة Swat لاستخدام البنوك الابتكارات التكنولوجيا المالية، وما قد ينتج عنها، حيث أنها تساعد داخليا في تزايد عدد العملاء بحيث أن تختصر من الوقت والتكلفة وتسهل من التعامل مع البنوك في ظل خدمات مالية عديدة و متنوعة بما يؤثر ايجابا على وفرة التمويل وكذا اتاحة فرص عديدة لتجنب المخاطر، لكن هذا لايتوجب أن بحجب الاهتمام عن هذا التوجه نحو الابتكارات المالية، يتوجب أن يكون أولا من خلال توفر الكفاءات والخبرات البشرية اللازمة التي تواكب التطورات التكنولوجية الحاصلة في هذا المجال، وكذا قواعد بيانات وشبكات وبنى تحتية متطورة لاستعاب البيانات الكبيرة المتدفقة ومعالجتها في الوقت المناسب، اضافة إلى منظومة أمن الكترونية متكاملة لحماية البيانات و الحسابات ودعم ثقة العملاء في الخدمات المالية التكنولوجية المقدمة بما يعزز من المضي قدمت انتشارا.

كما أن التكنولوجيا المالية بقدرها تساهم من الجانب الخارجي في انتشار التثقيف المالي وما يصاحبه من وعي واهتمام بالخدمات المالية، وكذا ما تساهم به في دعم التحول التكنولوجي الرقمي في مختلف حياة الأفراد و المجتمعات، فإنها أيضا تخلق تحديا كبيرا في القطاع المالي متمثلا في تزايد حدة المنافسة ورفع درجتها إلى مستوى يتطلب الاستثمار الاكبر في الابتكارات المالية، بما قد يتجاوز قدرة العديد من البنوك و المؤسسات المالية بحكم تجاوز قدراتها المالية لقدرات باقي المؤسسات المالية مجتمع.

الجدول رقم 1: مصفوفة swat لاستخدام البنوك ابتكارات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي
المصدر: قاسمي يسمينة، بو الصنام محمد، دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مجلة المعيار، جامعة غيليزان والمدينة، لعدد 2، المجلد، 12، الجزائر، ديسمبر 2021، ص 684

نقاط القوة	نقاط الضعف	
العوامل الداخلية - كثافة عدد العملاء في البنوك - تقديم خدمات متنوعة ومبتكرة - استخدام نظم تكنولوجيا حديثة - توفر مصادر تمويل كبيرة - التغلغل في الأسواق المحلية و الدولية - وجود نظم فعالة لإدارة المخاطر	- نقص الكفاءات والخبرات البشرية - وكيفية توظيفها واستخدامها - عدم تأمين المعاملات الالكترونية ومن ثم اهتزاز ثقة العملاء في هذه الخدمات	
الفرص	التحديات	
العوامل الخارجية - انتشار الأجهزة المحمولة المتقدمة - تزايد الاهتمام بالتثقيف المالي - تزايد حاجة عملاء الى هذه الخدمات الالكترونية - وجود قاعدة عملاء كبيرة مستهدفة - دعم المؤسسات الدولية والمنظمات الرقابية - وأجهزة هيئة الدولة لهذه الخدمات	- تزايد حدة المنافسة على هذه الخدمات من قبل البنوك الاجنبية - دخول شركات جديدة غير مصرفية في تقديم هذه الخدمات الالكترونية - تزايد وتيرة المخاطر المرتبطة بالسيولة والائتمان والعوامل التكنولوجية - التأثير بالازمات المالية الدولية نتيجة ترابط الأسواق المالية	

المطلب الثاني: أثر التكنولوجيا المالية على الخدمات المالية

أثرت التكنولوجيا المالية على الخدمات المالية من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية تشكل في مجملها أبعاد الشمول المالي:¹

أولاً: أثر التكنولوجيا المالية على النفاذ للخدمات المالية

زادت تكنولوجيا الانترنت والهاتف المحمول بسرعة من القدرة على نقل المعلومات والتفاعل، سواء بين الشركات أو مباشرة إلى المستهلك، من خلال الهواتف المحمولة و الهواتف الذكية، التي تنتشر في كل مكان تقريباً، زادت التكنولوجيا المالية من الوصول إلى قنوات التسليم المباشر وكفاءتها وذلك بخدمات مالية منخفضة التكلفة ومصممة خصيصاً، اعتباراً من أواخر عام 2019، قدر أن هناك أكثر من 5 مليارات مشترك في الهاتف المحمول في جميع أنحاء العالم، بناء على قاعدة المستخدمين هذه، كان هناك ما يقرب من مليار حساب نقدي مسجل، من حيث المبدأ، يمكن الآن تقديم معظم الخدمات المالية بشكل مباشر ورقمي مما يؤدي إلى زيادة فرص الحصول على التمويل بشكل كبير كما يمكن من حيث المبدأ تقديم فئة ناشئة من الخدمات والأصول دون الحاجة إلى وسيط في الوقت نفسه، مكنت الزيادة السريعة في الاتصال من أحداث تأثيرات كبيرة على الشبكة وعززت مكانة الوسطاء الراسخين الذين يقدمون شبكات المحمول والاشتراكات، مثل شركات الاتصالات، ولاسيما في بعض الأسواق الناشئة والاقتصاديات النامية علاوة على ذلك، فإن تطوير التطبيقات والخدمات المستخدمة على نطاق واسع مثل نظير إلى نظير، كما يتم استغلالها بشكل متزايد للتفاعلات، وقد أدى ذلك إلى تعزيز مكانة الشركات التي تقدم الخدمات.

وعلى مدى العقد الماضي، تكمن 1.2 مليار بالغ ممن لم يتعاملوا مع البنوك من الوصول إلى الخدمات المالية، وانخفض عدد السكان الذين لا يتعاملون مع البنوك بنسبة 35%، مدفوعة بشكل أساسي بالزيادة في حسابات الأموال عبر الهاتف المحمول، وفي حين أن 1.7 مليار على مستوى العالم لا يتعاملون مع البنوك، فإن التكنولوجيا المالية تساعد في جعل الخدمات المالية في متناول عدد متزايد من الناس.

ثانياً: أثر التكنولوجيا المالية على استخدام للخدمات المالية

بالإضافة إلى الأموال عبر الأجهزة المحمولة، أظهرت للتكنولوجيا المالية أيضاً نتائج واعدة في مجالات مثل: مدفوعات الحكومة للأفراد والتحويلات عبر الحدود، فخلال أزمة كورونا، ساعدت قنوات التسليم الرقمية الحكومات على الوصول بسرعة وأمان إلى المستهلكين الضعفاء،

¹ كيندي زليخة، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، على ضوء تجارب عربية، مذكرة شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، ص 34-36.

من خلال التحويلات النقدية والسيولة الطارئة، مما يسمح بتحويل الأموال مع اتصال مادي محدود، قد نشهد التحويلات العالمية لدعلى وجه الخصوص تحولاً كلمات من خلال استخدام التكنولوجيا، تبلغ قيمة التحويلات عبر الحدود 600 مليار دولار وغالبا ما تتجاوز أرقام المساعدات الانتمانية الرسمية، يبلغ متوسط التكلفة العالمية لإرسال هذه الاموال في شكل نقدي 6%، بينما تعمل المعاملة الرقمية بالكامل على خفض التكلفة الى 3.3% وتقليل مشكلات السيولة وقد ساهمت التكنولوجيا المالية في تحقيق الحوسبة منخفضة التكلفة وتخزين البيانات، ارتفعت كفاءة الحوسبة بشكل كبير، حيث انخفضت تكلفة تخزين البيانات بسرعة، كان Cray-1 اسرع كمبيوتر عملاق في العالم من 1976-1982، يعمل بسرعة 80 مجاهرتز ويزن 5.5 طن ويكلف 10 ملايين دولار، تعمل شريحة A11 التي تشغيل جهاز iPhone بسرعة 2.39 جيجاهرتز - اسرع-30 مرة، وبجزء صغير من الحجم والتكلفة، البيانات التي تتطلب غرفة مليئة بالشريط أو محركات الأقراص الثابتة في عام 1980 يمكن أن تناسب اليوم بطاقة micro آمنة رقمية، نظرا بانخفاض تكلفة تخزين البيانات، منو، 0.11 دولار امريكي لكل جيجابايت في عام 2009 الى 0.02 في عام 2020، فقد زاد حجم البيانات التي يتم إنشاؤها عالميا بشكل كبير الى ما يقدر بنحو 48 زيتابايت (48 تريليون جيجابايت) في عام 2020، كما زادت القدرة على معالجة مثل هذه البيانات بسرعة مع التقدم في الذكاء الاصطناعي (AI)، والتعلم الآلي، وتولد التقنيات الرقمية مثل الهواتف الذكية وأنشطة مثل وسائل التواصل الاجتماعي والتجارة الالكترونية ثورة من البيانات الجديدة، يتعلق الكثير من البيانات الجديدة بالافراد (البيانات الشخصية) او الشركات، ويمكن معالجتها تلقائيا الى بيانات والشبكات ونماذج الأعمال الجديدة.¹

ثالثا: أثر التكنولوجيا المالية على جودة الخدمات المالية

يوفر تبني الواسع للتكنولوجيات الجديدة مزايا عديدة في القطاع المالي من خلال ما تخلفه من تحفيز كبير لمكاسب الكفاءة في القطاع المالي في شكل تقديم منتجات وخدمات أفضل وأكثر استهدافا فلقرون عديدة، كان التقدم التكنولوجي قوة مهمة في تحول التمويل من خلال تأثيرها على جودة الخدمات المالية المقدمة من مختلف الجوانب، ان للابتكار في القطاع المالي تاريخ طويل يمتد من تطوير مسك الدفاتر المزدوجة الى انشاء بنوك مركزية حديثة وأنظمة مدفوعات، وادخال اسواق الاصول المعقدة ومنتجات التحويلة المالية في العقود الاخيرة .

وقد تسارع التغيير في الألفية الجديدة بحيث ظهرت أدوات دفع جديدة (مثل المحافظ الرقمية)، ودخل مقدمو خدمات جدد سوق الخدمات المالية (بما ذلك شركات الانترنت والتجزئة

¹ كنيو زوليخة مرجع سابق ، ص 37

(والاتصالات)، وشهدت السنوات الأخيرة ارتفاعاً في الائتمنة والتخصص و اللامركزية، بينما وجدت الشركات المالية طرقاً فعالة ومعقدة بشكل متزايد للاستفادة من كميات هائلة من بيانات المستهلكين والشركات، شهد العقد الماضي التطور السريع لمجموعة واسعة من الابتكارات التكنولوجية، وقد استفاد هؤلاء من التطورات في التقنيات الأساسية، وادى الى ظهور تطبيقات جديدة في جميع وظائف التمويل، من سداد المدفوعات، الى الادخار، الاقراض، ادارة المخاطر، فقواعد البيانات الضخمة تحتوي على خصائص ومعاملات مليارات الوكلاء الاقتصاديين من خلال خوارزميات متقدمة لاشتقاق الانماط المستخدمة للتنبؤ بالسلوك و الاسعار، وفي النهاية محاة الحكم البشري في القرارات الالية، كما يمكن للتطبيقات ذات الصلة بأتمتة الموافقات او الاستشارات الائتمانية، وتسهيل الامتثال التنظيمي و اكتشاف الاحتيال، وأتمتة تداول الاصول المالية.

كما سمحت الحوسبة الموزعة بقفزة في قوة الحوسبة و الاستقرار من خلال ربط أجهزة الكمبيوتر الفردية، حيث ظهرت دفاتر الاستاذ الموزعة مؤخراً كتقنية رئيسية تدعم تطبيقات متعددة، كما توجد امكانية لتحويل المدفوعات وتسوية الاوراق المالية بالإضافة إلى وظائف المكتب الخلفى من خلال خفض التكاليف بشكل كبير، والسماح بالمعاملات المباشرة بين الشركات (B2B) التي تتجاوز الوسطاء وتقديم بدائل العملة، من الممكن أيضاً تقديم الطلبات خارج القطاع المالي للاحتفاظ بقواعد البيانات بشكل آمن بما في ذلك تلك الخاصة بسجلات الاراضي والسجلات الطبية (مجموعة من الوعود المحددة في شكل رقمي، يتم تنفيذها وفقاً لإجراءات معينة وإذا تم استيفاء شروط معينة، مثل بيع أصل بسعر معين)، وتم دمجها مع تقنيات الاستشعار والقياسات الحيوية لإنشاء أنظمة أمان وأكثر قوة.

المطلب الثالث: العوامل المساعدة على تفعيل التكنولوجيا المالية في تحقيق

الشمول المالي

ان تحقيق معدلات مرتفعة للشمول المالي باستخدام التكنولوجيا المالية يكون من خلال عدة عوامل تبرز أهمها فيما يلي:¹

- 1- إتاحة الفرصة لدعم الابتكار والتحول الرقمي .
- 2- وضع لوائح مواتية وتطبيقات تنظيمية توفر الأمان والحماية للعميل عند إجراء اي معاملات

¹ كنيذة زوليخة مرجع سابق ، ص38- 39

3- استخدام التكنولوجيا المالية كأداة لخفض تكاليف الإعلان عن منتجات وخدمات مصرفية جديدة ،اذ تستخدم المؤسسات المالية العالمية في الوقت الحالي بشكل متزايد منصات تطبيقات الهاتف المحمول للإعلان عن منتجاتها وخدماتها المصرفية عبر الانترنت ،مما يستوجب معه استخدام المتاح من تكنولوجيا المالية بتوفير النفقات .

4- الاهتمام بالبيئة التنظيمية والاطر التشريعية مع التركيز على الشفافية والحوكمة والرسملة .

5- النهوض بالفئات المستهدفة بالشمول المالي من خلال وضع إستراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم و التثقيف المالي و العمل على تقييم وقياس مدى نجاحها ،وبجب مراعاة قلة خبراء العملاء الجدد فيما يتعلق باستخدام الخدمات المالية الالكترونية لمساعدتهم على إدراك حقوقهم ومسؤولياتهم .

ويكون للتكنولوجيا المالية دور حاسم في التغلب على المعوقات التي تواجه الشمول المالي و إتاحة الفرصة للبلدان النامية للمضي بصورة مباشرة نحو النهج الرقمية ،وذلك من خلال:¹

أ- **نطاق التغطية:** لقد ساعدت القنوات الرقمية التي ينشرها مقدمي الخدمات من البنوك وشركات الاتصالات وغيرهاملايين الأشخاص ممن لديهم هواتف محمولة من الوصول الى الخدمات المالية الرقمية على مدى السنوات الاخيرة ،وتم ربطها ليس فقط بخدمات المدفوعات ولكن ايضا بخدمات الادخار والتأمين والاستثمار .

ب- **معلومات العملاء:** في اطار اجراءات العناية الواجبة بالعملاء والتأمين ضد المخاطر وادارتها يشترط مقدمو الخدمات المالية التحقق من هوية العملاء ، حيث تتيح الهوية الرقمية ولصمة البيانات الناتجة عن استخدام الخدمات المالية الرقمية (بشكل ذلك خدمات الهاتف المحمول ،المدفوعات الالكترونية ،التجارة الالكترونية).

ت- **السلامة التجارية:** ينطوي اشتمال الفئات المهمشة والمستبعدة من الخدمات على توفير قدر كبير من خدمات المدفوعات والودائع والتأمين ومنتجات الاقراض منخفضة القيمة المصممة حسب احتياجات السلامة ،وعليه ستمكن شركات التكنولوجيا المالية الناشئة من توسيع نطاق عمل البنوك ومؤسسات التمويل الاصغر من أجل الوصول الى فئات المجتمع المحرومة والمهمشة ،الذين لا تصلهم الخدمات المالية الرقمية بشكل كاف وسبتم ذلك عن طريق وكلاء

¹ جواني صونية ،مريميت عديلة ،دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي -تحربة البحرين-
مجلة ابحاث اقتصادية معاصرة ،جامعة 8ماي 1945،قائمة ،العدد2،المجلد4، الجزائر ، سنة 2021، ص283.

المجتمع،ويمكن لوكلاء المجتمع ايضا أن يعملوا كمزودي معلومات ،بما يوفر التمويل والتدريب والمعلومات للأشخاص محدودي الدخل والمهمشين.¹

¹جواني صونية ،مريمت عديلة ،مرجع سابق..، ص283.

خلاصة الفصل الأول

تعد التكنولوجيا المالية ثورة في الاقتصاد العالمي، وهي تعد من المفاهيم الحديثة في القطاع المالي بما تقدمه من خدمات تقنيات حديثة ومتطورة مثل: الذكاء الاصطناعي، تحليل البيانات و العملات الرقمية و تكنولوجيا البلوكتشين، وقد ساعدت تلك التقنيات على تمكين المؤسسات المالية والشركات الناشئة في مجال توسيع نطاق الوصول بخدماتها المالية الى الفئات غير المحمولة ماليا، سواء من الأفراد او المؤسسات متناهية الصغر و الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يساعد على تخفيض تكلفة تقديم الخدمات المالية و تحسين مستويات كفاءتها.

ان التكنولوجيا المالية تعد من الحلول الرئيسية للنهوض بالقطاع المالي والمصرفي و تعزيز الشمول المالي، حيث تساهم في توفير كافة الاحتياجات المالية والمصرفية، وتمهيد سبل الوصول إليها بأسهل الطرق وبأقل تكلفة ممكنة، وذلك لمساعدة فئات المجتمع على كيفية الاستفادة من تلك الخدمات وتوفير الحماية لهم وقد ادى التطور السريع في المنتجات والخدمات المالية من توفير و تسهيل المعاملات المالية داخل وعلى الحدود الى قيام الحكومات والبنوك المركزية وبذلك شركات التكنولوجيا المالية بإنتاج منتجات مالية ورقمية لتلبية احتياجات الفئات المخرومة وذوي الدخل المحظوظ و تحقيق الشمول المالي.

الفصل الثاني

الإطار التطبيقي للتكنولوجيا المالية و الشمول المالي

تمهيد:

ان التطور التكنولوجي الهائل وتسارع نقل المعلومات وظهور العديد من الخدمات المبتكرة ساهم في تنظيم وإدارة عمليات القطاعات المالية وتسهيل الوصول الى الخدمات المالية واستخدامها، ومن المؤكد ان انتشار حلول التكنولوجيا الرقمية تلعب دورا في تسريع عجلة الشمول المالي، تأكيدا على ذلك تشير التقديرات الى ان الشمول المالي القائم على الحلول الرقمية عمل على تضمين حوالي 75% من الأفراد غير المشمولين ماليا في النظام المصرفي، كما هو الحال بالنسبة لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تعمل الكثير منها في القطاع الغير الرسمي في الدول النامية، كذلك هناك ما يقدر 2,5 مليار شخص بالغ لا يستخدمون الخدمات المالية الرسمية بسبب عدم امتلاكهم للحساب مصرفي. ومن هنا اصبحت الحاجة ضرورية لتبني نظام قوي للتكنولوجيا المالية من قبل المجتمع الدولي للاستفادة من رواد الأعمال وأصحاب المشروعات من الخدمات المالية الالكترونية. ويمكن تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث :

المبحث الأول: القوانين و التشريعات المنظمة للتكنولوجيا المالية و الشمول المالي في الجزائر

المبحث الثاني: مؤشر الشمول المالي في العالم العربي

المبحث الثالث: دور التكنولوجيا المالية في تسريع الشمول المالي

المبحث الأول: القوانين و التشريعات المنظمة للتكنولوجيا المالية و الشمول المالي في الجزائر

يعد تعزيز الشمول المالي هدفا أساسيا لدى بنك الجزائر ،حيث يساهم بشكل كبير في تعزيز قدرة القطاع المالي على التصدي للمخاطر ودعم النمو الاقتصادي للبلاد ،ومن هنا بذلت الجزائر عدة مجهودات لخلق بيئة عمل ملائمة من خلال سلسلة من المبادرات و البرامج التي تهدف الى دعم التكنولوجيا المالية باعتبارها أداة اساسية في تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي ،والتي يمكن أن تساهم بشكل كبير في تمكين الفئات المحرومة اقتصاديا من الوصول الى الخدمات المالية بشكل اسهل ووسع.

المطلب الأول: تنظيم التكنولوجيا المالية في الجزائر

قامت الجزائر بعدة مجهودات لتعزيز النظام البيئي للتكنولوجيا المالية ،حيث شارك كل من بنك الجزائر وسلطة ضبط السوق المالي بالتعاون مع بورصة الجزائر في خطوات اولية هامة ، بهدف خلق بيئة عمل مناسبة تساهم في تطوير وتعزيز التكنولوجيا المالية في البلاد ومن بين اهم الانجازات مايلي :

أولا:تجمع النقد الآلي "GIR Mnitique"

يعتبر وضع نظام الكتروني فعال من اولويات السلطات العمومية الجزائرية ،وهو جزء من ادوات عصرنة النظام البنكي على غرار نظام التعويض عن بعد لوسائل الدفع الجماعية ، حيث تم انشاء تجمع النقد الآلي في جوان 2014 ،وجاء التجمع ليدعم هذا النهج الاستراتيجي لتحديد مهام وصلاحيات مجموع فاعلي هذا النظام ،كما أنه مكلف بضمان العلاقة ما بين البنوك للمنظومة النقدية وتوافقها مع الشبكات النقدية المحلية او الدولية.¹

يتكون تجمع النقد الآلي من 19 عضو منخرط منهم 18 بنك و بريد الجزائر ،حيث يساهم فيه بنك الجزائر كعضو غير منخرط للتأكد من مدى تطابق المنظومات ووسائل الدفع ،والمعايير المطبقة في هذا المجال طبقة للتنظيم الساري ،كما يشرف التجمع على قيادة نظام النقد الآلي من خلال الوظائف الاساسية التالية:

1-ادارة المواصفات والخصائص والمعايير في مجال النقد الآلي.

2-تعريف المنتجات النقدية البنكية وقواعد تطبيقات العملية.

3-تسيير الارضية التقنية التوجيه.

4-المصادقة.

5-تسيير الأمن.

¹ GIF Monitique, <https://giemontisue.dz/.le> 25/06/2025.

وبهذا يجسد تجمع النقد الآلي الشفافية في تحديد معايير وقواعد النشاط النقدي بطريقة تسمح بتحرير مبادرات الاستثمار في الصناعة النقدية ، حيث ان الهدف هو ترقية النقد الآلي عن طريق تعميم إستعمال وسائل الدفع الالكتروني .

ثانيا :شبكة النقد الآلي ما بين البنوك SATIM

تأسست سنة 1995 بمبادرة من المجتمع البنكي ،شركة النقد الآلي و العلاقات التلقائية بين البنوك "ساتيم" هي شركة تابعة لسبعة بنوك في الجزائر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR بنك التنمية المحلية BDL البنك الخارجي BEA البنك الوطني الجزائري BNA القرض الشعبي الجزائري CPA الصندوق الوطني للتوفير والاحتباس CNEP البركة AL BARAKA و الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي للتأمينات CNMA وهي المشكل الوحيد للدفع الالكتروني بين البنوك في الجزائر للبطاقات المحلية و الدولية ، حيث تعمل كواحدة من الادوات التقنية لدعم برنامج تطوير وتحديث البنوك وخاصة تعزيز وسائل الدفع عن طريق البطاقة .

تجمع ساتيم 18 عضوا في شبكة الدفع الالكترونية بين البنوك الخاصة بها ، والتي تتكون من 18 بنكا بما في ذلك 06بنوك عامة و 11 بنكا خاص ،بالاضافة الى بريد الجزائر ،وقد شهدت ساتيم تطورا كبيرا ونموا مستداما في خدماتها في السنوات الاخيرة ،فمؤخرا تم توصيل اكثر من 1351 جهاز صراف آلي و 40000 محطة دفع الكترونية متصلة بخوادمها ،اضافة الى اكثر من 274 موقعا تحاريا على الويب يعمل على منصتها ،ويرجع هذا النمو بشكل أساسي الى تأثير بطاقة CIB على العادات الشرائية المواطنين الجزائريين ¹.

تلعب مجموعة الخدمات المتنوعة التي تقدمها ساتيم ،دورا حيويا في تسهيل عملية التحول نحو استخدام التقنيات المالية الحديثة ،باعتبارها المحرك الرئيسي للتنظيم والتطوير في القطاع المالي ،حيث تعزيز التفاعل بين البنوك في الجزائر ، كما تدعم انشاء خدمات مالية مبتكرة معتمدة بذلك على احدث التقنيات ،هذا النهج يعمل على تقليل التكاليف وزيادة سرعة العمليات المالية ،ولكن الاهم من ذلك تساهم في توسيع نطاق الشمول المالي اكثر اتاحة بسهولة الوصول للمجتمع بأسره.

ثالثا :مختبر التكنولوجيا المالية الجزائري FinLab

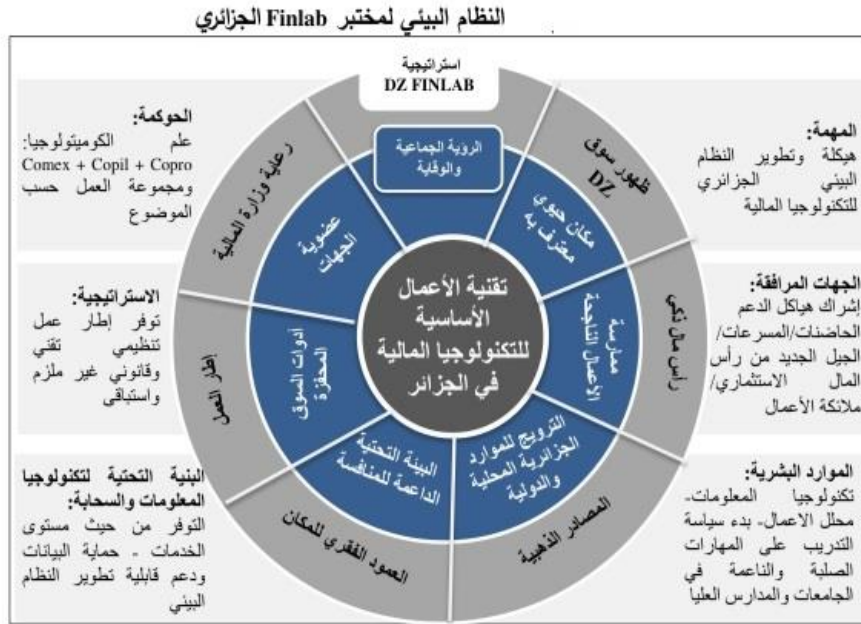
اطلقت هيئة التنظيم والاشراف على عمليات البورصة في 29 سبتمبر 2021 اول مختبر مخصص لتطوير الابتكار التكنولوجي في السوق المالية الجزائرية ، وان نسميه GIE-Algeria FinLab وقد تم توقيع العقد الخاص بهذا المختبر بين Cosob والاتحاد الجزائري لشركات التأمين واعدة التأمين URA بهدف هذا

¹SATIM 2020: <https://www.satim.dz/fr/la-satim/qui-sommrs-nous.html>,le25/062025

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للتكنولوجيا المالية و الشمول المالي

المختبر الى انشاء بيئة تدعم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية ، وذلك من خلال الدعم والتشجيع على الابتكار وتطوير الحلول التقنية التي تخدم قطاع التمويل.¹

شكل رقم 1: النظام البيئي المختبر FinLab الجزائري



المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على الموقع DZ Finab : Roadmap (2020) Ecosysteme, <http://www.cosp.org-contennnt/uploads/2020/02/01-Roadmap-2024/01/02-Algeria-finlab-M.Abdelkader-KHENNOUSSI.pdf> شوهه بتاريخ 2024/01/02

يهدف النظام البيئي لمختبر التكنولوجيا المالية الجزائري (FinLab) إلى دعم الشركات الناشئة العاملة في مجال التكنولوجيا المالية، من خلال بناء منظومة متكاملة تجمع بين الرؤية الجماعية والمنظور المستقبلي، وترتكز على إنشاء بيئة معترف بها قادرة على تحفيز ممارسات الأعمال الناجحة. كما يسعى هذا النظام إلى تشجيع استخدام الموارد المحلية والدولية وتوفير بنية تحتية قوية تضمن المنافسة العادلة وتتيح أدوات السوق المناسبة لنمو هذه الشركات.

ويستند هذا النظام إلى مجموعة من العوامل الرئيسية، من أبرزها ظهور سوق "DZ"، والتركيز على توفير رأس مال ذكي قادر على دعم الابتكار والاستدامة. كما يعتمد على إطار عمل مؤسسي وتنظيمي فعال، بدعم ورعاية من وزارة المالية، بهدف هيكلة وتطوير النظام البيئي للتكنولوجيا المالية في الجزائر.

أما الجهات المرافقة لهذا النظام فتشمل هيكل الدعم، والحاضنات، والمسرعات، والمستثمرين في رأس المال الجديد، وملائكة الأعمال، مما يعزز التكامل بين مختلف الفاعلين في المنظومة الريادية. كما يسعى المختبر

¹Algeria presse service 2021:la Cosob lance le premier FinLab en Algérie, <https://www.aps.dz/économie/128127-lacosob-lance-le-premier-finlab-en-algerie>, 25/06/2025.

إلى تطوير الموارد البشرية في مجال التكنولوجيا المالية عبر برامج تدريب وتأهيل في الجامعات والمدارس العليا، لتمكين الكفاءات الوطنية من اكتساب المهارات التقنية المطلوبة. وتُعد البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والحوسبة السحابية جزءاً محورياً في هذا النظام، إذ تسعى إلى توفير خدمات رقمية عالية الجودة تضمن حماية البيانات وتعزز من الأمن السيبراني، ويسهم ذلك في دعم تطوير النظام البيئي وتوفير إطار تنظيمي وتقني وقانوني حديث واستباقي يواكب التحولات العالمية في هذا المجال. ومن المنتظر أن يكون مختبر FinLab بمثابة مسرّع للابتكار في القطاع المالي، عبر توحيد مختلف الجهات الفاعلة في منظومة التمويل الجزائرية، ودعم التحول الرقمي من خلال تبني التقنيات الحديثة مثل البلوكتشين والذكاء الاصطناعي، كما يطمح المختبر إلى ربط البنوك وشركات التأمين بالشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، بهدف تحديث الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي في الجزائر.

رابعا: وزارة اقتصاد المعرفة و المؤسسات الصغيرة والناشئة

منذ تأسيس وزارة الشركات الناشئة في الجزائر، شهدت البلاد استضافة العديد من الأحداث وتم نشر العديد من المقالات المتعلقة بالشركات الناشئة في البلاد، وقد ظهر مؤخرا اهتمام متزايد بهذا القطاع حيث تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 20-256 الصادر في 21 سبتمبر 2020، المتضمن انشاء اللجنة الوطنية لمنح علامة "شركة ناشئة" مشروع ابتكاري "و" حاضنة اعمال¹، ومع ذلك فإنه لا يزال يوجد قانون خاص ينظم شركات التكنولوجيا المالية الناشئة، غير ان وجود وزارة الشركات الناشئة يشمل دعما كبيرا للشركات الناشئة خاصة في مجال التكنولوجيا المالية.

يمكن الإشارة الى ان هناك برنامج مهم يتم دعمه من قبل الوزارة بالتعاون مع بورصة الجزائر وعدة جهات اخرى وهو برنامج تحدي الشركات الناشئة في الجزائر، تم انشائه سنة 2018 وهو اكبر برنامج جزائري يخلق فرصا للشركات الناشئة من خلال دعم وتعزيز الإبتكار في المستقبل².

¹ مرسوم تنفيذي رقم 20-256 مؤرخ في 15 سبتمبر 2020، يتضمن انشاء اللجنة الوطنية لمنح علامة "شركة ناشئة" و"مشروع ابتكاري" و"حاضنة اعمال" و"تحديد مهامها وتشكيلتها وسيرتها"، العدد 55 الصادر: 03 صفر 1442هـ، الموافق 21 سبتمبر 2020، ص 10، <http://www.joradp.dz/FTP/jo-ararab/2020/A2020055.pdf>

² A. Igeria startup challenge, <https://algriastartupchallenge.com/fentech/>, 25/06/2025

جدول رقم 2: برنامج تحدي الشركات الناشئة في الجزائر بالارقام خلال سنة 2018-2023

مشاريع مبتكرة	اصحاب المشروع	تحدي بدء التشغيل	الخبراء والمجهون	مشروعات حاضنة	النوادي العلمية	الشركات الشريكة	جلسات التدريب
1500	11999	26	58	15	43	48	197

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على الموقع:

Algeria startup challenge, <https://algriastartupchallenge.com/fentech/>, شهد بتاريخ 420/03/2023، نستنتج من خلال الجدول أعلاه نظرة شاملة حول واقع الشركات الناشئة في الجزائر، من حيث النجاحات المحققة والتحديات القائمة، إذ يعكس عدد المشاريع المبتكرة، الذي بلغ 1500 مشروع، روح الحماس والإبداع التي تميز قطاع ريادة الأعمال في البلاد، كما يشير عدد أصحاب المشاريع، البالغ 11999 رائد أعمال، إلى الإقبال المتزايد على إنشاء المشاريع الجديدة وتوسيع النشاط الاقتصادي.

ونلاحظ أن العدد المهم من الخبراء والمرشدين (58) يعكس حجم الدعم والإرشاد المقدم لرواد الأعمال، مما يساهم في توجيههم نحو مسار النجاح ومن جهة أخرى فإن تسجيل 26 تحدياً في مجال إطلاق المشاريع يعكس الجهود المبذولة من طرف الحكومة لتوفير الدعمين المالي والتقني لفائدة الشباب المقاوم.

كما يُبرز وجود المؤسسات الداعمة، مثل المسرّعات، والحاضنات، والنوادي العلمية، مدى تطور البيئة الريادية في الجزائر وقدرتها على تحفيز الابتكار وتطوير الأفكار الجديدة. أما عدد الشركات الشريكة (48) فيؤكد أهمية التعاون والشراكات في تعزيز وتوسيع منظومة الشركات الناشئة.

وفي السياق نفسه، يبرز عدد جلسات التدريب (197) الاهتمام المستمر ببناء القدرات وتطوير المهارات، مما يساهم في تمكين رواد الأعمال من مواجهة التحديات وتحقيق النجاح في بيئة أعمال ديناميكية ومتنامية.

وفي هذا الإطار، تم إنشاء برنامج تحدي شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في الجزائر بهدف دعم المؤسسات الناشئة التي تعتمد على نماذج تشغيلية وتكنولوجية أو حلول اقتصادية مبتكرة، لمعالجة التحديات التي يواجهها قطاع الصناعة المالية والمصرفية والتأمين في البلاد.

جدول رقم 3: التكنولوجيا المالية في الجزائر بالارقام خلال سنة 2018-2023

المشاريع المسجلة	مشاريع مختارة	برنامج دعم الاسابيع	الفائزون
55	25	2	9

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على الموقع:

Algeria startup challenge, <https://algriastartupchallenge.com/fentech/>, شهد بتاريخ 20/03/2024.

نلاحظ أن الأرقام الواردة في الجدول أعلاه مدى النشاط والاهتمام المتصاعد بمجال التكنولوجيا المالية في الجزائر، إذ تم تسجيل عدة مشاريع واختيار مجموعة منها للمشاركة في البرنامج، كما يظهر عدد الفائزين حجم النجاح والأثر الإيجابي الذي يمكن أن يحققه هذا البرنامج في دعم وتطوير الشركات الناشئة ضمن هذا المجال.

المطلب الثاني: شركات التكنولوجيا المالية في الجزائر

معظم شركات التكنولوجيا المالية النشطة في الجزائر غير معروفة وتفتقر الى معلومات مفصلة ، حيث تعتبر اغلبها شركات ناشئة تلقت بعض الدعم في مرحلة البداية ، لكنها لم احد بالمتابعة اللازمة ، يهدف قطاع التكنولوجيا المالية الناشئة في الجزائر الى تحسين الخدمات المالية ، وعلى الرغم من عدم استغلال هذا القطاع بشكل كامل حتى الان ، الا ان هناك بعض الاسس لبدء العمل في هذا المجال وتحت هذه الظروف يمكن الإشارة الى وجود بعض الشركات والمنصات في مجال التكنولوجيا المالية ومن بين هذه الشركات:

اولا :شركة باينBEYN : هي احدى شركات التكنولوجيا المالية المتخصصة في الحلول الرقمية و المدفوعات للصناعة المالية، تتمثل مهمتها في تعزيز أداء البنوك و المؤسسات المالية من خلال تحسين العلاقة مع عملائها وتقليل تكاليف معالجة المعاملات من خلال التحول الرقمي ، حيث تلزم بتقديم حلول رقمية مبتكرة وقوية وقابلة للتطوير خلال فترة زمنية قصيرة ،مما يمكن عملائها من الاستفادة بشكل كامل من الامكانيات الكاملة التحول الرقمي .

شركة باين هي شركة دولية موجودة في اوروبا وشمال افريقيا وعرب افريقيا ، تم اختيارها من بين افضل 10 مزودي حلول بنكية رقمية من قبل Banking CIO Outlook في عام 2020، المجموعة موجودة منذ اكثر من 15 عاما وتتمتع بمكانة قوية في افريقيا ¹.

ثانيا: شركة UbexPay هي شركة ناشئة متخصصة في مجال الدفع الالكتروني والتجارة الالكترونية ، حيث تقدم خدماتها على شكل بنك الكتروني مبتكر وفريد من نوعه في الجزائر ،وقد حصلت على علامة تقديرية من وزارة المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة.

تدير شركة UbexPay الاموال بشكل موثوق وآمن ،حرصا على حفظ سرية البيانات ،كما تقدم ميزات حديثة تتيح للعملاء إرسال واستلام الاموال بسهولة عبر الانترنت ،الهواتف الذكية او الحواسيب ،وتوفر ضمانا ضد جميع اشكال الاحتيال ،بالاضافة الى ذلك توفر شركة دعما عبر الانترنت على مدار الساعة طوال

¹BEYNbuildingbridges, <https://beyn.io,le/25/06/2025a10:00>

ايام الأسبوع ،ويمكن العملاء إرسال واستقبال الاموال عبر العالم في ثوان فقط ،حيث توفر محفظة الكترونية متقدمة تستخدم احدث خدمات التكنولوجيا المالية لادارة الاموال الالكترونية ،كما يمكن للتجار والحرفيين ومطوري المواقع الالكترونية ربط نظام الدفع الالكتروني UbexPay بحساباتهم بسهولة ومجانا،فهو نظام مفتوح للجميع في انحاء العالم ومتوافق مع عمالقة التكنولوجيا ¹.

ثالثا:شركة TELETIC تم انشائها سنة 2010 لدعم ظهور قطاع الاتصالات في الجزائر ،وهي اليوم الشركة الرائدة على المستوى الوطني في مجال الحلول لمبتكرة لقطاعي الاتصالات و البنوك : حلول اعادة شحن رصيد الهاتف و الدفع الالكتروني ،امن المعاملات وادارة بيانات الدفع الالكترونية.

تأسست TELETIC في البداية لتسويق ونشري وادارة محطات الدفع الالكترونية المخصصة لسوق الاتصالات ،بعد ذلك انطلقت الشركة في تطوير التطبيقات المدمجة في محطات الدفع ، بالاعتماد على فريق قوي للبحث والتطوير ، يوفر حلول الولاء بالإضافة إلى أدوات لادارة محطات الدفع و مراقبة التدفقات ، تستعد الشركة لتقديم حلول الدفع الالكتروني الامنة و الموثوقة وسهلة الاستخدام ، من خلال اطلاق منصة الدفع عبر الهاتف المحمول ، لتكون اول من يقدم هذا النوع من الحلول في الجزائر ،وفي قطاع الخدمات البنكية الالكترونية ،اكتسبت خبرة تشغيلية قوية في انتاج وتسويق ونشر وادارة محطات الدفع بالشراكة مع الشركة الرائدة عالميا ،Ingenico تقدم شركة TELETIC مجموعة واسعة من الحلول الالكترونية لقطاعي الاتصالات و البنوك في الجزائر ، من خلال تقديم خدمات متنوعة تشمل ادارة الدفع الالكتروني ،بيع التراخيص المبرمجة وحلول الشحن الالكتروني ، بالإضافة إلى العديد من الخدمات الاخرى ذات الصلة ².

رابعا : منصة نفستي Nin vest تم اطلاق اول منصة للتمويل الجماعي في الجزائر من قبل مجموعة من المؤسسات الفرنسية الجزائرية تحت اسم **نفستي** ، تعتبر هذه المنصة الجديدة الاولى من نوعها في البلاد كمنصة تكنولوجيا مالية ، انطلقت رسميا في 10 ماي 2020 ،حيث تمكنت من ربط الشباب الراغب في تنفيذ مشاريع مبتكرة مع رجال الاعمال و اصحاب المؤسسات الفرنسية الجزائرية الراغبين في الاستثمار في تلك المشاريع بالجزائر ،الهدف من هذه المنصة هو ربط اصحاب المشاريع الشباب ،الذين يواجهون صعوبات في تأمين التمويل مع المستثمرين ،فهي تأتي كحل بديل لطرق التمويل التقليدية التي تقدمها المؤسسات البنكية لمثل هذه المشاريع ،بالاضافة إلى ذلك تقدم المنصة خيارات متعددة للتمويل ، بما ذلك الدفع الالكتروني ،باستخدام أنواع مختلفة من البطاقات البنكية.

¹UbexPay, <https://UbexPay.com/about-us.le./>,25/06/2025a10:00

²فوزية م. (2020):منصة Ninvesti مبادرة المؤسسات الجزائرية لتمويل مشاريع الشباب ،النهار اون لاين.

تم تجهيز المنصة للتطبيقات متطورة لضمان أمان المعلومات المهنية وسلامة العمليات المالية بشكل كامل ، حيث يعتبر هذا المنهج مهما في تعزيز الثقة وتشجيع تحويل العملات الاجنبية للاستثمار في السوق الجزائرية ، وذلك وفقا للقوانين المحلية المعمول بها وبصفتها حلا ملموسا تعزز هذه المنصة فرص الشباب الذين يسعون لتنفيذ مشاريعهم ، وتساهم في دعمهم خاصة إذا كانوا يعانون من صعوبات في الحصول على التمويل اللازم.¹

المطلب الثالث: تنظيم الشمول المالي في الجزائر

يعتبر الشمول المالي احد الاساسية التي تسعى إليها الحكومات و المؤسسات المالية لضمان توفير الخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع ،وفي هذا السياق يسعى بنك الجزائر جاهدا لتعزيز الشمول المالي في البلاد ، من خلال مجموعة من القوانين التشريعات والسياسات المحكمة و المبتكرة .

اولا :القوانين و التشريعات المنظمة لاطار الشمول المالي في الجزائر

تسعى الحكومة الجزائرية الى تعزيز الشمول المالي من خلال قوانين و تشريعات محكمة الهدف الى تحقيق هذا الهدف الاساسي ، فبمقتضى التعليم رقم :03-2012 المؤرخة في:26 سبتمبر 2012 المحددة للتدبير المتعلق بالحق في الحساب ،فإن لكل شخص طبيعي او معنوي موطن بالجزائر، غير حائز على حساب ودائع بالعملة الوطنية ، الحق في فتح حساب بنكي والتي اصبحت حيز التنفيذ ابتداء من جانفي 2013.

ويعد القانون رقم :13-08 المؤرخ في 30 ديسمبر 2013 ،والمتمضمن قانون المالية لسنة 2014 ،المادة رقم 35 منه ،كنقطة انطلاق والتي تنص على ضرورة ان : " يتخذ بنك الجزائر اجراءات تسهيل تقديم الخدمات البنكية قصد تشجيع الادماج المالي ، مع الحرص خصوصا على التواجد المنظم لشبابيك البنوك والمؤسسات المالية عبر كامل التراب الوطني " .²

تواصلت هذه الجهود من خلال التعليم رقم 01 المؤرخة في 14 فيفري 2018 المتعلقة بتطوير الشمول المالي والتي تواجه المسؤولية مباشرة لقطاع البنوك لتفعيل ديناميكية الشمول المالي من خلال التنوع في

¹BEYNbuildingbridges, <https://beyn.io,le/25/06/2025a10:00>

²قانون رقم 13-08 المؤرخ في 30 ديسمبر 2013، يتضمن قانون المالية لسنة 2014، الجريدة الرسمية ، العدد 68، الصادر في 31 ديسمبر 2013، ص 21. 11:30 ، 25/06/2025 ، <https://www.joradp.dz/FTP/jo-arab/2013/A2013068.pdf,a25/06/2025>

منتجات والخدمات وتوسيع النطاق وتقديم تلك المنتجات بما يتوافق مع احتياجات العملاء و الاستفادة من الابتكارات التكنولوجية وسعيًا نحو الاستدامة¹.

ثانيا :سياسات بنك الجزائر لتعزيز الشمول المالي في الجزائر

من اجل تعزيز الشمول المالي في الجزائر يعمل بنك الجزائر على ارساء قواعد صلبة تهدف الى تحقيق الشمول المالي ،وذلك بالاستفادة من تجارب بعض الدول التي حققت تقدما ملحوظا في هذا المجال ، وفي هذا الإطار قام بنك الجزائر باصدار عدة لوائح تنظيمية تسعى الى تعزيز وتعميق الشمول المالي ليشمل جميع فئات العملاء و المتعاملين ، ولعل أهم اللوائح التي صدرت عن بنك الجزائر تلك التي اقرت في 15 مارس 2020 ،حيث اكدت المعاملات البنكية الاسلامية كاحد روافد تمويل الاقتصاد الوطني وبفتح نافذة التمويل الاسلامي وماوتمثله من خدمات بنكية ثرية و متعددة وذلك استجابة لمطالب شريحة كبيرة من المتعاملين ، الهدف التأكيد على عمق تأطير المعاملات البنكية الاسلامية قام بنك الجزائر بإصدار نظام لتغطية وضمان الودائع التي تدخل ضمن أسلوب التمويل المذكور .

وفي اطار دعم الشمول المالي الرقمي وتشجيع استخدام المنتجات الرقمية اصدر بنك الجزائر في نفس الفترة نظاما آخر ينص على مجانية بعض الخدمات البنكية مثل (بطاقة بنكية ،كشف الحساب السنوي ، إستعمال صراف آلي ،تزويد التجار بأجهزة الكترونية....الخ) وهذا تحفيزا للعملاء على استخدام وسائل الدفع غير النقدية من جهة ،ودفع البنوك العاملة على الابتكار وتقديم منتجات جديدة تواكب التطورات التكنولوجية الحديثة من جهة اخرى .

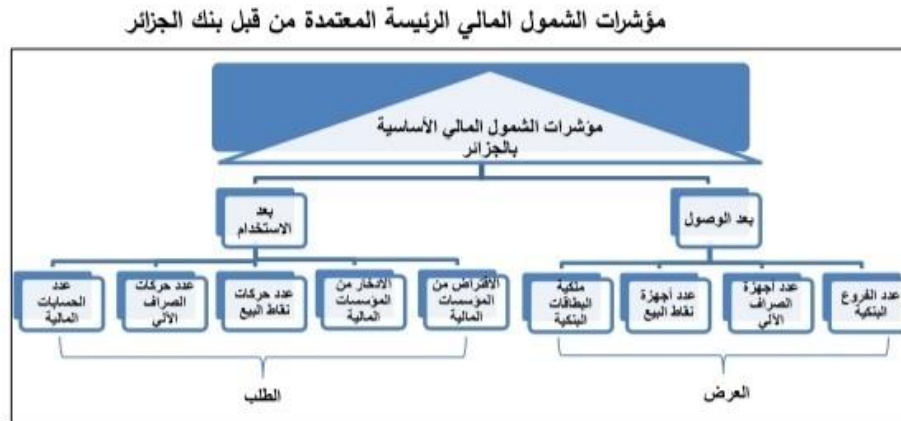
تهدف هذه الخطوة الى تعزيز التحول نحو تمويل مسؤول ومستدام ، مع الاخذ بعين الاعتبار المخاطر البيئية الناجمة عن تغيرات المناخ ، مايفسر الدلالة الكبيرة عن نسبة الثقافة المالية التي تزيد يوم بعد يوم ،مايشير الى امكانية توسيع نطاق الشمول المالي في الجزائر، خصوصا ان مشروع القانون يغطي جوانب اساسية للاقتصاد الحديث و المتمثلة في تطوير الرقمنة واقتصاد المعرفة ، تعزيز الصيرفة الاسلامية والتمويل الاخضر والتنمية المستدامة وتعزيز حوكمة النظام البنكي وعصرنته ، وكل هذه الجوانب من شأنها ان تساهم بشكل كبير في تحسين مؤشرات الشمول المالي .

ثالثا:منهجية بنك الجزائر في عرض وتحليل مؤشرات الشمول المالي

¹Banqued'alger(2018):Note aux banqueN01-2018 du 14 février 2018,Aux banque et établissements financiers,développement de l'inclusion financière ,p1, <https://wwwbank-of-algeria.dz/wp-content/upload/2020/01/note012018.pdf>.,le/25/06/2025a10:00

يعتمد بنك الجزائر في تقاريره السنوية على بعض المؤشرات الرئيسية التي تتوافق مع النظام البنكي في البلاد ، وفق بعدين اساسين هما : الوصول الى الخدمات المالية واستخدامها.والموضحة في الشكل التالي :

شكل رقم 2 :مؤشرات الشمول المالي الرئيسية المعتمدة من قبل بنك الجزائر



المصدر: من إعداد الطالبة، بالإعتماد على الموقع :

Banque of algeria, <https://www.bank-of-algerai.dz/s=inclusion+financiere>

, شوهه بتاريخ 20 /03/2024 10:10

يعتمد البنك في تقاريره السنوية على إدماج مؤشرات الشمول المالي ضمن محور الوساطة البنكية، استناداً إلى التقارير الصادرة عن البنوك العمومية والخاصة، إضافةً إلى الإحصائيات المقدمة من مؤسسة العلاقات التلقائية بين البنوك (SATIM) ومجمع النقد الآلي (Monétique GIE)، والتي تتعلق بقياس مستوى بعض المؤشرات الرقمية ذات الصلة بتطور الخدمات البنكية والمالية.

المبحث الثاني :مؤشر الشمول المالي في العالم العربي

شهد سوق الصناعة المالية تطورات جوهرية نتيجة العديد من العوامل، أبرزها لتطورات التكنولوجيا المشاركة، حيث ظهرت العديد من المصطلحات الحديثة منها الشمول المالي الذي نقصده سهولة الوصول والاستفادة من الخدمات المالية المختلفة ،وجاءت هذه الورقة البنكية لتسليط الضوء على واقع الشمول المالي في الدول العربية، وكذا مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيزه، حيث خلصت الدراسة الى تباين الشمول المالي بين الدول العربية التي تتميز عموماً بضعف في التكنولوجيا المالية مقارنة بالمستويات العالمية، إضافة الى تواجد جهود معتبرة لتطوير المجال خصوصاً في دول الخليج.

المطلب الاول: تعريف المؤشر العالمي للشمول المالي

ان الشمول المالي له اهمية كبيرة في معالجة الواقع الاقتصادي الجزائري ولما له تأثير في الحد من الفوارق الاجتماعية و تحقيق العدالة الاجتماعية، حيث خلصت الدراسة الى ان مؤشرات الشمول المالي تظهر لنا في استخدام الأفراد للخدمات المالية، ويمكن تعريف المؤشر العالمي للشمول المالي Global FinDex¹ -تعد قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي اشمل مجموعة بيانات في العالم حول كيفية قيام البالغين بالادخار و الاقتراض وسداد المدفوعات وإدارة المخاطر المالية، وتصدر عن البنك الدولي كل 3 سنوات منذ 2011، اين دشّن البنك الدولي بتمويل من مؤسسة بيل وميلندا جيتس قاعدة بيانات التي يتم جمعها بالتعاون مع مؤسسة Gallep أكثر من 140 بلدا حول العالم، عقب الجولة الاولى من المسموح الاستقصائية جولة ثانوية في 2014 و اخرى ثالثة عام 2017 .

- يقدم إصدار 2017 عن قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية النتائج الرئيسية من قاعدة البيانات الى جانب بعض الافكار التفصيلية عن كيفية استخدام الأشخاص للخدمات المالية في 144 بلد (اسكيديميرجوتش، كونت، ليورا كلاير، ودوروثيسنجر، وسنية أنصار، جيكييس 2018 قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2017 ، قياس مستوى الشمول المالي ثورة التكنولوجيا المالية .كتيب العرض العام .الشنطن، البنك الدولي

- يشتمل هذا الإصدار من قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي على مؤشرات محدثة عن امكانية الحصول على الخدمات المالية الرسمية وغير الرسمية واستخداماتها، بالإضافة إلى ذلك يحتوي هذا الإصدار على بيانات عن استخدام التكنولوجيا المالية، بما في ذلك استخدام الهواتف المحمولة والأترنت لأجراء المعاملات المالية ويستند الى أكثر من 150 ألف مقابلة اجريت في بلدان مختلفة من العالم.

اولا: تقييم مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية

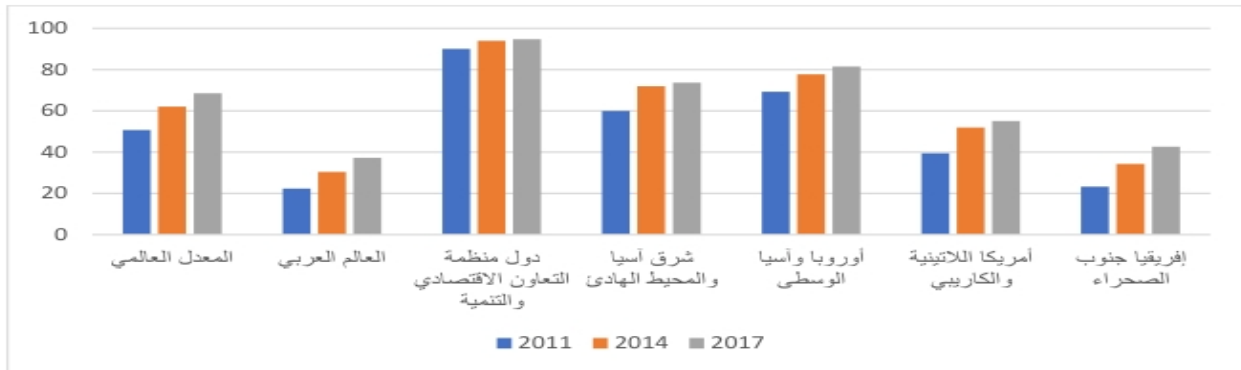
شهدت مستويات الشمول المالي في الدول العربية تحسناً ملحوظاً بفضل الجهود المبذولة في هذا المجال، والتي أسهمت في زيادة نسبة السكان المشمولين مالياً وفق لعدد من المؤشرات، فقد ارتفعت نسبة السكان البالغين الذين تتاح لهم فرص الوصول إلى الخدمات المالية والتمويلية الرسمية إلى نحو 37% في المتوسط، كما هو موضح في الشكل (1)، مقارنة بـ 30% سنة 2014 و 22% سنة 2011. وعلى الرغم من هذا التحسن، فإن المنطقة العربية لا تزال تحتل المرتبة الأخيرة عالمياً من حيث مستويات الشمول المالي، حيث ما

¹ .معروف محمد شعيب ، رحايلية سيف الدين، مرجع سابق ،ص 223

يزال حوالي 160 مليون شخص عربي، أي ما يعادل 63% من البالغين، مستبعدين من الخدمات المالية الرسمية. كما تُظهر الإحصاءات أن 79% من الشباب العربي، الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة، لا يمتلكون حسابات مصرفية لدى أي مؤسسة مالية رسمية، وهو أدنى معدل على مستوى العالم. أما على صعيد الفجوة بين الجنسين، فلا تزال المرأة العربية تعاني من إقصاء واضح في مجال التعاملات المالية والمصرفية، رغم التحسن المسجل في نسبة امتلاكها للحسابات البنكية من 22% سنة 2014 إلى نحو 26% سنة 2017، مقابل 48% للرجال في السنة نفسها. وقد بلغت فجوة النفاذ إلى التمويل بين الجنسين في الدول العربية حوالي 22% سنة 2017، في حين لم تتجاوز 7% في المتوسط العالمي.

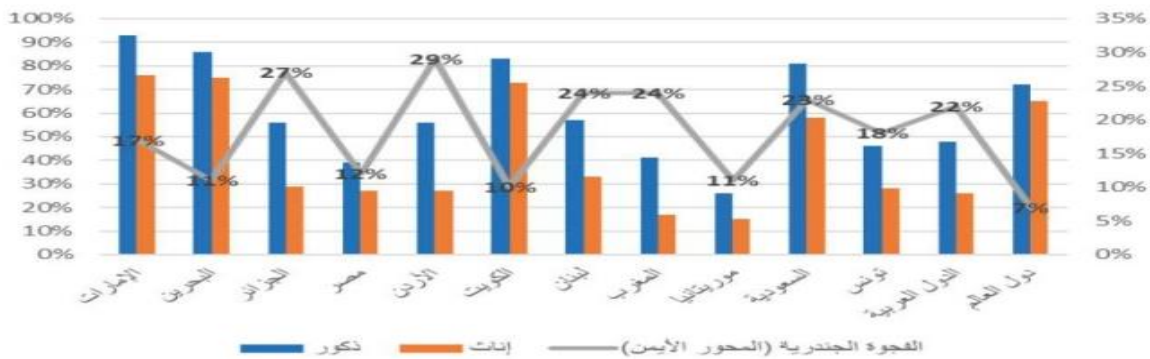
ورغم أن هذه الفجوة قد تقلّصت مقارنة بسنة 2011 التي بلغت فيها 26%، إلا أنها اتسعت مرة أخرى مقارنة بسنة 2014 التي سجلت فيها 16%، مما يدل على استمرار التحديات البنيوية والاجتماعية التي تواجه تحقيق شمول مالي متوازن في المنطقة العربية¹، انظر الشكل رقم 4:

الشكل رقم 3: ملكية الحسابات في مؤسسة رسمية كنسبة من البالغين فوق 15 سنة



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على اتحاد المصارف العربية.

الشكل رقم 4: الفجوة بين الحنسين في الدول العربية مقارنة مع دول العالم عام 2017



المصدر : (عطية 2019 ص 14)

¹. واسطي اسماء، فوقية خديجة، الشمول المالي في البلدان العربية مع الإشارة لحالة الجزائر، محلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، العدد 01، المجلد 04، ص 229-230

الرسمية دون المستوى المأمول، على الرغم من التحسن الملحوظ الذي سُجِّل في هذا المجال، حيث تضاعفت النسبة تقريبًا من 8% سنة 2014 إلى نحو 15% سنة 2017 (انظر الشكل 5). ويبين هذا الوضع الحاجة الملحة إلى أن تواصل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية جهودها التوعوية الهادي إلى تغيير سلوك الادخار لدى الأفراد، وتشجيعهم على توجيه مدخراتهم نحو القنوات المالية الرسمية. وتجدر الإشارة إلى أن المتوسط العالمي لهذه النسبة بلغ حوالي 27% سنة 2017، ما يعكس الفجوة القائمة بين الدول العربية وبقية مناطق العالم في هذا المجال.

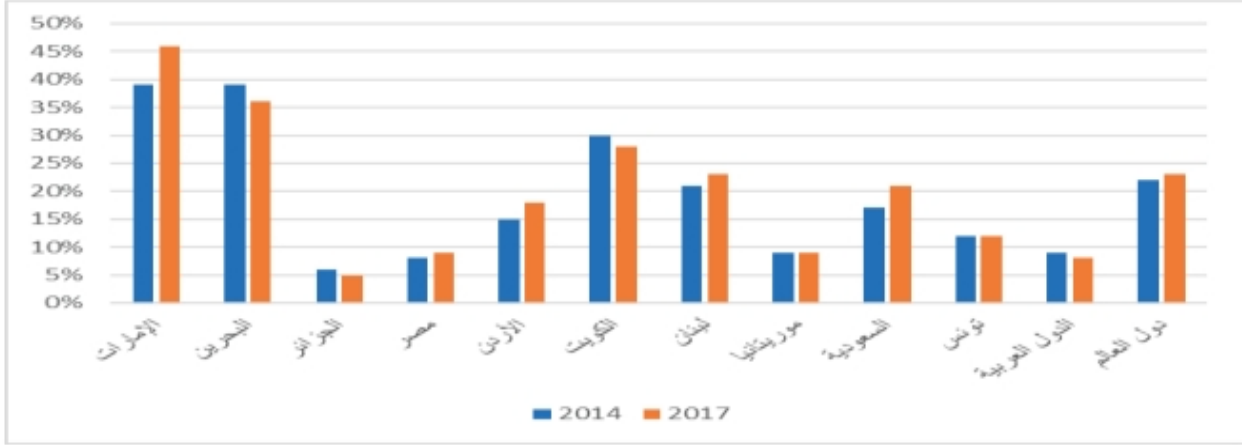
شكل رقم 5: نسبة المواطنين المدخرين في الدول العربية خلال عامي 2014 و 2017



المصدر: (أعطيه، 2019، صفحة 17)

فيما يخص جانب الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية واستخدام البطاقات الائتمانية لدى الأفراد الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة، لا تزال نسبة المقترضين في الدول العربية دون المستوى المأمول، وهو ما يستدعي بذل مزيد من الجهود لتعزيز ثقافة الاقتراض المنظم ورفع معدلات الاندماج المالي. ورغم تسجيل تحسن طفيف في هذا الجانب، حيث ارتفعت النسبة إلى حوالي 14% سنة 2017 مقارنة بـ 13% سنة 2014، إلا أن هذا التطور يبقى محدودًا إذا ما قورن بالمستويات العالمية، إذ بلغت نسبة المقترضين عالميًا 23% سنة 2017 مقابل 22% سنة 2014. ونلاحظ هذا التفاوت استمرار الفجوة التمويلية بين الدول العربية وبقية مناطق العالم، وهو ما يعكس وجود تحديات هيكلية ومؤسسية تتعلق بضعف الوصول إلى الائتمان، وغياب منتجات مالية تتناسب مع احتياجات الأفراد، إلى جانب محدودية الوعي المالي وضعف الثقة في النظام المصرفي الرسمي لدى شريحة واسعة من السكان .

شكل رقم 6:نسبة المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية او الذين قامو باستخدام البطاقات الائتمانية ممن تزيد اعمارهم عن 15سنة خلال عامي 2014و،2017

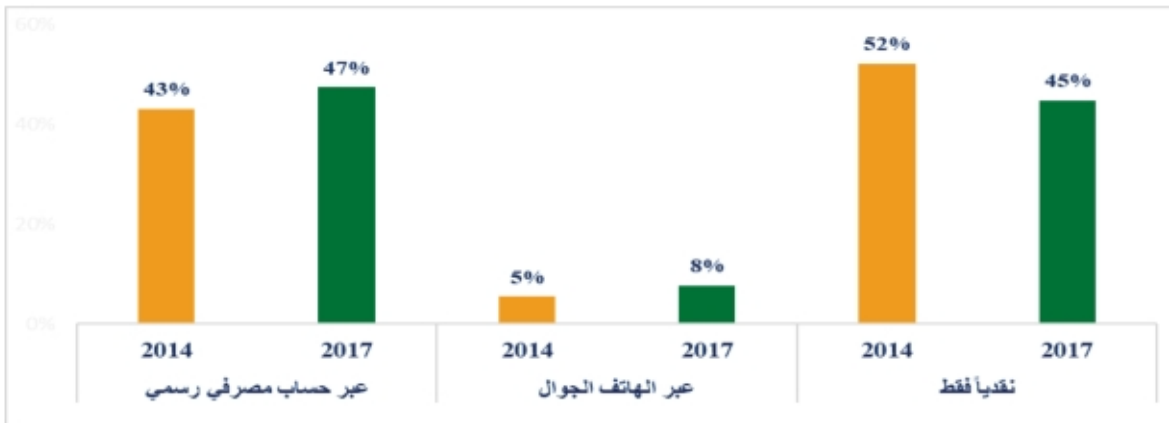


المصدر: (أعطيه، 2019، صفحة 19)

و أما فيما يتعلق ب مؤشرات الخدمات المالية الرقمية، فقد شهدت تحسناً طفيفاً خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2014 و2017، حيث ارتفعت نسبة البالغين (من هم فوق 15 سنة) الذين قاموا بدفع فواتيرهم أو إجراء تحويلات مالية عبر الحسابات المصرفية الرسمية والهواتف النقالة من 43% و5% على التوالي سنة 2014 إلى 47% و8% سنة 2017.

وقد ساهم هذا التحسن في انخفاض نسبة المواطنين الذين يعتمدون على المدفوعات النقدية من 52% سنة 2014 إلى 45% سنة 2017 (انظر الشكل 5)، مما يعكس تزايد تبني الوسائل الرقمية في المعاملات المالية والتحول التدريجي نحو الاقتصاد غير النقدي في المنطقة العربية.

شكل رقم 7:القنوات المستخدمة في التحويلات ودفع الفواتير لدى الدول العربية خلال عامي 2014و2017



المصدر: (أعطيه، 2019، صفحة 20)

1- مفهوم الإقصاء المالي: (الاستبعاد المالي)¹

بدأ الاهتمام بمفهوم الاستبعاد المالي Financial Exclusion يتزايد من قبل الباحثين بعد دراسة Kempson and Whyly 1999، التي أعطت المفهوم الواسع الاستبعاد المالي الذي استخدم لأول مرة من قبل Leyshon and Thift 1993، أما الاهتمام الدولي لتخفيف مستويات الاستبعاد المالي، فقد ازداد تحت مفهوم الشمول المالي ونال اهتماما واسعا من قبل عدد من البنوك المركزية، المنظمات الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي)، مجموعة دول العشرين والعديد من الجمعيات الدولية (عريف، 2019، صفحة 198).

أ- مفهوم الاستبعاد المالي: يستخدم مصطلح الاستبعاد المالي للدلالة على عدة أمور مختلفة، إلا أنه وفي أغلب الحالات يتم تعريفه على أنه :

- مفهوم واسع يصف الافتقار الى الوصول لمجموعة من الخدمات المالية واستخدامها.

- الاستبعاد المالي حالة لا يتمتع فيها جميع الأشخاص بإمكانية الوصول الى المنتجات والخدمات المالية المناسبة، والمطابقة من أجل إدارة أموالهم بشكل أكثر فعالية the National Forum of Financial inclusion, 2008, p1

- يمكن تعريف الإقصاء المالي بأنه عدم مقدرة بعض الأشخاص (طبيعيين كانوا او معنويين) للوصول إلى الى منتجات وخدمات مالية مناسبة ، بتكلفة منخفضة ، عادلة ، وأمنة من مقدمي الخدمات Choudhury & Bgchi, 2016, p43

- اشارت Beck, Demirgüç-Kunt, & Martinez, 2005 كل من الى الوصول للتمويل يختلف تماما عن استعماله، إلا ان كلاهما يشير الى انتشار الاستبعاد المالي. بصفة عامة، يشير الاستبعاد المالي عملية يواجه فيها الأفراد صعوبات في الوصول الى /او استخدام الخدمات و المنتجات المالية في السوق المالية التي تتلاءم مع احتياجاتهم، وبذلك فهو يصف حالة فئة معينة لا تستطيع الوصول ولا استخدام المنتجات المالية المناسبة .

ب- الاسباب الرئيسية للإقصاء المالي في الدول العربية

تتعدد الاسباب وراء انخفاض مشكلة الحسابات المصرفية في المنطقة العربية من اهمها نوجزها فيما يلي :

- عدم كفاية رصيد او اموال العميلافاد معظم البالغين الذين لا يملكون حسابات مصرفية في جميع الدول العربية، ان السبب الرئيسي وراء ذلك هو عدم كفاية الارصدة او الاموال لديهم ويعانون المصريون تحديدا من هذا العائق حيث افاد الكثير من 83% من المستبعدين ماليًا في مصر انهم يعاون من عدم كفاية الاموال لديهم.

- ارتفاع كافة الخدمات المالية بنسبة 70.9%

- نتيجة لعدم الثقة في المؤسسات المالية بنسبة 55.2%

¹ أسامية مطاير، دراسة محددات الاستبعاد المالي في منطقة المغرب العربي باستخدام الجيل الثاني للتكامل المتزامن و منهجية pmgPanel ARDL خلال الفترة 2004-2019، مجلة مجاميع المعرفة، لعدد 01، المجلد 08، افريل 2022، ص 11-12

- قديكون تركيز نسبة الشمول المالي في بعض الدول العربية نتيجة بعد المسافات ، وتتصدر تونس الدولة العربية منحيت نسبة البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية نتيجة بعد المسافات 53.5 %
- عدم توفر الوثائق والشروط اللازمة لفتح حساب مصرفي ويعاني المستبعدون ماليا في ليبيا من عدم وجود الوثائق اللازمة لفتح حسابات مصرفية أكثر من اية دولة عربية اخر بنسبة 33.8 %
- لأسباب دينية وتفضيل العملاء للخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الاسلامية، فإن النسبة الاكبر من المستبعدين ماليا نتيجة لأسباب دينية هم اردنيون بنسبة 17.7%¹

ثانيا: تحديات الشمول المالي في بعض الدول العربية

- يرجع ضعف الشمول المالي في بعض الدول العربية الى النقاط التالية :
- ضعف البنية التحتية للقطاعات المالية العربية، مما يسمح لزيادة فرص النفاذ التمويل.
- عدم تطور مستويات التنافسية بين المؤسسات المالية العربية.
- الاستخدام الضعيف لأنظمة وسائل الدفع الالكترونية في بعض الدول العربية مما يعمل على زيادة الجنود المالي في النظام المالي، والتي يسمح لتنفيذ المعاملات والخدمات المالية بشكل سريع.
- ضعف القدرة المالية للأفراد بسبب تواجد الفقر في بعض الدول العربية مما يعيق تعاملهما مع البنوك و المؤسسات المالية.
- عدم ثقة الأفراد بالمؤسسات المالية وضعف مستوى التثقيف المالي بالدولة المتقدمة مما يصعب من التعامل مع هذه المؤسسات.
- التعاون والتعهدات التي يتعرض لها الأفراد في تنفيذ هذه المعاملات زيادة الى ارتفاع التكاليف المرتبطة بتقديم خدمات².

ثالثا: واقع مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية

- يعتبر الشمول المالي عاملا اساسيا لمراجعة تحديات الفقر والبطالة في الدول العربية، والتي استدعت الضرورية توسيع الشمول المالي.
- لا تزال المنطقة العربية تسجل أدنى مستويات في العالم فيما يخص الشمول المالي، ويمكن تقديم اهم النقاط كما يلي:³

- تمثل نحو 37% فقط من البالغين في الدول العربية حسابات مصرفية، اي حوالي 160 مليون شخص عربي او 63% من البالغين مستبعدين من الخدمات المالية و التمويلية الرسمية.

¹ معروف محمد شعيب رحابلية سيف الدين، مرجع سابق ص 228.

² غماري سهيلة، سنوسي بيير كسي ايمان، زنانيسمية، الشمول المالي وتحدياته في الدول العربية، مجلة اقتصاد المال و الأعمال، العدد 1، المجلد 6، افريل 2023، ص 93

³ معروف محمد شعيب رحيلة سيف الدين، مرجع سابق، ص 224 225.

- تشير الاحصائيات الى 79% من الشباب الذين تتراوح اعمارهم بين 15 و24 سنة في المنطقة العربية لا يمتلكون حسابات مصرفية في اية مؤسسة مالية رسمية وهو أدنى معدل في العالم.

- يمتلك 7% من البالغين ضمن أفقر 40% من الاسر في العالم العربي حسابات مصرفية مقابل 43.4% ضمن اغنى 60% من ، مما يعطي عدم المساواة في امكانية الحصول على الخدمات المالية الرسمية بين الفئات المجتمع حسب الدخل.

- تعاني المرأة العربية من اقضاء واضح في المعاملات المصرفية والمالية، فعلى الرغم من ارتفاع نسبة الشمول المالي لدى النساء من 13.8% سنة 2011 لا يزال يمتلكون حوالي 25.6% فقط من النساء حسابات مصرفية وهي أدنى نسبة عالميا، مقابل 48.3% من الرجال، مما يعكس فجوة كبيرة في نسب الشمول المالي بين الجنسين تصب الى نحو 23%، اي ان فرص المرأة العربية في امتلاك حساب مصرفي تقل عن الرجل بمقدار النصف في اغلب الدول العربية.

- بالنسبة للارياف تحسين نسبة ملكية الحسابات من 11.2% سنة 2011 الى 18.7% سنة 2014 و 27.8% سنة 2017، الا انها لا تزال النسبة الادنى حول العالم.

شكل رقم 3: نسبة المواطنين الذين تزيد اعمارهم عن 15 سنة ويمتلكون حسابات في مؤسسة مالية رسمية في مختلف مناطق العالم

رابعا: واقع مؤشرات الشمول المالي في الجزائر

وفقا لصندوق النقد الدولي لا تزال المنطقة العربية تسجل اعدادنى مستويات في العالم فيما يخص الشمول المالي، حيث ان 18% فقط من عدد السكان في المنطقة العربية يمتلكون حسابات مالية عام 2014 وهي آخر بيانات متوفرة في 2018 مقارنة مع 43% في الدول النامية عامة، و 24% في دول افريقيا، جنوب الصحراء، وتتنخفض هذه النسبة الى 13% عند النساء، كما تشير ارقام مؤشر تعميم الخدمات المالية سنة 2014 على المنطقة العربية باستثناء دول الخليج تسجل اعلى نسبة من البالغين المحرومون من الخدمات المالية، حيث ان 80% من السكان ليس لديهم حساب مصرفي، كما ان نسبة الشمول المالي في الوسط العربي يتراوح بين 21% و 26% سنة 2016، وهذه النسبة أقل من المتوسط العالمي 34.1%¹

اما بخصوص الجزائر تشير بيانات المؤشر المالي التي تنشرها الهيئات المالية المتخصصة (البنك الدولي) ان الجزائر تمتلك المرتبة 141 عالميا في مؤشر الشمول المالي متأخرة عن لبنان، عمان، الكويت، قطر التي تحتل مراتب لا بأس بها في هذا المؤشر، كما أن هناك تباين في معظم المؤشرات في الجزائر خلال العقد الاخير، حيث انه وصل يمتلكو الحسابات البنكية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة بنسبة 50.5% وفوق سن 25 سنة بنسبة 57.5%، كما ان نسبة البالغين الذين اقترضوا من جهات غير رسمية خاصة 1.5% وبنسبة الاقتراض من العائلة والاصدقاء نسبة 13.2%، وهذا المؤشر الاخير يدل على نسبة كبيرة من الجزائريين كباقي

¹فضيل البشير ضيف، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة ادارة الاعمال و الدراسات الاقتصادية، العدد 01، المجلد 06، سنة 2020، ص 480

الدول العربية، مازالت تفضل الاقتراض من العائلة والاصدقاء، كما تشير البيانات ان نسبة كبيرة من من الجزائريين يفضلن الاقتراض من الجهات الغير الرسمية بنسبة 1.5%، وقد يرجع ذلك الى مناطق التركيز نسبة كبيرة من البنوك على اقراض طبقات معينة من المجتمع دون الاخرى.

خامسا: مقارنة الشمول المالي بين الجزائر وبعض الدول العربية

على الرغم من الزيادة الملحوظة في ملكية الحسابات في معظم الدول العربية بين 2011 و 2017 نجد تباينا كبير بين الدول في عام 2017 كانت نسبة ملكية الحسابات مرتفعة بشكل ملحوظ في الإمارات العربية المتحدة و البحرين، والكويت عند نسب 88.2% و 82.6% و 79.8% على التوالي، في حين لا يتجاوز هذا الرقم 25% في كل من اليمن وجيبوتي والسودان وموريتانيا وجزر القمر والعراق وسوريا، نجد الجزائر احتلت مرتبة لا بأس بها مقارنة بمثيلاتها من الدول العربية، حيث نجد هاته النسبة خلال سنة 2014 وصلت الى 50% وانخفضت سنة 2017 لتصل الى 42.8% وهذا راجع الظروف الاقتصادية التي مرت بها الجزائر.

سجلت الإمارات العربية المتحدة الارتفاع الاكبر في نسبة الشمول المالي في المنطقة العربية، حيث ارتفعت ملكية الحسابات من 59.7% عام 2011 الى 88.2% عام 2017، تليها السعودية بنسبة 46.4% عام 2011 الى 71.7% عام 2017، فمصر التي شهدت ارتفاعا في ملكية الحسابات من 9.7% عام 2011 الى 32.8% عام 2017، اما في العراق فبلغت نسبة الشمول المالي 22.7% عام 2017 مقابل 10.6% عام 2011، وتعود اسباب التحسن اجراءات المصارف المتصلة بتطوير خدماتها من خلال توظيف رواتب الموظفين ومنح المزيد من القروض فضلا عن تنامي عدد شركات الدفع الالكتروني.¹

جدول رقم 4: الشمول المالي في الدول العربية، ملكية حسابات نسبة البالغين فوق سن 15 عام

2023	2020	2017	2014	2011	
89	87	88.2	83.7	59.7	الإمارات العربية المتحدة
82	80	82.6	81.9	64.5	البحرين
74	71	79.8	72.9	86.8	الكويت
74	72	71.7	69.4	46.4	السعودية
45	44	44.8	46.9	37.6	لبنان
45	41	42.8	50.5	33.3	الجزائر
44	41	36.9	24.6	25.5	الأردن
46	41	36.9	27.4	/	تونس
68	63	32.8	14.1	9.7	مصر
23	22	22.7	11.0	10.6	العراق

المصدر: من اعداد الطالبة، بالاعتماد على تقارير البنك الدولي سنة 2023.

¹ فضيل البشير ضيف، مرجع سابق، ص 480-481

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للتكنولوجيا المالية و الشمول المالي

لقد سجلت الدول العربية تحسنا ملحوظا في نسب الشمول المالي لدى النساء خصوصا في البحرين ،حيث ارتفعت ملكية الحسابات بين النساء بشكل كبير من 64.5% سنة 2011 الى 82.0% سنة 2023، وفي الإمارات من 59.7% سنة 2011 الى 75.4% سنة 2017 وفي لبنان من 37.6% سنة 2011 الى 45.0% سنة 2023 وفي مصر من 9.7% الى 32.8% شهدت الجزائر انخفاض في مستوى الشمول المالي من 50.5% سنة 2014 الى 44.0% سنة 2023 ،وذلك بسبب الظروف السابقة الذكر، من جهة اخرى لاتزال النساء تعاني من اقضاء مالي في كل من اليمن وجيبوتي والسودان و المغرب والعراق ،حيث يمتلك أقل من 20% من النساء حسابات في مؤسسات مالية رسمية وتنخفض هذه النسبة الى أقل من 7% في اليمن ،وتستمر الفجوة بين الجنسين في مسألة الشمول المالي نتيجة امتلاك الذكور حسابات ضعف ما تملكه النساء تقريبا في معظم الدول العربية حيث لا تزال المرأة العربية تعاني بشكل عام من صعوبة الوصول الى القنوات المالية الرسمية اكثر من الرجال نتيجة الحواجز الهيكلية بما في ذلك القيود القانونية والعقبات التنظيمية(متطلبات اعرف عميلك)وبالتالي تقتصر الى الادوات المالية الاساسية اللازمة لتملك الاصول والتمكين الاقتصادي.

جدول رقم 5: الشمول المالي في الدول العربية ملكية حسابات كنسبة من البالغين فوق سن 15 عام، ذكور

-إناث

		إناث			ذكور					الدول العربية
2023	2020	2017	2014	2011	2023	2020	2017	2014	2011	
92%	90%	75.4%	66.7%	48.8%	85%	82%	92.7%	90.0%	68.6%	الإمارات العربية المتحدة
79%	/	73.5%	64.0%	79.6%	89%	/	86.3%	90.2%	79.0%	البحرين
94%	/	58.2%	61.1%	15.2%	96%	/	83.3%	79.3%	92.7%	الكويت
82%	78%	59.5%	/	/	69%	64%	80.5%	75.3%	72.7%	السعودية
16%	/	29.3%	40.1%	20.4%	27%	/	56.7%	62.4%	49.4%	لبنان
47%	44%	26.6%	15.5%	17.4%	38%	35%	56.3%	60.9%	46.4%	الجزائر
34%	/	28.4%	20.7%	غم	60%	/	56.3%	33.3%	7.33%	الأردن
45%	42%	27.0%	9.3%	6.5%	30%	27%	38.7%	18.8%	12.7%	تونس
27%	/	15.9%	21.2%	10.2%	41%	/	34.4%	27.3%	28.7%	فلسطين
15%	/	19.5%	7.4%	7.5%	23%	/	25.8%	14.6%	13.5%	العراق
32%	/	15.5	21.1	12.1%	45%	/	26.3%	24.8%	23.3%	موريتانيا

المصدر: من اعداد الطالبة ، بالاعتماد على تقارير البنك الدولي سنة 2023

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تباينا واضحا في مستويات الشمول المالي بين النساء والرجال في الدول العربية خلال السنوات 2011 و 2017 و 2023. ورغم التحسن الملحوظ في نسبة امتلاك النساء للحسابات البنكية في بعض الدول، مثل الإمارات والكويت ومصر والجزائر، إلا أن الفجوة بين الجنسين لا تزال قائمة في معظم الدول العربية.

ففي الوقت الذي تجاوزت فيه نسبة امتلاك الرجال للحسابات المصرفية 90% في بعض الدول الخليجية، ما تزال النسبة لدى النساء أقل من 30% في عدد من الدول مثل العراق، فلسطين، وموريتانيا.

ويعكس هذا الوضع عدم تكافؤ الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، الناتج عن القيود القانونية، وضعف الثقافة المالية، وغياب منتجات مالية تراعي احتياجات المرأة لذلك من الضروري أن تعمل الدول العربية على تقليص الفجوة الجندرية في الشمول المالي من خلال برامج توعية مالية، وتسهيل إجراءات فتح الحسابات، ودعم المشاريع النسائية الصغيرة.

المطلب الثاني : الجهود الوطنية المبذولة التي تعيق توسع الشمول المالي في الجزائر

يسعى بنك الجزائر (البنك المركزي) بصفته المسؤول على السياسة النقدية في البلد لتعزيز الشمول المالي، من خلال اربع محاور اساسية: تطوير البنية التحتية، توفير الحماية لمستهلكي الخدمات المالية، تطوير منتجات وخدمات مالية مناسبة بالإضافة إلى تعزيز النوعية و التثقيف المالي، يتم توضيحها في النقاط التالية:¹

اولا:دعم البنية التحتية المالية: يعد توفير بنية مالية تحتية قوية لتلبية متطلبات الشمول المالي احد الركائز الاساسية التي يسعى بنك الجزائر لتحقيقها، وهو ما يتطلب تحديد اولويات لتجهيز هذه البنية التحتية لتعزيز النمو الاقتصادي وتسيير وصول المواطنين للخدمات المالية وهو الهدف الاساسي الاسمى للشمول المالي، وتتضمن تلك الاولويات مايلي:

1-البيئة التشريعية:توفير بيئة تشريعية ملائمة بما يدعم مبدأ الشمول المالي من خلال إصدار وتعديل التعليمات واللوائح التي تنظم نشاط المؤسسات المالية، ومن أهم التشريعات قانون رقم: 23-09 المؤرخ في 22:جويلية 2023،الذي يتضمن القانون النقدي والمصرفي وهو الالية التنظيمية التي تحكم دارو و تشغيل بنك الجزائر وتحديد صلاحياته وعملياته، حيث ينظم القانون تكوين وصلاحيات المجلس النقدي والمصرفي ويحدد مهام وصلاحيات اللجنة المصرفية على وجه الخصوص.

2-الانتشار الجغرافي: تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال توسيع شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية وإنشاء نقاط وصول للخدمات المالية الى وكلاء البنوك، خدمات الهاتف البنكي،نقاط البيع،والصرافات الالية،خدمات

¹ كردوسي مروة، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي،دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث ، ص238-247.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للتكنولوجيا المالية و الشمول المالي

التأمين وغيرها، وفقا للتشريعات الدولة، بالإضافة الى تطوير نظم الدفع و الاستفادة من التطورات التكنولوجية من خلال توسيع الخدمات المالية الرقمية.

الجدول رقم 6: تطور القطاع البنكي الجزائري (عدد البنوك الانشطة - عدد الوكالات) 2021-2014

	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	
	الوكالات	البنوك	الوكالات	البنوك	الوكالات	البنوك	الوكالات	البنوك	
البنوك	1603	19	1575	20	1551	20	1525	20	1501
البنوك العمومية	1202	6	1185	6	1172	6	1155	6	1142
البنوك الخاصة	401	13	390	14	379	14	370	14	359
المؤسسات المالية	97	8	96	8	91	8	92	8	94
المؤسسات المالية العمومية	97	6	79	6	75	6	76	6	77
المؤسسات المالية الخاصة	18	2	17	2	16	2	16	2	17
المجموع	1700	27	1671	28	1642	28	1617	28	1595

المصدر : من إعداد الطالبة، بالإعتماد على الموقع :

-بنك الجزائر (2019) : التقرير السنوي 2018 لتطور الإقتصادي والنقدي للجزائر ص 75 ، <http://www.bank of algeria.dz>

/wp_content/uploads/2023/06/rapport 2018arab.pdf.

-بنك الجزائر (2022) : التقرير السنوي 2021 لتطور الإقتصادي والنقدي بالجزائر ص 49 <http://www.bank of algeria.dz>

/wp_content/uploads/2022/12/rapport dactivite-banque -d algerai-anne 2021-version-arab 06/10/2022

من خلال معطيات الجدول يتضح أن الجزائر شهدت تطورا طفيفا في عدد البنوك النشطة والوكالات البنكية خلال سنة 2021. فقد بلغ عدد البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر إلى غاية نهاية ديسمبر 2021 نحو 27 بنكاً ومؤسسة مالية، تتخذ جميعها مقراتها الاجتماعية في الجزائر العاصمة، وتوزع حسب طبيعة نشاطها بين بنوك تجارية ومؤسسات مالية متخصصة.

كما تضم شبكة البنوك الجزائرية ما مجموعه 1603 وكالة بنكية، منها 1202 وكالة تابعة للبنوك العمومية و401 وكالة تابعة للبنوك الخاصة. أما بالنسبة إلى المؤسسات المالية، فقد بلغ عدد وكالاتها 97 وكالة، ليصل بذلك إجمالي الوكالات البنكية والمالية في نهاية سنة 2021 إلى حوالي 1700 وكالة، مقارنةً بـ 1671 وكالة سنة 2020.

ويعتبر هذا التطور الإيجابي مؤشراً على تضافر جهود السلطات العمومية والسلطة النقدية خلال سنة 2021، والتي سعت إلى احتواء آثار الأزمة الصحية لجائحة كوفيد-19، وتعزيز مبادئ الشمول المالي من خلال توسيع شبكة الخدمات البنكية وتحسين الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية عبر مختلف مناطق البلاد. يلتزم بريد الجزائر في إطار السياسة القطاعية، دائما بتقديم خدمة عامة عالية الجودة والتقرب من المواطنين، وفي هذا السياق، لا يزال عدد مكاتبها يتزايد كما هو مبين :

جدول رقم 7: تطور عدد مكاتب البريد خلال 2014-2023

المؤشرات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
عدد مكاتب البريد	3633	3678	3755	3824	3907	4000	4057	4106	4189	4220
عدد مكاتب البريد في الخدمة	3533	3585	3954	3743	3511	3862	3984	4055	4143	4170
عدد مكاتب البريد خارج الخدمة	167	168	152	314	545	279	143	149	234	88

المصدر: من إعداد الطلبة، بالاعتماد على :

وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية (2022): تقرير المؤشرات البريدية في الجزائر 2022، مديرية الاحياء والدراسات والإشراف ص3.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن هناك تطورا مستمرا في البنية التحتية لقطاع البريد في الجزائر، والمتمثلة في عدد مكاتب البريد المنتشرة عبر التراب الوطني خلال الفترة 2014-2023. فقد شهدت مكاتب البريد نموا إيجابيا متواصل منذ سنة 2014، حيث ارتفع عددها من 4106 مكاتب سنة 2021 إلى 4220 مكتب في نهاية سنة 2023، أي بزيادة قدرها 83 مكتب جديد خلال سنة 2022. وتجدر الإشارة إلى أن عدد مكاتب البريد التي كانت في الخدمة فعليا بلغ 4170 مكتب سنة 2023، أي ما يعادل 98.90% من إجمالي المكاتب، أما المكاتب المتبقية خارج الخدمة، فهي إما مكاتب جديدة تم استلامها ولم تُفتح بعد، أو مكاتب مغلقة مؤقتا بغرض إعادة التأهيل والتحديث،

3- الاستفادة من التطورات التكنولوجية: تعمل الجزائر على تطوير وتحسين الاتصال وتبادل المعلومات من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية، كذلك الدفع عبر الهاتف المحمول، وذلك لتيسير الوصول الى الخدمات المالية بتكلفة قليلة وفعالية عالية .

ثانيا: الحماية المالية للمستهلك: للحفاظ على حقوق مستهلكي الخدمات المالية وضمان حصولهم على حقوقهم عند التظلم، ونظرا لما اظهرته الازمة المالية العالمية من تباين في المعلومات وعدم توازن القوى بين مزودي الخدمات المالية و العملاء، كان لابد من ايجاد اطار تشريعي وتنظيمي واضح يحدد العلاقة بين كل من مقدمي الخدمات المالية والبنكية ومستهلكي الخدمات المالية والبنكية، وفي اطار مأكلة التطورات الحاصلة في المجال البنكي، وتحسين الخدمات المالية للمستهلكين سعت الجزائر كغيرها من الدول على وضع ترسانة هائلة من النصوص القانونية و التنظيمية حيث تنقص المادة 34فقرة 4من من الدستور الجزائري لينة 2016 على ان : القانون يحمي حقوق المستهلكين ،ويمنع القانون الاحتكار و المنافسة غير النزيهة" ، كما ينص مشروع

تعديل الدستور لسنة 2020 غدفي مادته 26 على أنه : " تعمل السلطات العمومية على حماية المستهلكين بشكل يضمن لهم الأمن و السلامة و الصحة وحقوقهم الاقتصادية"، و يعتبر حق المستهلك في تبقي الخدمات البنكية احد هاته الحقوق ،والتي اصبحت بحاجة ملحة الى حماية قانونية شاملة في ظل تطور المؤسسات البنكية ،والزانية التعامل معها قانونا في الكثير من المعاملات .

ثالثا :تطوير خدمات ومنتجات مالية مناسبة : تسعى الجزائر جاهدة كغيرها من الدول الى تيسير الحصول على الخدمات المالية و الوصول إليها وتقديمها للأفراد والمنشآت ،وذلك من خلال تطوير الخدمات والمنتجات المالية التي يتلقاها العميل بأقل التكاليف وبجودة عالية ،عملت الجزائر على تخفيض الرسوم والعملات غير المبررة المفروضة على العملاء وكذا الخدمات المالية غير المناسبة التي تتم مقابل قيام العملاء بدفع عمولات حيث نصت المادة 14 من النظام رقم 01-20 النورخ في :15 مارس 2020 لبنك الجزائر ،المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات البنكية:" ينبغي على البنوك أن تقدم مجانا الخدمات البنكية القاعدة الآتية: فتح واقفال الحسابات بالدينار ،منح دفتر الشبكات ،منح دفتر الادخار ،منح بطاقات داخلية ،عمليات الدفع نبدا لدى البنك الموطن ،اعداد وتسليم او إرسال عند الاقتضاء كشف حساب سنوي لدى الزبون ،الاطلاع على الحساب عن بعد ،عملية تحويل ما بين الخاص على مستوى نفس البنك ،هذه العمليات المقدمة أصبحت مجانا و تعتبر نقلة كبيرة لصالح الزبائن ومن شأنها تعزيز الشمول المالي في الجزائر .

هذه الاتفاقية التعاونية هي فرصة كبيرة لتطوير قطاع الدفع الالكتروني في الجزائر ،نظرا الأهمية البالغة التي تكتسيها هذا الأخير ،بصفته جزء من التحول الرقمي على الصيد العالمي ،لا سيما ان النمو التكنولوجي السريع يسهل العمليات التجارية ويحسن خدمات الدفع والتسويق بما يخدم المواطنين والمؤسسات على حدى سواء ،ويأتي هذا في ظل اعتماد تقنيات حديثة ومبتكرة في بيئة موثوقة ومرنة للتعاملات المالية الالكترونية ،من شأنها دفع التجارة الالكترونية و النهوض بالاقتصاد الوطني .

رابعا:تعزيز التوعية و التثقيف المالي: يعتبر التثقيف المالي خطوة اساسية ومحورية نحو تحقيق الشمول المالي ،حيث يعرف بأنه : "العملية التي تتم من خلالها تحسين إدراك المستهلكين والمستثمرين لمفهوم الخدمات والمنتجات المالية المتوافرة و المخاطر المثالية لها ،وذلك عن طريق تقديم المعلومات والارشاد و النصيحة المالية الموضوعية.

وتبين الدراسات أن العلاقة بين الثقافة المالية والشمول المالي هي ثنائية الاتجاه ،ففي حين تساهم المعرفة المالية في تعزيز الشمول المالي ،فإن امتلاك الحسابات البنكية او استخدام البطاقات الائتمانية او الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية ،قد يعمق ايضا مهارات العملاء المالية ،كما بينت دراسة استقصائية نشرت في الموقع الالكتروني لبنك الدولي سنة 2013،حول تنمية القطاع المالي ،،أجريت من قبل مختصين في المجال المالي (بنوك مركزية ،وزارات المالية ،وومثلي المؤسسات غير الحكومية من 75 دولة في العالم)،وقد اكدت النتائج ان التثقيف المالي بعد من الازكان الرئيسية التي تعمل على تعزيز الشمول المالي ،وبالتالي حماية

المستهلك المالي ،اذ ان ايجاد عميل أو مواطن مثقف ماليا يعمل على زيادة الثقة بالنظام المالي ،ويقلل من احتمالية تعرض الشخص للنصب والاحتيال.

تشير الدلائل الدولية ليس فقط في الدول النامية ،وانما كذلك في الدول المتقدمة الى انخفاض مستويات التنقيف المالي واختلاف السلوك المالي للمرأة ،مقارنة بالرجل وهو ما يعزى الى عدد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية ،وبالتالي لا تتوفر للمرأة المعرفة المالية التي تمكنها من المقارنة ما بين الخدمات المالية المختلفة ،وفهم المصطلحات المالية ،واتخاذ قارات مالية صائبة بشأن ادارة الاموال ،وبالتالي تنخفض مستويات الثقة المالية لديهم ويتعرضن بشكل اكبر للتقلبات في سلوكهن المال مقارنة بالرجال .

من هذا المنبر تسعى الدولة الجزائرية الى تمكين المرأة في مجال التنمية و القيام بدورها الاقتصادي والاجتماعي ،حيث وفرت بيئة قانونية داعمة للمشاركة الايجابية للمرأة ،ويتضح ذلك في حرص الدستور و المنظومة التشريعية في الجزائر على اسهم المرأة في نشاطات الحياة وتوعيتها ،وفي مقدمتها الانشطة الاقتصادية ،هذا فضلا عن الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها والانحازات المؤسساتية التي تم ارساؤها لتحقيق المرأة وتفعيل دورها في التنمية ،وذلك بالاعتماد على وكالات تشجع المرأة نحو العمل الخاص و الرسمي ،ومن أهم الوكالات الفاعلة في مجال التمويل : الوكالة الوطنية لتسيير القرص المصغر ENGEM الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAN ،الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات ANADE ،وهذه الاخيرة تساعد على دخول المرأة الى عالم الأعمال عن طريق تقديم الدعم المالي لها ومراقبتها لتعزيز دورها في المجتمع ¹.

جدول رقم 8: مساهمة الوكالة البنكية لتسيير القرص المصغر في تمويل المشاريع الاقتصادية للمرأة سنة

2023-2022

توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس لسنة 2023		توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس لسنة 2022		جنس المستفيد
النسبة(%)	العدد	النسبة(%)	العدد	
63.25%	578711	63.63%	601032	نساء
36.75%	3363340	36.37%	343526	رجال
100%	915051	100%	944588	المجموع

المصدر : من إعداد الطالبة ،بالاعتماد على النوقع : -الوكالة الوطنية لتسيير القرص المصغر

، <http://www.angem.dz/ar/home.php> ،شهد بتاريخ: 2024/03/20

يتضح من بيانات الجدول أن النساء يشكلن النسبة الأكبر من المستفيدين من القروض خلال سنتي 2022 و2023، حيث بلغت 63.63% سنة 2022 و63.25% سنة 2023، مقابل 36.37% و36.75% للرجال

¹ كروسي مروة ، مرجع سابق،ص232-246.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للتكنولوجيا المالية و الشمول المالي

على التوالي، ويوضح هذا التوزيع استمرار تفوق النساء في الاستفادة من التمويلات، رغم الانخفاض الطفيف في عدد القروض الممنوحة لهن سنة 2023 مقارنة بالسنة السابقة.

ويعكس ذلك من جهة تنامي مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومن جهة أخرى فعالية السياسات المالية والمصرفية التي تهدف إلى تعزيز الشمول المالي وتمكين المرأة اقتصاديا. ومع ذلك، فإن هذا الاتجاه يستدعي الاستمرار في دعم مبادرات التمويل الموجهة للنساء، خاصة في المناطق الريفية، لضمان تحقيق توازن واستدامة في توزيع الفرص التمويلية بين الجنسين.

المطلب الثالث : التحديات التي تعيق توسع الشمول المالي في الجزائر

من الاسباب والعوامل التي حالت دون توسع الشمول المالي في الجزائر نجد :
أولا: ضعف الانتشار البنكي : تم الاعتماد في هذا التحليل على النسب المعيارية العالمية لمؤشر الانتشار البنكي والكثافة البنكية ،كما هو موضح في الجدول الموالي :

جدول رقم 9: الانتشار البنكي والكثافة البنكية في الجزائر (2014-2023)

السنوات	عدد السكان (مليون نسمة)	العديد الاجمالي الفروع البنكية	الانتشار البنكي	الكثافة البنكية لكل 10000 نسمة
2014	38760168	1531	25316	0.395
2015	39543154	1556	25413	0.394
2016	40339329	1577	25579	0.391
2017	41136546	1595	25790	0.388
2018	41927007	1617	25928	0.386
2019	42705368	1642	26008	0.384
2020	43451666	1671	26003	0.385
2021	44177969	1700	25987	0.385
2022	46000000	1721	26730	0.266
2023	46700000	1747	42000	0.266
الانتشار البنكي= عدد السكان/ عدد الفروع (فرع لكل 10000 نسمة)				
الكثافة البنكية (نموذج كامبيرون)= عدد الفروع/ عدد السكان * 10000				
تساوي 1: مثالي أكبر من 1: انحراف موجب أقل من 1: انحراف سالب				

المصدر: من اعداد الطالبية، بالاعتماد على الموقع :

world bank Data as, <https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?Location=DZ> -

بنك الجزائر (2019): التقرير السنوي 2018 للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص75، http://www.bank-of-algeria.dz/wp/content/upload/2024/06/rapport_2018arab.pdf -

algeria.dz/wp/content/upload/2024/06/rapport_2018arab.pdf

-بنك الجزائر 2022: التقرير السنوي 2021 للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص49، <https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/12/Rapport-dactivite-Bank-dalgerie-Annee-2021-versionARAB-06-10-2022.pdf>

نستنتج من خلال معطيات الجدول أن عدد الفروع البنكية في الجزائر عرف ارتفاعاً تدريجياً من 1531 فرعاً سنة 2014 إلى 1747 فرع سنة 2023، مقابل نمو مستمر في عدد السكان من حوالي 38.7 مليون إلى 44.1 مليون نسمة خلال نفس الفترة.

ورغم هذا التطور العددي في الفروع، إلا أن مؤشري الانتشار والكثافة البنكية ظلا شبه مستقرين عند حدود 0.38 فرع لكل 10.000 نسمة، ما يعكس ضعف التوسع البنكي مقارنة بالنمو الديمغرافي.

ويُظهر هذا الوضع أن المنظومة البنكية لا تزال دون المستوى المثالي (1) حسب نموذج Cameron، مما يشير إلى حاجة ملحة لتعزيز انتشار المؤسسات البنكية، خاصة في المناطق الريفية والجنوبية، قصد تحقيق شمول مالي أوسع وتحسين الوصول إلى الخدمات المالية.

ثانيا: ارتفاع معدلات البطالة: بعد التوظيفة أحد العوامل المؤثرة بشكل في الشمول المالي، فالأفراد الذين هم عاطلين عن العمل أو الذين يعملون في وظائف غير منظمة وغير مضمونة، قد يواجهون تحديات كبيرة في الوصول إلى الخدمات المالية والمشاركة في النظام المالي نتيجة عدم استقرارهم المالي .

ثالثا: ضعف التوجه نحو الاقتصاد غير النقدي : تعتبر مشكلة الاعتماد المفرط على السيولة النقدية في الإقتصاد الوطني من التحديات الاقتصادية تواجهها العديد من البلدان، والجزائر ليست استثناء من هذا، حيث أن مختلف المعاملات الاقتصادية لهذه الأخيرة يتم تسويتها نقدا دون اللجوء إلى الحسابات البريدية أو البنكية **رابعا :ضعف التنقيف المالي للمرأة :** ضعف التنقيف المالي بعد تحديا كبيرا في العديد من البلدان حول العالم ومن بينها الجزائر، فعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة والجهات المعنية في الجزائر لتعزيز التنقيف المالي خاصة في مجال دعم البرامج التي تستهدف تمكين المرأة في مجال التمويل والاستثمار، إلا أنها لا تزال مختلفة عن الركب.

على الرغم من أن التحديات كبيرة في الجزائر وكذلك الفرص، إلا أن الحكومة تسعى إلى اعتماد إستراتيجيات للشمول المالي تهدف إلى تحسين إمكانية حصول المرأة على التمويل وعلى الخدمات المالية المرتبطة بذلك، حيث تجدر الإشارة أن الخدمات المالية الرقمية المبتكرة تتمتع بإمكانية كبيرة لتسريع هذه العملية عن طريق تمكين النساء ذات الدخل المنخفض من الوصول إلى الخدمات المالية على القنوات غير التقليدية، إلا أن ذلك ليس أمرا مسلما به، لأنه يتطلب تطبيق نهج مدبوس بعناية لضمان تطور النظم الناشئة للبيئة الأساسية للتمويل

الرقمي بالجزائر ،بحيث تشمل المرأة بدلا من اهمالها ،وقد تم انتاج عدة عوامل من شأنها ان تساهم في استمرار الضعف في هذا المجال :

1-التحديات الاقتصادية:تواجه الجزائر تحديات اقتصادية بسبب تراجع أسعار النفط والتي تعبر مصدرا رئيسيا للايرادات ،هذا ما يؤدي الى تقليل القدرة على تخصيص المزيد من الموارد البرامج التثقيف المالي.

2-التحديات التعليمية: قد يكون هناك نقص في التعليم المالي في المدارس و الجامعات ،مما يترك الأفراد بدون الاسس الاساسية إفهم وادارة الامور المالية.

3-التوجه نحو الاقتراض يمكن أن يؤدي انتشار الاقتراض غير السؤل الى تجاهل اهمية التثقيف المالي ،حيث بفضل البعض اللجوء الى الديون بدلا من التوجه نحو الادخار والاستثمار الذكي.

4-نقص الوعي و التوجه: يمكن أن يلعب الجهل ونقص الوعي دورا كبيرا في عدم التفاعل مع برامج التثقيف المالي.

التغلب على ضعف التثقيف المالي في الجزائر ،يجب على الحكومة و المؤسسات المالية والتعليمية العمل معا لتطوير برامج تثقيف مالي فعالة ،تستهدف مختلف شرائح المجتمع ،يمكن ان تشمل هذه البرامج توفير مواد تعليمية وورش عمل وتوجيه مالي شخصي للأفراد والاسر ،كما يمكن تعزيز الوعي بأهمية التخطيط المالي و الادخار من خلال حملات اعلامية ونوعية .¹

المبحث الثالث: دور التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي في الجزائر

التكنولوجيا المالية تعد من الحلول الرئيسية النهوض بالقطاع المالي والمصرفي وتعزيز الشمول المالي ،حيث تساهم في توفير كافة الاحتياجات المالية والمصرفية وتمهيدا للوصول إليها بأسهل الطرق وبأقل تكلفة ممكنة وذلك كافة فئات المجتمع ومساعدتهم على كيفية الاستفادة من تلك وتوفير الحماية لهم وقد ادى التطور السريع في المنتجات والخدمات والعلاقة توفير وتسهيل المعاملات المالية داخل و عبر الحدود الى قيام الحكومات والبنوك المركزية وكذلك شركات التكنولوجيا المالية بإنتاج منتجات رسمية لتلبية احتياجات الفئات المحرومة وذوي الدخل المحدود لتحقيق الشمول المالي .

¹ كريدوسي مروة ،مرجع سابق ،ص247-254

المطلب الاول: خدمات التكنولوجيا المالية لتسريع الشمول المالي

جاءت التكنولوجيا المالية لتسريع المعاملات وايصالها للخدمات المالية لكافة أفراد المجتمع ومن بين هذه الخدمات:¹

اولا: خدمات الدفع: تعني النشاطات المصرفية الأكثر نشاطاً ومرونة والتي تقدمها التكنولوجيا المالية العديد من العملاء بحيث توفر لهم مجموعة اساليب الدفع منها:

-الدفع عبر الهاتف النقال .

-تبادل العملات بدون تكلفة .

-تبسيط عمليات الدفع بين الأفراد .

-ادارة تدفقات الدفع المتاحة للتجارة الالكترونية وتسهيل عمليات الدفع عبر الانترنت .

ثانيا: الخدمات المصرفية الموجهة للأفراد: تشمل الخدمات المصرفية النشطة الوجهة الأفراد عبر الانترنت دون اي وجود مادي للوكالة بتكاليف منخفضة، وتشمل ايضا حلول لتسيير الميزانية، وكذا ادوات متنوعة الإدارة المالية الشخصية .

ثالثا: الاستثمار و التمويل: تقوم التكنولوجيا المالية باستقطاب مدخرات الأفراد عن طريق تقديم البساطة في القروض الممنوحة وتوفير منصات التمويل الجماعي للشركات، سواء كان في شكل القروض او استثمار في راس المال او في شكل تبرعات، وايضا تقديم الاستثمار عبر الاقتراض لمساعدة الأفراد في ادارة مدخراتهم وتحليل المخاطر وتقديم العميل مقترحات متنوعة الاستثمار ان المالية .

رابعا: خدمات مقدمة للبنوك على اساس قاعدة كبيرة للمعطيات: وهي تقدم حلول موجهة القطاع البنكي والمصرفي من خلال جمع وتحليل قاعدة كبيرة من البيانات، التي من شأنها تحسين ادارة العلاقة مع الزبون (سلوك الشراء، الادخار الملائمة المالية) كما تعمل في مجال الأمن السيبراني، وذلك من خلال الكشف المبكر لاي احتيال في سلوك المتعامل مثل: تحديد المكان الجغرافي للهواتف النقالة او تفتقر البيانات و المعلومات السحابية، تقوم ايضا التكنولوجيا المالية بتحليل المخاطرة وتقديم ادوات مساعدة في اتخاذ القرارات حول ادارة المحافظ المالية وتسهيل إعداد التقارير التنظيمية .

خامسا: الخدمات الموجهة للبنوك والشركات: تقدم التكنولوجيا المالية العديد من الحلول من اجل تحسين ادارة الشركات المالية كالبانوك نجد تقنية البانوك تنسب الى تطور حلولاً تعتمد على تعبئة السلوكيات لتسجيل المعاملات، اما بالنسبة الشركات تقدم ايضا التكنولوجيا المالية حلول مثل: برامج معالجة المعلومات وإدارة المخاطر.²

¹بن سنوسي العمر، علماوي احمد، التكنولوجيا المالية كمدخل لتكوين الخدمة المصرفية الالكترونية في البانوك العمومية، دراسة الإمارات العربية المتحدة، العدد2، المجلد7، سنة2020، ص 186

²بن سنوسي العمر، علماوي احمد، مرجع سابق، ص 186.

المطلب الثاني: علاقة التكنولوجيا المالية بالشمول المالي في الجزائر.

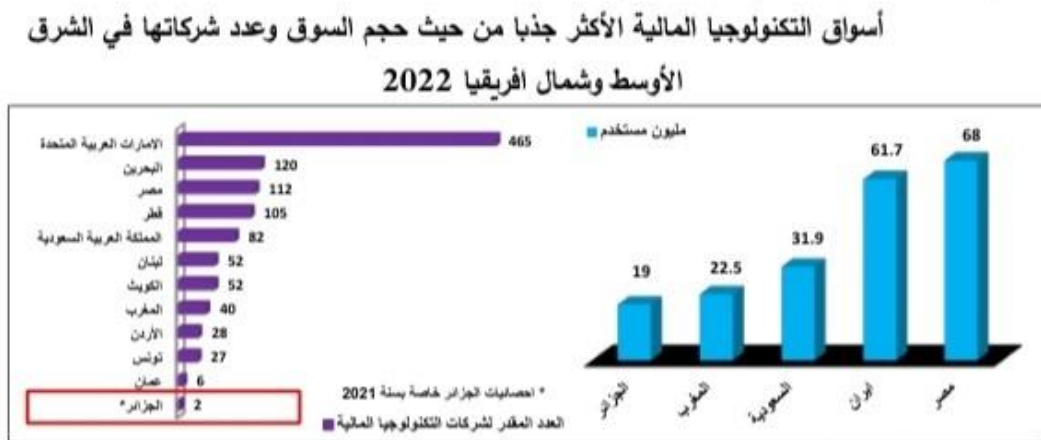
تكتسب التكنولوجيا المالية في الوقت الحالي زخما في بعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ،ولا يخفى على أحد الاثر البالغ الذي أحدثته في جميع المجالات على غرار القطاع المالي، حيث كان الثورة في قطاع الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات دورا كبيرا في نمو حجم المعاملات المالية واتساع قرعة النفاذ و الوصول الخدمات المالية خاصة في المناطق المستبعدة ،وتوضح الجائحة زيادة رقمنة الخدمات المالية اتجاه عام سيستمر لعقود قادمة .

أولا: تطور خدمات التكنولوجيا المالية في الجزائر

تقوم كل إستراتيجية الشمول المالي على عامل التكنولوجيا المالية ،التي تعد المعزز الاساسي لتلك الاستراتيجية و المساعدة على انتشار وتعميم الخدمات المالية في اطار الشمول ،فمن خلال تحليل وضعية شركات التكنولوجيا المالية في الجزائر تم التوصل الى انها جدا متراجعة مقارنة مع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ،التي خطت خطوات كبيرة في هذا المجال تماشيا مع التحول الرقمي في العالم ¹.

شكل رقم 8: اسواق التكنولوجيا المالية الأكثر جذبا من حيث حجم السوق و عدد شركاتها في الشرق الأوسط

وشمال إفريقيا 2022



المصدر : من إعداد الطالبة ،بالاعتماد على الموقع :

The fintech time (2023) : fintech the middle east & Africa report, Aconomic development through prosperity with fintech ,pp34-35

https://issuu.com/fintechtimes/docs/the_fintech_times_fintech_middle_ea_ae91c7221

11:50 2024/03/20 شوهديوم fbcfe.

يتضح بجلاء أن الجزائر تعتبر من أكثر الأسواق التكنولوجية جذبا في مجال التكنولوجيا المالية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إذ احتلت المرتبة الخامسة بعدد يقارب 19 مليون مستخدم للتطبيقات المالية

¹ كرويكردوسي مروة ، نرجع سابق ، ص255-257.

البنكية، مما يعكس وجود سوق استراتيجي واعد تسعى الدولة من خلاله إلى دعم الشركات الناشئة في مجال الخدمات المالية غير البنكية، تعزيزا لمبدأ الشمول المالي الذي تعمل على تحقيقه تدريجي. وفي المقابل، جاءت مصر في الصدارة كأكثر الأسواق جذب وربحية في المنطقة بعدد 68 مليون مستخدم للتطبيقات المالية غير البنكية، تلتها إيران بـ 61 مليون مستخدم، ثم المملكة العربية السعودية بـ 31 مليون مستخدم، والمغرب بـ 22 مليون مستخدم.

ورغم هذا التقدم النسبي في حجم المستخدمين بالجزائر، إلا أن الدمج الحقيقي بين القطاع المالي والتكنولوجي لا يزال محدودا جدا، إذ لم تُسجل سوى شركتين فقط ناشطتين في مجال التكنولوجيا المالية المعترف به رسمي، من بينها شركة Esref Pay، وهي الشركة الجزائرية الوحيدة التي تنشط فعلي في مجال التجارة الإلكترونية. ويُبرز هذا الوضع ضعف انتشار شركات التكنولوجيا المالية في الجزائر مقارنة بالدول الأخرى المتقدمة في هذا المجال، وهو ما يُعزى إلى غياب البيئة الحاضنة المناسبة وعدم توفر مختبرات تنظيمية تسمح لهذه الشركات، بالتعاون مع المؤسسات المالية التقليدية، باختبار ابتكاراتها في بيئة واقعية. و تمتلك الجزائر إطارا تشريعا لحماية التعاملات الرقمية والجرائم الإلكترونية، كما أن تشهد عدد شركات التكنولوجيا المالية نموا في المستقبل القريب، خاصة بعد إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، التي تعمل على تطوير الإطار القانوني والتنظيمي لهذا النوع من الشركات، ووضع خارطة طريق لدعمها وتمويلها، بما يمكنها من الإسهام في تنويع الاقتصاد الوطني وتعزيز التحول الرقمي المالي.

ثانيا :تطبيقات التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي الجزائري

1-نظام الدفع الالكتروني في الجزائر

عرفت المادة رقم 06 من القانون رقم 18-05 المؤرخ في :10ماي 2018 ،والمعلق بالتجارة الالكترونية ووسائل الدفع على انها كل وسيلة دفع مرخص بها طبقا للتشريع المعمول به ،تمكن صاحبها من القيام بالدفع عن قرب او عن بعد ،عبر منظومة إلكترونية (المادة رقم 06 من القانون رقم 18-05 والمعلق بالتجارة الالكترونية 2018).

كما تبني المشاريع الجزائري الدفع الالكتروني في ذات القانون ،اذ نص على ان يتم الدفع في المعاملات التجارة الالكترونية ،اما عن بعد او عند التسليم المنتج ،عن طريق وسائل الدفع المرخص بها وفقا للتشريع المعمول به ،واوضح أنه عندما يكون الدفع الكترونيا فانه يتم من خلال منصات دفع مخصصة لهذا الغرض ،والمنشاة والمستغلة من طرف البنوك المعتمدة من طرف بنك الجزائر وببريد الجزائر وموصولة باية نوع من

أنواع محطات الدفع الإلكتروني عبر شبكة المتعامل العمومي المواصلات السلوكية و اللاسلوكية (المادة رقم 27، القانون رقم 18-05، نفس المرجع).¹

شكل رقم 9: نموذج عمل نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر

نموذج عمل نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالبة ، بالإعتماد على الموقع الإلكتروني لشركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك STIM يمكن القول إن حامي البطاقة البين بنكية (CIB) أصبح بإمكانهم الاستفادة من مجموعة واسعة من الخدمات والمزايا التي توفرها هذه البطاقة. فهي تتيح إجراء عمليات الدفع عن قرب عبر أجهزة الدفع الإلكتروني (TPE) المنتشرة في المحلات التجارية، المراكز الكبرى، المحطات، الفنادق وغيرها من المرافق الحيوية، إضافة إلى إمكانية السحب النقدي من مختلف أجهزة الصراف الآلي (ATM) التابعة للبنوك المنتشرة عبر التراب الوطني، وكذا استخدام الفضاءات الرقمية التي توفرها البنوك عبر الإنترنت. كما تسمح البطاقة أيضاً ب إجراء عمليات الدفع عن بعد لتسديد الفواتير والمشتريات الإلكترونية، حيث تتولى شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك (SATIM) دور الوسيط المالي بين البنك المصدر لقيمة المعاملة والبنك المستقبل لها.

2- وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر

أ- البطاقات البين البنكية : بطاقة CIB أداة دفع وسحب محلية بين البنوك يمكن التعرف عليها من خلال شعار CIB للدفع بين البنوك المطبوع على البطاقة ،كما تحتوي على شعار وكاين البنك الذي اصدر البطاقة ،البطاقة مزودة بمعالج دقيقة يسمى عادة "رقاقة" الذي يدير ويؤمن معاملات الدفع (الموقع الإلكتروني للتجمع النقد الآلي).

¹ رفيق جلال، بختي زوليفة، واقع التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي الجزائري، دراسة تحليلية الفترة 2023-2026، مجلة التمويل و الاستثمار و التنمية المستدامة، العدد2، المجلد9، ديسمبر 2024، ص546

ب- الموزعات البنكية DAB والشبابيك الآلية البنكية GAB: بلغ عدد الموزعات الآلية عبر التراب الوطني في سبتمبر 2023 حوالي 3786 موزع آلي منتشرة عبر مختلف مناطق الوطن، كما بلغ عدد معاملات السحب ما يقارب 15171133 عملية سحب آلي (الموقع الالكتروني للتجمع النقد الآلي) .

ج-الدفع عبر الانترنت : يوجد 406 تاجر عبر الويب منخرط في نظام الدفع الالكتروني البين البنكي ،منذ انطلاق الدفع عبر الانترنت نفتح عن ذلك 32.356.545 معاملة الموقع الالكتروني للتجمع النقد الآلي) .

د- الدفع عبر الهاتف النقال: في المرحلة الاولى تم فتح الخدمة داخل القطاع البنكي ،حيث بلغ عدد المعاملات المالية عبر الهاتف نهاية سبتمبر 2023 ما يفوق 3691179 ،(الموقع الالكتروني للتجمع النقد الآلي 2024)¹.

3-تحليل مؤشرات المرتبطة بالتكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2016-2023) :

ترتبط التكنولوجيا المالية بعدة مؤشرات مصرفية حسب درجة اعتمادها في القطاع المصرفي ،وباعتبار ان القطاع المصرفي الجزائري يعتمد بشكل مباشر و كبير على تكنولوجيا أنظمة الدفع الالكتروني ،فانه يستوجب علينا دراسة وتحليل كل من (مؤشر نشاط الدفع عبر الانترنت ،مؤشر السحب من الموزع الآلي ،مؤشر الدفع عبر جهاز الدفع الالكتروني ،مؤشر الدفع عبر الهاتف).

بلغ عدد البطاقات البنكية خلال شهر سبتمبر 2023 اكثر من 15692748 بطاقة موزعة بين 3652983 بطاقة بين بنكية العملاء العاديون ،175607 بطاقة بنكية للأعمال و 11864158 بطاقة ذهبية تابعة لبريد الجزائر ،حيث ارتفع عدد البطاقات المصدرة الى غاية شهر سبتمبر من سنة 2023: 1757446 بطاقة بنكية مقارنة بسنة 2022 (احصائيات للتجمع النقد الآلي سنة 2023).

أ-مؤشر نشاط الدفع عبر الانترنت: حاليا يوجد 406 تاجر الويب منخرط في نظام الدفع الالكتروني البين البنكي ، فمنذ انطلاق الدفع عبر الانترنت نتج حوالي 32.356.545 معاملة موزعة وفقا لما يلي:

والجدول التالي رقم 10: يوضح تطور نشاط الانترنت خلال الفترة 2016-2023

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
هاتف/اتصالات	6536	87286	138495	141552	4210284	6993135	7490626	8216416
نقل	388	5677	871	6292	11356	72164	195490	230368
تأمين	51	2467	6439	8342	4845	8372	2371	2524
فاتورات	391	12414	29722	3806	85676	120841	302273	359256
خدمات ادارية	0	0	1455	2432	68395	155640	153957	1525582
خدمات	0	0	0	5056	213175	457726	705114	810273
بيع سلع	0	0	0	0	0	0	152925	178949

¹ رفيق جلال، بختي زوليفة، مرجع سابق، ص547

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للتكنولوجيا المالية و الشمول المالي

178949	152925	0	0	0	0	0	0	رياضة وترفيه
11374492	9048125	7821346	4593960	202480	176982	10844	7366	اجمالي المعاملات

المصدر: إمن اعداد الطلبة، بالاعتماد على: احصائيات مقدمة من قبل مجمع النقد الآلي 2024

<http://giemonetique.dz/ar/qui-sommrs-nous/activite-paiement-sur-internet>

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن نشاط الدفع عبر الإنترنت في الجزائر قد شهد نموًا متسارعًا خلال السنوات الأخيرة، حيث شمل هذا التطور عدة قطاعات حيوية مثل: الاتصالات والهواتف النقالة، النقل، التأمين، تسديد الفواتير والخدمات الإدارية، إضافة إلى تجارة السلع والأنشطة الرياضية والترفيهية. وقد بلغ إجمالي عدد المعاملات الإلكترونية حوالي 7,366 معاملة سنة 2016.

الجدير بالذكر أن نشاط الدفع عبر الإنترنت كان في البداية مقتصرًا على القطاع المصرفي فقط، من خلال البطاقات البنكية (CIB)، إلى أن تم اعتماد البطاقة الذهبية لبريد الجزائر سنة 2020 بعد انضمامه إلى تجمع النقد الآلي (SATIM)، وقد جاء هذا التطور في سياق جائحة كوفيد-19 التي ساهمت في تسريع التحول نحو المعاملات الرقمية.

وقد شكل دخول بريد الجزائر إلى هذا المجال نقطة تحول هامة، حيث كانت مساهمته في نشاط الدفع عبر الإنترنت أكبر من مساهمة البنوك التجارية، بفضل القاعدة الواسعة لعملائه المنتشرين عبر مختلف مناطق البلاد.

ب- مؤشر الدفع عبر الموزع الآلي: بلغ إلى غاية شهر سبتمبر 2023 عدد الموزعات الآلية عبر التراب الوطني 3786 موزع إلى، كما تمت على مستوى هذه الموزعات ما يفوق 1433206494 عملية سحب بقيمة 2.210.885.398.000 دج سنة 2023.¹

جدول رقم 11 : تطور نشاط السحب عبر الموزع الآلي، لفترة 2016-2023.

السنوات	عدد عمليات السحب	عدد الموزعات الآلية	القيمة الاجمالية دج
2016	6868031	1370	98822524500
2017	8310170	1443	1263982911000
2018	8833913	1441	136233452000
2019	9929652	1621	164116233000
2020	58428933	3030	1073004953000
2021	87722789	3053	1728937064000
2022	128032361	3658	2182896695000
2023	1433206494	3786	2210885398000

المصدر: من اعداد الطلبة، بالاعتماد على: احصائيات تجمع النقد الآلي، عبر موقعه على الانترنت :

<http://giemonetique.dz/ar/active/-retrait-sur-atm/>

¹ رفيق جلال، بختي زوليفة، مرجع سابق، ص 548-550.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه يتضح أن نشاط السحب عبر أجهزة الصراف الآلي (ATM) في الجزائر يشهد نموًا متسارعًا ومستمرًا، سواء من حيث عدد العمليات المنجزة أو القيمة الإجمالية للمبالغ المسحوبة. فقد بلغ عدد عمليات السحب في نهاية سنة 2016 نحو 6,868,031 عملية تم تنفيذها عبر 1,370 جهاز صراف آلي، بينما ارتفع هذا العدد بشكل ملحوظ سنة 2020 — بعد انضمام بريد الجزائر إلى مجمع النقد الآلي (SATIM) — ليصل إلى أكثر من 58,428,933 عملية من خلال حوالي 3,030 جهاز صراف آلي. ورغم التوسع الملحوظ في عدد الموزعات الآلية، إلا أن نمو عمليات السحب فاق بكثير نمو عدد الأجهزة المنتشرة عبر التراب الوطني، وهو ما تؤكد الإحصائيات المسجلة إلى شهر سبتمبر 2023، حيث تم تنفيذ أكثر من 143,206,494 عملية سحب عبر 3,786 جهاز صراف آلي، بقيمة إجمالية تجاوزت 210.885 مليار دينار جزائري منذ سنة 2016.

ويظهر هذا التطور بوضوح الارتفاع الكبير في الاعتماد على أجهزة الصراف الآلي كوسيلة أساسية للسحب النقدي من قبل المواطنين.

أما فيما يخص نشاط الدفع عبر أجهزة الدفع الإلكتروني (TPE)، فقد بلغ إلى غاية سبتمبر 2023 عدد الأجهزة الموضوعة لدى التجار وأصحاب المؤسسات والمهن الحرة أكثر من 50,857 جهازًا، تم من خلالها تنفيذ 3,085,705 عملية دفع إلكتروني بقيمة إجمالية قدرها 22,280,281,529 دج، منذ بداية سنة 2023، ما يعكس التوسع التدريجي في استخدام وسائل الدفع الحديثة وتعزيز ثقافة المعاملات غير النقدية في الجزائر.

جدول رقم 12: تطور نشاط الدفع عبر جهاز الدفع الإلكتروني خلال الفترة 2016-2023

السنوات	عدد أجهزة الدفع الإلكتروني	عدد عمليات الدفع	القيمة الإجمالية (دج)
2016	5.049	65.501	444.508.902
2017	11.985	122.694	861.775.368
2018	15.397	190.898	1.335334.130
2019	23.762	274.624	1.916.994.721
2020	33.945	711.777	4.733820.043
2021	37.561	2.150.529	15.113.429.499
2022	46.263	2.712.848	19.343.056.538
2023	50.857	3.085.705	22.280.281.529

المصدر : من اعداد الطالبة، بالاعتماد على: احصائيات مقدمة من قبل مجمع النقد الآلي 2024.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن نشاط الدفع عبر أجهزة الدفع الإلكتروني (TPE) في الجزائر يشهد ارتفاعًا مطردًا ومستمرًا، وهو ما تعكسه الأرقام المسجلة خلال الفترة 2016-2023. ففي سنة 2016، بلغ عدد أجهزة الدفع الإلكتروني المستعملة من طرف فئة التجار وأصحاب المؤسسات والمهن الحرة حوالي 5,049 جهازًا، نتج عنها أكثر من 65,501 عملية دفع إلكتروني.

أما في سنة 2023، وبعد انضمام بريد الجزائر إلى مجمع النقد الآلي (SATIM)، فقد شهد هذا النشاط قفزة نوعية، حيث تجاوز عدد الأجهزة 50,857 جهازًا، تم من خلالها تنفيذ ما يقارب 3,085,705 عملية دفع إلكتروني، بقيمة إجمالية قدرها 22,280,281,529 دج.

ويُبرز هذا التطور اللافت التحسن الكبير في اعتماد وسائل الدفع الحديثة، ويؤكد على فعالية أجهزة الدفع الإلكتروني في تسهيل المعاملات التجارية، وتقليص التعاملات النقدية، مما ينعكس إيجابًا على النشاط المالي والمصرفي، ويُعزز من مسار التحول نحو الاقتصاد الرقمي في الجزائر .

جدول رقم 13: يوضح تطور الدفع عبر الهاتف النقال خلال الفترة الممتدة 2022-2023

السنوات	عمليات الدفع عبر الهاتف	المبالغ الاجمالية دج	التحويلات بين النظراء p2p	المبالغ الاجمالية المحولة p2p دج
2022	2.165.941	19.356.478	813.291	10.381.124.624
2023	3.691.179	2.631953.419	1.708.931	24.44963.265

المصدر: من اعداد الطالبة، بالاعتماد على: احصائيات مقدمة من قبل مجمع النقد الآلي
من خلال الجدول أعلاه يتضح أن الدفع عبر الهاتف المحمول أصبح يحتل مكانة متقدمة في أنظمة الدفع الإلكتروني بالجزائر، ويشهد توسعًا متسارعًا خلال السنوات الأخيرة.

فقد بلغت عمليات الدفع عبر الهاتف المحمول خلال سنة 2022 نحو 2,165,941 عملية بقيمة إجمالية قدرها 19,356,478 دج، ويُعزى هذا النمو إلى سهولة استخدام هذه التكنولوجيا التي شجعت المستخدمين على إجراء تحويلات مالية بين النظراء (P2P) دون الحاجة إلى التوجه نحو الوكالات البنكية أو مكاتب البريد. وفي هذا السياق، سجلت التحويلات المالية بين النظراء (P2P) خلال سنة 2022 حوالي 813,291 عملية بقيمة إجمالية بلغت 10,381,124,624 دج. وقد ارتفعت هذه الأرقام بشكل ملحوظ خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2023، لتصل إلى 1,525,238 عملية دفع عبر الهاتف بقيمة قدرها 243,838,863 دج، بينما بلغت عمليات التحويل بين النظراء (P2P) حوالي 895,640 عملية بقيمة إجمالية قدرت بـ 14,068,138,641 دج.

وتعكس هذه المؤشرات التطور السريع في خدمات الدفع الرقمي، مما يجعل النشاط المصرفي الرقمي في الجزائر منافسًا حقيقيًا للخدمات المالية التقليدية، ويمثل خطوة مهمة نحو تعزيز التحول الرقمي وتعميم الخدمات المالية الإلكترونية في السوق المصرفي الوطني. ثالثًا: أثر التكنولوجيا المالية على الشمول المالي بالجزائر

قام تحالف الشمول المالي Inclusion Financial Of Alliance بإعداد رابطة عمل البيانات الشمول المالي والتي قامت بإجراء مبادرة لوضع مجموعة من الابتعاد لقياس الشمول المالي، حيث تم تصميم هذه الرابطة من قبل صناع القرار حثّة تكون مرمي ومليئة الاحتياجات الخاصة لكل بلد، ولكنها بنفس الوقت تسمح بإجراء المقارنة والقياس بين البلدان، كما تم الاقرار بالدور الرئيسي الشمول المالي كعنصر اساسي في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية الشاملة، وادى ذلك إلى زيادة التركيز على سياسات ومبادرات الشمول المالي

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للتكنولوجيا المالية و الشمول المالي

ومن ثم تم الخروج ببيانات موثوقة حول ابعاد وقياس الشمول المالي لتحقيق التنمية المستدامة ،حيث اتفق اعضاء الرابطة العالمية من اجل الشمول المالي (GPFI) في مؤتمر لوس كابوس الذي تم عقده في 2012 على تقديم كوصية تشمل ثلاث مؤشرات وابعاد للشمول المالي وهي :

- الحصول على الخدمات المالية.

- استخدام الخدمات المالية.

- جودة الخدمات المالية.¹

والجدول أدناه يوضح ملخصا لكل بعد و مؤشرات قياسه:

الجدول رقم 14 : ابعاد الشمول المالي ومؤشراته

مؤشرات قياسه	البعد
عدد الفروع وعدد مصارف لكل 100 ألف بالغ عدد اجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ عدد وكلاء مقدمي خدمات الدفع الالكتروني بكل 100 ألف بالغ عدد منافذ او وكلاء الهاتف النقال لكل 100 ألف بالغ عدد نقاط الخدمة او البيع لكل 100 ألف بالغ عدد بطاقة السحب الآلي لكل 1000 بالغ-	الوصول للخدمات المالية
عدد حسابات الإبداع لكل 1000 من البالغين عدد القروض لكل 1000 من البالغين عدد القروض المستحقة لكل 1000 من البالغين عدد حاملي بوليصة تأمين لكل 1000 من البالغين عدد المعاملات الغير النقدية (شيكات إلكترونية، بطاقات ائتمانية، النقود الالكترونية) لكل 1000 من البالغين نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم عدد حملة سياسة التأمين لكل 1000 من البالغين عدد معاملات التجزئة غير النقدية الفرد الواحد عدد معاملات الدفع عبر الهاتف	استخدام الخدمات المالية
نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر	جودة الخدمات المالية

¹ علالي سارة ،استاذ محاضر ب.جامعة الامير عبد القادر العلوم الاسلامية ،تينو كنزة ،استاذ مساعد ب.جامعة الامير عبد القادر العلوم الاسلامية ،واقع الشمول المالي في الجزائر وسبل تعزيزه الملتقى الوطني حول: الشمول المالي في الجزائر ،واقع ،الافاق ،جامعة فرحات عباس ،سطينف 2، يوم 13 اكتوبر 2022، ص7-

نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت	
نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات محلية او دولية	
نسبة الشركات المتوسطة او الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية	
عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة والتي لديها حسابات ودائع	
عدد الشركات الصغيرة و المتوسطة التي لديها قروض قائمة	

المصدر: من اعداد الطالبة ، بالاعتماد على: احصائيات للتجمع النقد الآلي 2024.

المطلب الثالث: التحديات التي تعيق توسيع التكنولوجيا المالية في الجزائر

بناء على الجهود والفعاليات التي تنظمها الجهات المعنية بالجزائر وكما تم ذكره سابقا، يتضح حاليا ان البنوك الجزائرية تسعى الى اعتماد التكنولوجيا المالية في الصرافات الالية ،عدد البطاقات البنكية أنظمة الدفع وحتى الاستثمار ،ولكن في الواقع نجد ان مجموعة الخدمات والمنتجات المالية التي تقدم عبر اوعيتها المالية في مراحلها الاولى لا تزال محدودة ،فعلى الرغم من أنها تأخذ منحني ايجابيا ،الا ان مقارنتها بالدول الرائدة في هذا المجال تؤكد على وجود عدة تحديات ترثر على تبني التكنولوجيا المالية منها ¹:

اولا،:عدم وجود لوائح تنظيمية ،قواعد اشرافية :ان وجود نظام ببنّي فعال يدعم التكنولوجيا المالية بالجزائر من شأنه ان يقدم حولا مبتكرة للاقتصاد الذي لا طالما اعتمد على قطاع المحروقات ،وهذا ماتفتقر له الجزائر حاليا حيث:

- القوانين واللوائح القديمة غالبا ماتكون غير مناسبة لنماذج الأعمال القائمة على التكنولوجيا خاصة في مجال التكنولوجيا المالية ،فقد تطورا تكنولوجيا الاعمال بشكل كبير في العقد الأخير ،مما ادى الى ظهور نماذج جديدة للاعمال تعتمد على التكنولوجيا لتقديم الخدمات المالية بطرق مبتكرة وبالتالي ،قد تكون القوانين واللوائح القديمة غير قادرة على مواجهة هذه التحديات وتنظيم هذه النماذج بشكل فعال ،ومن بين هذه المشاكل التي يمكن أن تواجهها الجزائر في هذا المجال نذكر منها :

-الاطار التنظيمي المجزأ يمثل تحديا كبيرا للشركات التكنولوجيا المالية بالجزائر ،حيث تتطلب التطورات السريعة في مجال التكنولوجيا المالية تنسيقا و تعاونا كبيرين بين مختلف اللوائح المحلية والهيئات مثل البنك المركزي ،المراقب المالي والجهات المشرفة الاخر مع شركات التكنولوجيا المالية ،وذلك لضمان ان تنمو صناعة التكنولوجيا المالية بشكل صحيح وآمن.

-عدم المواءمة في القوانين العابرة الحدود تمثل تحديا كبيرا يمكن أن يؤثر على نموت صناعة التكنولوجيا المالية بالجزائر وفي اي دولة اخرى ،فباعتبار ان هذه الصناعة تعتمد بشكل كبير على التواصل

¹<https://www.sjp.cerist.dz/en/download/article/612/4/3/150588:--:text=Fin+Tech%20in%20the%20MENA%20region,factors%2C%20including%20lack%20of%20trust.>

والتعامل عبر الحدود الوطنية، فعندما تكون هناك إختلاف ان كبيرة في القوانين المالية و التنظيمات بين البلدان، يمكن ان تصبح عمليات العمل و التوسع داخل وخارج البلاد معقدة جدا ومكلفة .

-ما ان القيود المفروضة على دور الوكالات و المؤسسات غير البنكية في تقديم الخدمات المالية والمتطلبات المكثفة لتحديد هوية العميل تؤدي ايضا الى إبطاء الجهود الرامية الى توسيع نطاق الخدمات المالية لتشمل السكان الذين نديهم حسابات بنكية .

ثانيا: فجوة المواهب: تتعلق هذه الفجوة بالقدرات و المهارات المتاحة والتوجهات المهنية للأفراد وتأثيرها على سوق العمل والشركات الناشئة، فغالبا ما يتجه الأفراد الذين يمتلكون مهارات تكنولوجيا ومالية نحو القطاعات التقليدية مثل البنوك او القطاع العام بحثا عن فرص عمل ذات اجور أعلى واستقرار وظيفي، يمكن ان يكون ذلك نتيجة لنقص الوعي بالفرص المتاحة في قطاع التكنولوجيا المالية أو القلق من عدم الاستدامة المالية للشركات الناشئة.¹

ثالثا: العوامل الاجتماعية، الاقتصادية و السياسية: يؤدي الفقر، ارتفاع تكلفة الانترنت بالنسبة للدخل، ارتفاع تكلفة استخدام الخدمات المالية والامية المالية الى الحد من تنمية التكنولوجيا المالية وزيادة الفجوة المحتملة في اعتماد خدمات التكنولوجيا المالية في الجزائر، كما ان مبادرات تطوير منتجات التكنولوجيا المالية المتوافقة مع الشريعة لاتزال في مراحل انمائية مبكرة، هذا يعني أن هناك حاجة الى جهود اضافية لتطوير منتجات مالية تلبس احتياجات الشريحة المستهدفة بشكل مناسب

رابعا: الفجوات في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال و الدفع : تواجه الجزائر تحديات وفجوات في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك نقص في الشبكات عالية السرعة (G4) وتوفر الانترنت، حيث يمكن أن تؤثر سابقا على الاقتصاد الرقمي والشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية وغيرها من الصناعات التكنولوجية، وبالتالي فإن توفير اتصالات سريعة ومبتكرة امر بالغ الأهمية لتطوير الاقتصاد الرقمي، فاذا كان هناك نقص في البنية التحتية، فانه يمكن أن يكون له تأثير سلبي في القدرة على تقديم الخدمات الرقمية وتنمية الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، من ناحية اخرى فإن البنى التحتية القديمة للبنوك تعيق اعتماد أنظمة الدفع الجديدة، فعلى الرغم من توفر خدمات البنوك و المؤسسات المالية في البلاد، الا ان الدفع الالكتروني لا يزال محدودا وغير متاح بشكل واسع ، وهذا من شأنه ان يعيق التجارة الالكترونية وتسيير العمليات المالية عبر الانترنت، كما ان نقص عدد اجهزة الصراف

¹Inutu Lukonga(2018):Fin Tech Inclusive Growth and Cyber Risks :Focus on the MENAP and CCARegion,IMF Working paper,p26, <https://www.elibrary.imf.org/search?q=%22private+esuity%22>.

الآلي ومحطات نقاط البيع من شأنه أيضا أن يؤثر على قدرة المستخدمين على الوصول الى الاموال بسهولة وسرعة.¹

خامسا: لاتزال بيئة الأعمال العامة في الجزائر مفيدة للوافدين الجدد المبتكرين: هناك عدة عوامل تلعب دورا في هذا الصدد، بما في ذلك اللوائح والاحراءات الحكومية، الثقافة التجارية و التحديات الاقتصادية، فمن الجدير بالذكر ان الجزائر قد اتخذت خطوات لتعزيز بيئة الأعمال وجعلها اكثر ودية للمستثمرون ورواد الأعمال، على سبيل المثال، تبسيط بعض الاجراءات الادارية وتعزيز الدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة، ومع ذلك هناك تحديات تواجه الوافدين الجدد والمبتكرين، مثل: البيروقراطية والتعقيدات الادارية.²

سادسا: تقييد مجموعة واسعة من عوامل الطلب ايضا على امكانات نمو التكنولوجيا المالية في الجزائر:

وتشمل بشكل رئيسي انعدام الثقة، انخفاض المعرفة المالية، الاليات الغير الرسمية، مستويات الدخل المنخفضة، فغم التحسن الذي شهدته بعض البلدان العربية خاصة منها الجزائر، في ابتكارات التكنولوجيا المالية تبقى النسب المسجلة منخفضة مقارنة بالك المسجلة على المستوى العالمي، يرجع هذا الى تكلفة خدمات الانترنت والهاتف المحمول مقارنة بالدخل التي احد من الطلب على الخدمات المالية الرقمية، كما لايزال هناك ايضا تفضيل كبير للدفع نقدا عند التسليم في معاملات التجارة الالكترونية، بسبب المخاوف بشأن امان المدفوعات عبر الانترنت، اضافة الى نقص الوعي وصغر السوق كعائق رئيسي امام توسيع نطاق التمويل الجماعي.

سابعا: البيانات والأمن السيبراني: يعد أمن البيانات قضية حاسمة في العالم بأسره و المنطقة العربية ليست استثناء، حيث ان حماية البيانات والمعلومات تمثل تحديا كبيرا للشركات الناشئة خاصة عندما تتعامل مع المؤسسات الحكومية والشركات الكبيرة التي تفرض لوائح صارمة فيما يتعلق بأمن البيانات، وقد ادت المخاوف بشأن مقدمي خدمات التكنولوجيا المالية، من حيث أمن البيانات و الافتقار الى اللوائح المتعلقة بالتكنولوجيا المالية الى تباطؤ اعتماداً على في العديد من الدول العربية.³ بما في ذلك الجزائر، حيث تتخوف القطاعات البنكية خاصة من تبني بعض التقنيات، على سبيل المثال: الحوسبة السحابية وتحليلات البيانات

¹Inutu Lukonga, op.cite, p27-28.

²مريم سياخن (2022): متطلبات تحسين بيئة الأعمال ودورها في تنشيط المناخ الاستثماري، الباحث الاقتصادي، العدد 01، المجلد 09، ص 18

³Thompson Reuters (2017): the Cloud Report, Navigating the Cloud as a a Dubai startup, Dubai technology Entrepreneur center (Dtec)&Debai silicon Oasis Auhority (DSOA)&IBM, <https://dtec.ae/wp-content/upload/2018/04/the-Cloud-Report-2017-Final.pdf>.

الضخمة بسبب تكاليف التحول من البنية التحتية القديمة ،بالإضافة الى الى المخاوف بشأن قدرتها على تنفيذ حلول امنية متقدمة و البقاء متوافقين مع اللوائح المحلية .

خلاصة الفصل الثاني

تعتبر التكنولوجيا المالية واحدة من أكثر الابتكارات التي اوجدت حلول لمشاكل عدم المساواة والفقر وعدم امكانية الوصول إلى الخدمات المالية ،ففي الوقت الذي شهدت فيه الدول الصناعية دول شرق آسيا تقدما كبيرا من حيث تبني التكنولوجيا المالية ، فإن استخداما في الدول العربية تكسب زخما في السنوات الاخيرة تتعامل تقنيا بتحسين الشمول المالي و الوصول إلى الفقراء .

تواجه الجزائر تحديات تؤثر على تحقيق الشمول المالي ،فبالرغم من بعض التحسينات ،مثل زيادة المدفوعات الرقمية خلال جائحة كورونا وجهود الحكومة في تحسين البنية التحتية للخدمات المالية ،الا ان هناك فجوات و تحديات تعيق الجهود المبذولة ،والتفاوت الكبير بين الجنسين في الوصول الى الخدمات المالية يبرز كتحدٍ رئيسي ،بالاضافة الى الرغبة في استخدام طرق غير رسمية ونقص الثقة في النظام البنكي ،مما يقف على انتشار الادخار الرسمي واستخدام الخدمات المالية ،فعلى الرغم من الجهود الحكومية في تعزيز البنى التحتية المالية ودعم المشاركة النسائية في النشاطات الاقتصادية ،الا ان هناك تحديات مستمرة مثل ضعف الانتشار البنكي خارج المناطق الحرة و البطالة المرتفعة والامية المالية ،هذه التحديات تؤكد على الحاجة الملحة الى استمرار الجهود وتطوير سياسات قوية لتحقيق شمول مالي اوسع وتوفير الدعم اللازم لجميع شرائح المجتمع.



خاتمة

اصبح قطاع التكنولوجيا المالية ركيزة أساسية في النظام المالي العالمي ،حيث أن تقدم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية لم يقتصر فقط على تحسين الخدمات المالية القائمة ،بل أدى ايضا الى توسيع نطاق الوصول الى هذه الخدمات و تحقيق شمول مالي اوسع للأفراد والشركات في جميع انحاء العالم ،فمن خلال الابتكارات المتقدمة والدور الفعال بين التكنولوجيا والمال ،تم انبثاق فرص جديدة وتحسينات كبيرة في توفير الخدمات المالية بشكل اكثر كفاءة وشمولية ،وبفضل توجه الشركات نحو الذكاء الاصطناعي والبلوكتشين وغيرها من التقنيات الحديثة ،تم تعزيز الثقة في النظام المالي وتحسين الفرص الاقتصادية و تحقيق توازن اكبر في الوصول الى الخدمات المالية ،وباعتبار هذه التطورات نقطة تحول في تاريخ الاقتصاد ،ويتضح أن مستقبل التكنولوجيا المالية يعد بمزيد من الابتكارات و التطورات التي ستشكل شريان حياة الازمة المالية العالمية وستساهم في تحقيق النمو الاقتصادي والاستدامة للمجتمعات في المستقبل

اصبح الشمول المالي عنصرا حاسما في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ،فهو أكثر من مجرد وصول للخدمات المالية ،بل هو ركيزة أساسية للحد من الفقر و تحقيق الاستقرار الاقتصادي ،وقد اظهرت الدراسة ان هناك عدة عوامل تؤثر في نجاح الشمول المالي ،منها التشريعات المالية الملائمة ،البنية التحتية القوية ،التثقيف المالي واستخدام التكنولوجيا المالية ،كما أن السياسات الاقتصادية و الاجتماعية الرشيدة تلعب دورا حيويا في تعزيزه وتوسيع دائرته لتشمل كافة فئات المجتمع ،وعلى الرغم من التقدم الذي تم احرازه في هذا المجال ،الا أن هناك تحديات تبقى تحجب الوصول الكامل والعاقل للخدمات المالية ،مثل الامية المالية نقص البنية التحتية في بعض المناطق ،لذا يتطلب تحقيق الشمول المالي جهودا مستمرة وتدابير فعالة على المستوى الدولي والمحلي لتقليص هذه الفجوات و تحقيق هدف الوصول المالي الشامل والعاقل للجميع

نتائج الدراسة :

لقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج لعل أهمها :

- التكنولوجيا المالية سرعت المعاملات المالية وهذا ما أدى آلة تعزيز الشمول المالي.

خاتمة عامة

- تعمل التكنولوجيا المالية على تحسين نوعية الخدمات المالية او المصرفية التقليدية وتطويرها ،ولها أثر مادي ملموس على كيفية حصول الافراد والاسواق و المؤسسات المالية على الخدمات المالية والتعامل مع مقدميها
- تتمتع التكنولوجيا المالية بقدرة حقيقية على تغيير هيكل الخدمات المالية ،وجعلها اسرع وارخص واكثر أمّنت ،خصوصا لشريحة كبيرة من السكان التي لا تتعامل مع الجهاز المصرفي.
- تؤدي الابتكارات في مجال التكنولوجيا الى تسهيل الحصول على الخدمات المالية واستخدامها ورفع كفاءة وجودة التعاملات المالية .
- تؤثر التقنيات المالية الحديثة ايجابا على معدلات الشمول المالي و خصوصا في المناطق الريفية والنائية
- تساهم التكنولوجيا المالية بشكل كبير في تطوير القطاع المالي في الجزائر ،من خلال تحسين الخدمات المصرفية ،وتعزيز الشمول المالي ،وتقديم حلول جديدة للتمويل.
- تؤدي التكنولوجيا المالية الى تنمية الاقتصاد من خلال تعزيز التجارة الالكترونية ،وتقديم فرص جديدة للشركات الناشئة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

الاقتراحات :

- انطلاقا من النتائج المتوصل إليها هناك جملة من الاقتراحات نذكر منها :
- دعم التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي وتطوير اساليب تقديم الخدمات المالية والتغلب على صعوبة الوصول الى انتشار المعلومات والخدمات العملاء .
- تحسين البنية التحتية (الرقمية) واتصالات زيادة الوصول الى الخدمات المالية ،وتعزيز التعليم المالي وتقديم الدعم الابتكار التكنولوجي وزيادة الأعمال مع التركيز على تطوير السياسات واللوائح لضمان تعزيز التكنولوجيا المالية و تحقيق الشمول المالي.
- فتح فروع في المناطق النائية والريفية من اجل توسيع العمل المصرفي ووصول جميع الخدمات المالية لجميع أفراد المجتمع.
- تشجيع الجهود التنقيفية بمجال التكنولوجيا المالية من خلال تثقيف الأفراد ومنسآت العمل الصغيرة والكبيرة .
- تكثيف الجهود في مجال التثقيف المالي الداعم لمنظومة الشمول المالي و التعريف بتقنية التكنولوجيا المالية.

آفاق الدراسة:

يعتبر موضوع التكنولوجيا المالية والشمول المالي من القضايا المعقدة والشائكة التي اجنبي اهتمام العديد من الباحثين ،نظرا لتأثيرهما المحتمل على تطور الاقتصاد الوطني ،ولعل من أهم القضايا التي يمكن أن تكون البحث وامتدادا لهذه الدراسة هي اجراء دراسة تحليلية مفضلة على البنوك الجزائرية والتي تمثل خطوة اساسية لفهم طبيعة عملتها وتحدي مدى فعاليتها في مواجهة التحولات التكنولوجية الحديثة ،من خلال تحديد نقاط القوة التي تميز البنوك واستخلاص الدروس منها ،بالاضافة الى تحديد نقاط الضعف التي قد تعيق قدرتها التنافسية وتطورها المستقبلي ،حيث يمكن أن تكون هذه الدراسات حافزا لتطوير السياسات و الاجراءات التي تدعم الابتكار وتعزيز القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية ،مما يساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني و تحقيق نمو مستدام وشامل.

قائمة

المراجع

قائمة المراجع

➤ قائمة المراجع باللغة العربية

• مجلات ومقالات :

- 1- أحمد حسن مطر (الباحث)، نغم حسين نغمة، الشمول المالي، متطلبات التطبيق ومؤشرات القياس، جامعة البحرين، كلية اقتصاديات الأعمال، سنة 2018.
- 2- ابتسام عليوش قربوع، حيوية بنية، تكنولوجيا المعلومات، ثورة اقتصادية جديدة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية، أمين العقال، الحاج موسى، أ.ق، أخموك، الجزائر، العدد 3، المجلد 7، سنة 2018.
- 3- آسيا بن سياسي، خضر دحو حسين اسحاق، علاقة التكنولوجيا المالية الرقمية بالشمول المالي، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 3، المجلد 5، سنة 2023.
- 4- بن قيدة مروان، الكتاب الجماعي، التكنولوجيا المالية الابتكارات والحلول الرقمية، دور التكنولوجيا المالية الاسلامية في تعزيز الشمول المالي، جامعة فرحات، سطيف، 1 الجزائر، ص 212-213.
- 5- بن موسى أعر، علماوي أعر، التكنولوجيا المالية كمدخل لتطوير الخدمة المصرفية الإلكترونية في البنوك العمومية، دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة، العدد 2، المجلد 7، سنة 2020.
- 6- بودينار شاراز، رمضان لطفي، تحديات انتقال المؤسسات الاقتصادية للحوسبة السحابية في ظل الاقتصاد الرقمي، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، العدد 2، سنة 2015.
- 7- بوطالب عزيز، سفاري أسماء، التكنولوجيا المالية كركيزة لتعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، جامعة أم البواقي، العدد 1، المجلد 8، جوان 2015.
- 8- بيداء مخيير جاسم، دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر تطبيق الشمول المالي في المصارف، مجلة كلية المأمون، جامعة الفراهيدي، كلية الإدارة والاقتصاد، 2023،
- 9- جميلة راضية مصراع، عبد الحميد بن ناصر، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي وانعكاساتها على القطاع المصرفي، مجلة المدبر، رقم 3، المجلد 9، سنة 2022.
- 10- حيزية بنية، ابتسام عليوش قربوع، تكنولوجيا المعلومات، ثورة اقتصادية جديدة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، أمين عقال، الحاج موسى أ.ق، أخموك، الجزائر، العدد 3، المجلد 7، سنة 2018.

- 11- حمدي زينب، أوقاسم الزهرة، مفاهيم اساسية حول التكنولوجيا المالية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 01، المجلد 08، سنة 2019.
- 12-بيداء مخيير جاسم، دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر تطبيق الشمول المالي في المصارف، مجلة كلية المأمون، جامعة الفراهيدي، كلية الإدارة والاقتصاد، 2023،
- 13- السعيد بن لخضر، صورية شنبى، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد 1، المجلد 4، سنة 2019.
- 14- صورية شنبى ،د.السعيد بن لخضر ،أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية و تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر الغربية ،مجلة للبحوث في العلوم المالية والمحاسبية ،العدد 1،المجلد 4،سنة 2019.
- 15-خلالفة محمد بدر، بولوط بلال، واقع الشمول المالي في الجزائر واستراتيجية تعزيزه، مجلة نماء الاقتصاد والتجارة، العدد 1، المجلد 7، جوان 2023.
- 16-سامية شارفي، دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، العدد 1، جوان 2020.
- 17-سعيداني جمال، استخدامات الحوسبة السحابية في المؤسسات الأوروبية مع دراسة فروقاتها بين أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية، مجلة الإدارة والتنمية، جامعة البليدة 2، العدد 1، 2020.
- 18-عبد الكريم مسعودي ،د.قريشي خير الدين،التكنولوجيا المالية كآلية لتحقيق جودة الاداء المصرفي ،مجلة الدراسات المالية والمحاسبية و الإدارية العدد 01،المجلد 10،جوان 2023.
- 19-غنية مجاني، دور التكنولوجيا المالية، دعم القطاع المصرفي، مجلة المدبر، المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي، العدد 2، سنة 2020.
- 20-غماري سهيلة ،سنوسي بريشي ايمان ،زناسني سمية ،الشمول المالي وتحدياته في الدول العربية ،مجلة اقتصاد المال والاعمال ،العدد 1،الجلد 6،افريل ،2021.
- 21-قاسمي يسمينة ،بو الصنام محمد ،دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية ،مجلة المعيار ،جامعة غيليزان والمدية،لعدد 2،المجلد،12،الجزائر ،ديسمبر 2021.
- 22-فضيل البشر ضيف، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 1، المجلد 6، سنة 2020.
- 23-كرودي صبرينة، السييتي وسيلة، العملات الافتراضية، حقيقتها وآثارها الاقتصادية، مجلة اقتصاديات المالية والبنكية وإدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 2، سنة 2020.

- 24- لطرش ذهبية، دراسة تحليلية لفرص ومخاطر التكنولوجيا المالية على الاستقرار المالي، مخبر الشراكة و الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الاوروبي والمغاربي، جامعة سطيف، الجزائر مجلة اقتصاد المال والاعمال، جامعة الشهيد خمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 1، المجلد 8، مارس 2023.
- 25- مليكة بن علقمة، دور التكنولوجيا المالية ودعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية، مجلة الاجتهاد، أمين العقل، الجزائر، العدد 3، مجلد 7.
- 26- مرقوم كلثوم، فوقه فاطمة، انعكاس العملات الرقمية المشفرة على شركات التكنولوجيا المالية، مجلة الإدارة والتنمية، جامعة البليدة 2، العدد 1، سنة 2020.
- 27- مريم سياخن (2022): متطلبات تحسين بيئة الأعمال ودورها في تنشيط المناخ الاستثماري، الباحث الاقتصادي، العدد 01، المجلد 09.
- 28- محمد عبد العليم صابر، التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي، محلة اسكندرية للبحوث الادارية ونظن المعلومات، مدرس الإقتصاد، المعهد العالي للحاسب الآلي ونظم المعلومات، ابو قير، الاسكندرية .
- 29- هشام حمزة، التكنولوجيا المالية (مفهوم، تطور، مخاطر)، مقالات وآراء
- 30- واسطي أسماء، فوقي خديجة، الشمول المالي في البلدان العربية مع الاشارة لحالة الجزائر، محلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، العدد 1، المجلد 4،، جانفي 2023.
- 31- نغم حسين نغمة، الباحث: أحمد حسن مطر، الشمول المالي، متطلبات التطبيق ومؤشرات القياس، جامعة البحرين، كلية اقتصاديات الأعمال، سنة 2018.

• الندوات والملتقيات :

- 1- أحمد بن هلال الشيخ، العملات الرقمية المشفرة، حقيقتها، خصائصها، حكمها، ندوة العملات المشفرة، المنعقدة في: 2021/11/8، منظمة التعاون الإسلامي ومجمع الفقه الإسلامي الدولي، المملكة العربية السعودية.

- 2- الأخضر بن عمر، عيد الكريم بوغزالة أحمد، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، دراسة حالة الجزائر، 2016-2021، الملتقى الدولي الافتراضي، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 18 جوان 2022.
- 3- طالبى سميرة، سعدالله آمال، سبل تعزيز الشمول المالي في الجزائر، الملتقى الدولي الثامن، جامعة طاهري محمد بشار، 2021/11/25-24.
- 4- كمال معيوف، قدوري عبد القادر، التثقيف المالي: التدخل الاستراتيجي لتعزيز الشمول المالي العالمي والوطني حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الدول العربية، جامعة يحيى فارس، المدية، الجزائر، 2019/09/26.
- 5- معيوف محمد شعيب، رحايلية سيف الدين، واقع الشمول المالي في الدول العربية ودور الشمولية في تعزيزه، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة.
- 6- سمير قاسم، محمد قاسم، أثر تبني التكنولوجيا المالية على تعزيز أبعاد الشمول المالي، كلية التجارة، مدرسة المحاسبة وكلية التجارة، جامعة دمنهور.
- 7- علالي سارة، استاذ محاضر، ب.جامعة الامير عبد القادر العلوم الاسلامية، تينو كنزة، استاذ مساعد، ب جامعة الامير عبد القادر العلوم الاسلامية، واقع الشمول المالي في الجزائر وسبل تعزيزه الملتقى الوطني حول: الشمول المالي في الجزائر، واقع، الافاق، جامعة فرحات عباس، سطيف 2، يوم 13 اكتوبر 2022.
- 8- مفتاح غزال، مراد بركات، الثقافة المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، المركز الجامعي، نور البشر، جامعة الجزائر، الجزائر .

➤ قائمة المراجع باللغة الانجليزية

- 1-Artificial Intelligence, Tutorials Point, 2015, p. 1
- 2- BergunThormndSom, Artificial Intelligence (AI) Worldwide: Statistics, Facts, available at: <http://www.statitas.com/topics/3104>, published: 2/03/2023
- 3-Lydish Kiburn and Edward Muugai, Equity Bank: Repositioning as a FinTech, Emerald Publishing Limited, No. 4, 2022.
- 4-SanwelFosso Wamba, Jean Robert Kala Kamdjoude, Ransome Epie Bawack, and HnGkeggh, Bitcoin, Blockchain and Fintech: A SystematicReview and Case Studies in the Supply Chain,
- 5-Thompson Reuters(2017):the Cloud Report,Navigating the Cloud as a a Dubai startup, Dubai technology Entrepreneur center (Dtec)&Debai silicon Oasis Auhority (DSOA)&IBM, <https://dtec.ae/wp-content/upload/2018/04/the-Cloud-Report-2017-Final.pdf>
- 6-Inutu Lukonga(2018):Fin Tech Inclusive Growth and Cyber Risks :Focus on the MENAP and CCARegion,IMF Working paper,p26, <https://www.elibrary.imf.org/search?q=%22private+esuity%22>

• المذكرات و الأطروحات .

- 1-اسماء بن عميرة ،حميدة بلحناش،عوامل تفعيل التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي ،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر ،2022-2023
- 2-بن الذيب أيمن عبد الرحمان، علوان وليد، واقع وآفاق الشمول المالي في البنوك التجارية الجزائرية: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة ماستر، تخصص مالية البنوك، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2022-2023
- 3- قميش خولة، متطلبات تفعيل التكنولوجيا المالية في الصناعة المصرفية في الجزائر على ضوء تجارب بعض الدول، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، 2023-2024.
- 4-حنين محمد بدر عجوز، دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء، رسالة ماجستير، جامعة غزة، 2017.

- 5-حجيرة الهام، دور التكنولوجيا المالية في تطوير الاداء المصرفي ،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه،الطور الثالث(ل م د)في الإقتصاد النقدية والبنكي ،جامعة غرداية .
- 6-سي علي مريم، درامة إيمان، أثر التكنولوجيا المالية على تعزيز الشمول المالي: دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي لوكالة عين تموشنت، مذكرة ماستر في مالية المؤسسة، جامعة عين تموشنت، 2023-2024، ص8.
- 7-كنيدة زوليفة دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر , على ضوء تجارب عربية , مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية .
- 8- خليفة ريان، دور التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمة المصرفية في الجزائر، مذكرة ماستر في الاقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2024-2025، ص.
- 9-لارابي محمد، عرياني عيسى إلياس، التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز العمل المصرفي،مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر جامعة ابن خلدون، تيارت.

➤ مواقع الانترنت:

- 1- <http://www.wordbank.org/globalindex>.
- 2- <http://giemonetique.dz./ar/qui-sommrs-nous/activite-paiement-sur-internet> .
- 3- <http://giemonetique.dz/ar/active/-retrait-sur-atm/>
- 4- <https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=D>
- 5- <https://www.bankof-Algerian.dz/wp-content/uploads/2023/06/rapport2018arabe.pdf>
- 6- <https://www.aps.dz/économie/128127-lacosob-lance-le-premier-finlab-en-algeri>.
- 7-UbexPay, <https://UbexPay.com/about-us>.
- 8 - <https://wwwbank-of-algeria.dz/wp-content /upload/2020/01/note012018.pdf>.
- 9-<https://issus.com/finitechtimes/docs/the-fintech-times-fintich-middle-ea-ae91c7221fbcf> .
- <http://www.joradp.dz/FTP/jo-ararab/2020/A2020055.pdf>.

- 11-A lgeria startuPl ,
challenge,<https://algriastartupchallenge.com/fentech>.
- 12- <https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content>
- 13-GIFMonitique, <https://giemontisue.dz/.le>
- 14-SATIM 2020: <https://www.satim.dz/fr/la-satim/qui-sommrs-nous.html>,le25/06202
- 15- BEYNbuildingbridges, <https://beyn.io>.
- 16-UbexPay, <https://UbexPay.com/about-us>.
- 17-<https://www.asjp.cerist.dz/en/down> article /612/4/3/150588:-
:text=Fin Tech%20in%20the%20MENA
%20region,factors%20including%20lack%20of%20trus